

# صرخہ من کشمیر



محمد شفیع

**صرخة من كشمير**

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

---

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

---

بسم الله الرحمن الرحيم

# صرخة من كشمير

حمدى شفيق



**إهداء**

**إلى المذنبين في السند والهند**



يا شاعرا عيناك قد فاضتيا  
 دمعا ولم تنطق ولم تنش  
 أمّا ترى كشمير مـذعـورة  
 تسالنا عن سيفنا المغمـد؟!  
 أمّا ترى الشيخ الـذـى لم يجد  
 إلا ركـام الـدار والمسجـد؟!  
 أمّا ترى تلك العجـوز الـتى  
 تسحب جسم الـواهـن المـقعـد؟!  
 أمّا ترى تلك الفتـاه الـتى  
 تستر وجه الباس المجـهـد؟!  
 أمّا ترى اليتيم الـذـى  
 أمسى بلا ثوب ولا مـرقـد؟!  
 كشمير يا لـوحـة حـزن تـرى  
 عيناي فيها صـورة المـعتـدى

«من شعر د. عبد الرحمن العشماوى»





**الفصل الأول**

**مهزلة تاريخية**



«جنة الأرض» هذا هو الاسم الذي يطلقه سكان شبه القارة الهندية على ولاية جامو وكشمير لكثرة الحدائق والبساتين والبحيرات بها.. وتتمتع الولاية التي تقع في قلب اسيا الوسطى بمناخ لطيف وتتميز بوجود اعلى القمم الجبلية في العالم ومنها الجبل الشهير المعروف باسم «سياشين جليشيو» ويمر بها طريق «الحريير» الذي يربط بين باكستان والصين الشعبية تبلغ مساحة كشمير بشقيها الحر والمحتل ٢٤٠ الف كيلو متر مربع تحتل الهند معظمها وعاصمتها هي «سرنجار» اما مساحة كشمير الحرة التابعة لباكستان فهي ١٢ الف كيلو متراً مربعاً فقط ويبلغ عدد سكان كشمير اكثر من ١٢ مليون نسمة ٨٥٪ منهم يدينون بالاسلام، بينما الباقون اخلاط من الهند وسي السيخ والبوذيين وغيرهم.. وعلى خلاف مزاعم الهنود فإن اهل كشمير لا ينتمون الى العرق الهندي ، لانهم بيض البشرة طوال الاجسام، ولهم لغة خاصة بهم لا تشبه اية لغة من اللغات الهندية.

وقد انجبت كشمير الكثير من العلماء والمفكرين الافذاذ منهم المفكر والشاعر الاسلامي الاشهر العلامة محمد اقبال.

وكشمير تلك البلاد الجبلية بها واديان فقط هما وادي «جامو» ووادي «كشمير» وأكبر انهارها السند وحليم وخاباب» وتتبع الانهار الثلاثة من كشمير لتتساب الى المصب في باكستان التي يمتد شريطها الحدودي مع كشمير نحو ٧٠٠ كم مربعاً، بينما لا يزيد طول حدود الهند مع كشمير على ٣٠٠ كيلو متراً مربعاً فقط، وهي تجاورها من الجنوب اما الصين فتحد كشمير من جزء كبير في الشمال والشرق وبعض الجنوب الشرقي، وهناك افغانستان التي تجاورها من الشمال الغربي.

وتقول كتب التاريخ ان الاسلام دخل كشمير في القرن الثامن الهجري على يدى مسلم تركستاني هو «بلبل شاه» الذي نشر دعوة الحق في ربوع البلاد. وتوجت جهوده باسلام حاكم كشمير الهندوسي «رنجن شاه» الذي غير اسمه الى (صدر الدين) وباسلام الحاكم اسلم معظم الهندوسي واستمر الحكم الاسلامي في كشمير سبعة قرون تقريباً حتى قام السيخ بحركة دموية سيطروا بها على المنطقة عام ١٨١٩ م وحتى عام ١٨٤٦ م وخلال تلك الفترة مارس السيخ اشد صور الاضطهاد والظلم ضد اغلبية السكان من المسلمين.. وفي عام ١٨٤٦ احتلت بريطانيا الهند وكشمير . وبعد الاحتلال الانجليزى بعام واحد - اى في سنة ١٨٤٧ م - وقعت واحدة من اسخف مهازل التاريخ بمكيدة بريطانية مفضوحة.. فقد باعت بريطانيا منطقة كشمير وجامو بارضها وشعبها وكنوزها الطبيعية النادرة الى مہراجا هندوسي يدعى: «جولان سيخ» بمبلغ سبعة ملايين ونصف مليون روبية (!!)

وتعرف هذه الصفقة باللغة الغرامية باسم إتفاقيه «ارميسٽاز» وقد اعادت الى الاذهان ما كان يحدث في القرون الاولى من بيع للاراضي والاقاليم بما عليها من الناس والدواب والخيرات!!

وهكذا باع من لا يملك لمن لا يستحق اقليما وشعباً مأكمله بابخس الاثمان!!

وكانت هذه لعبة إستعمارية مقصودة كعادة الإستعمار الأوربي الذى دأب على بث الإلغام القابلة للتفجير في أية لحظة تارة بحدود مصطنعة متنازع عليها بين الدول، أو تحريصا لأغلبية ضد الأقلية أو العكس، أو زرع عوامل الفتن والقتال والحروب الأهلية يمثل هذه الصفة المثيرة للسخرية، والتي بمقتضاها اشترى مهراجا نصف مخبول شعباً بما يعادل ثلاثمائة ألف دولار امريكى ١١ وبعد قرن كامل من العام الذى سطر فيه صك البيع للمهراجا دخلت القوات الهندية كشمير، وبذلك إنكشف المخطط الخبيث الذى أعده الإنجليز والهندوس..

ويصف مؤرخ كشميرى ما حدث قائلاً:

المعروف أن الإستعمار البريطانى لم يترك واحدة من مستعمراته إلا بعد أن يزرع فيها بذور الفتن والاضطرابات .. فعل هذا في فلسطين والصومال والحدود بين العراق والكويت وغيرها.. وفي كشمير كان المثال صارخاً.. فالغاصب الذى احتل شبه القارة الهندية بأكملها عمد الى بيع ولاية معظم سكانها من المسلمين الى مهراجا هندوسى غريب عن المنطقة، وبذلك تركت بريطانيا شوكة مسمومة في ظهور مسلمي المنطقة!!

وفي أغسطس ١٩٤٧ أصدر البرلمان البريطانى قانون إستقلال الهند، وينص القانون على قيام دولتين مستقلتين هما الهند وباكستان.. وطبقاً لخطة التقسيم تنضم المناطق ذات الأغلبية المسلمة الى باكستان في حين تنضم المناطق الاخرى ذات الأغلبية الهندوسية الى الهند، ويتعين تبعاً لذلك أن تنضم كشمير ذات الأغلبية المسلمة الى باكستان.

وكانت تلك هي رغبة الأغلبية الساحقة من سكان كشمير وهم من المسلمين، بل كان عدد كبير من الاقلية غير المسلمة يفضلون الانضمام الى باكستان، وتؤكد حقائق الجغرافيا أيضاً حتمية إنضمام كشمير الى باكستان، إذ ليس لها طريق للاتصال بالعالم الخارجى سوى الاراضى الباكستانية، والميناء البحرى الوحيد لكشمير هو مرفأ كراتشى بباكستان كما أن كشمير هي الامتداد الحيوى والاستراتيجى لباكستان، إذ تنبع الأنهار الثلاثة التى تروى اراضى باكستان من كشمير، وهي نهر «السنده» الشهير واخوه جليم وجناب.. وللاسف الشديد فإن ما تم تطبيقه مع عشرات الولايات ذات الأغلبية الهندوسية التى انضمت الى الهند، رفضت هذه الاخيرة إعماله بالنسبة لكشمير المسلمة وثلاث ولايات أخرى ذات أغلبية إسلامية!!

فقد كان من المفروض أن تعلن كل الولايات قرارها بلانضمام الى الهند أو باكستان قبل يوم ١٥ أغسطس ١٩٤٧م غير أن المهراجا الهنوسى الذى يحكم كشمير لجأ الى خدعة مأكرة أوهم فيها المسلمين أنه تفاهم مع الحكومة الباكستانية تمهيداً للانضمام رسمياً الى باكستان .. وبدلاً من تنفيذ الاتفاق أو عز المهراجا الى رجاله بنزع سلاح المسلمين العاملين في الجيش والشرطة الكشميرية ثم هاجم البيوت ونزع ما كان لدى السكان المدنيين من أسلحة وعندما إعترض الاهالى على هذه الاجراءات المريبة، إستعان المهراجا بغلاة الهندوس لإبادة المتظاهرين العزل ووقعت

مذبحة رهيبة استشهد فيها ٢٧٠ ألف مسلم! ولم يكن ممكناً أن تقف باكستان مكتوفة الأيدي حتى يفرغ عبدة الإبقار من إبادة ملايين المسلمين في كشمير..

ثارت القبائل الباكستانية، وزحف رجالها البواسل لنصرة إخوانهم وأصهارهم المستضعفين في كشمير، واستطاعوا تحرير جزء من كشمير تأسست فيه حكومة كشمير الحرة.. خشي المهرابا الهندوسي سوء العاقبة فبادر بالقرار إلى ولاية جامو.. ومن المخبا أرسل كتاباً يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ م إلى حاكم الهند العام اللورد مونتباتن يعلن فيه رغبته في ضم ولاية كشمير إلى الهند، ويطلب إرسال قوات من الجيش الهندي لقمع السكان المسلمين وأنصارهم من قبائل «الباتان» القوية.. وفي اليوم الأسود — كما يطلقون عليه في كشمير — وهو يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٧ م اجتاحت قوات الاحتلال الهندي «جنة الله في أرضه» كشمير المسلمة..



## **الفصل الثانى**

# **جرائم ضد الإنسانية**





منذ اللحظة الاولى لفترة الاحتلال التي دامت ٤٧ عاماً حتى الآن لم تتوقف الجرائم الوحشية ضد أبناء كشمير المحتلة.. فالقوات الهندية لا تتورع عن استخدام أبشع الوسائل الشيطانية لقمع انتفاضة شعب كشمير المسلم، وتصفية شبابه واطفاله خشية ان يأتى اليوم الذى يحررون فيه أرضهم وعرضهم ويظهرون فيه ديارهم من رجس عبده الاقبال والاوثان.. ويمكن القول بان الممارسات الهندية تندرج في إطار مخطط متكامل للتطهير العرقي بعيد المدى.. فهناك الإبادة الجماعية للرجال رمياً بالرصاص أو ذبحاً بالسكاكين والمدى أو حرقاً بالنار أو بإلقاء احماض كيميائية قاتلة على رأس وجسد الضحايا.. وهناك الاعتقال العشوائي المقترن بتعذيب عشرات الالوف بلا محاكمات أو تحقيقات عادلة، وإحراق المتاجر والمنازل والزراعات على اوسع نطاق وحظر التجوال معظم الوقت وبتر الأطراف .. إلخ

ومن أغرب وأبشع الوسائل التي تلجأ إليها سلطات الاحتلال الهندى للحد من تزايد عدد السكان المسلمين انهم يقومون بخصي الشباب والاطفال قهراً حتى لا ينجبوا ذرية في المستقبل!!

كما يقومون بتعليم الفتيات كى لا يلدن!! ومن الجرائم اليومية كذلك مصادرة إتلاف ممتلكات المسلمين وإحراق حقولهم ومواشيهم وأغنامهم حية، ومن يعترض يكن مصيره المحتوم رصاصة في القلب أو طعنة مهلكة في العنق أو الذوبان الرهيب في أحد أحواض حمض الكبريتيك المركز!! وتضج التقارير الدورية لمنظمات حقوق الإنسان الدولية (وعلى رأسها منظمة العفو ومنظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها) صارخة من هول وبشاعة جرائم سلطات الاحتلال الهندى ضد السكان العزل في اقليمى جامو وكشمير ويكفى ان نستعرض بعض الارقام ذات الدلالة الواضحة على خطورة ما يجرى في كشمير ..

خلال اقل من عامين ، وبالتحديد في الفترة من أول يناير سنة ١٩٩٠ وحتى نهاية أغسطس سنة ١٩٩١ كانت خسائر المسلمين في كشمير ما يلي:

١- إستشهاد ٣٥ الف مسلم ومسلمة ، منهم ٢٢٠٠ طالب احرقهم الجيش الهندى احياء في منطقة «كبواره» وحدها.

٢- جرح وإعاقة ٣٠ الف شخص من بينهم عدد كبير أصيبوا بعاهات مستديمة إثر اعتداء من قوات الاحتلال.

٣- إعتقال ٦٩ الف شخص في السجون ومعسكرات التعذيب

٤- طرد ٢٥ الف مسلم الى كشمير الحرة بعد هدم أو حرق منازلهم

٥- فصل الاف الموظفين المسلمين تعسفياً وحرمانهم من مورد الرزق الوحيد.

٦- إغتصاب ٣٥٧٥ مسلمة بصورة جماعية مروعة واستشهد من المجنى عليهم ١١٠ إلى الإغتصاب، كما جرى إغراق ٢٠ من الضحايا في الأنهار لبث الربح في المنطقة

٧- تعرضت ٦٠٠ امرأة للاجهاض بعد الإغتصاب البربري.

٨- تم نزع الخصيتين لأكثر من ١٥ رجلاً في قرية سنور كليبورة وغيرها

٩- إغراق ٢١ ألف متجر ومنزل و ٥٥٠ مدرسة وكلية، وقامت سلطات الاحتلال بإحراق حبوب غذائية قيمتها تفوق المليار دولار وأعدموا ٣٠٠ رأس من المواشي والأغنام الحية!!

كما تولى إعداء الحياة الهندوس تخریب وإحراق مساحات هائلة من الغابات الطبيعية والبساتين تفوق قيمة ما بها من أشجار وموارد طبيعية ولما عدة بلايين من الدولارات!

إذا كانت تلك هي حصيلة إغوان الشيطان خلال بضعة عشر شهراً فقط من عمر إحتلال استمر منذ ٤٧ سنة حتى الآن، فكم يبلغ حجم الحصاد الكلي لسنوات البطش الأسود المجنون؟! إن هذه الأرقام الفلكية للخسائر المادية والبشرية التي سببتها قوات الاحتلال الغشم ليست من عندنا وإنما هي من إحصاء هيئات دولية ومنظمات عالمية محايدة تتولى الدفاع عن حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم..

وعلى الرغم من السياسة الهندية الثابتة والمتمثلة في منع دخول الصحفيين وبعثات منظمات حقوق الإنسان إلى كشمير المحتلة لمتابعة ما يدور هناك، إلا أن هذه المنظمات استطاعت بمصارها ووسائلها الخاصة أن تخترق الستار الحديدي، وأن تجمع المعلومات الوفيرة والادلة القاطعة على جرائم القوات الهندية ضد شعب كشمير الأعزل الأمن الصبر والإيمان بالله الواحد الأحد ولو كره الهندوس.

تقول منظمة العفو الدولية أن القوات الهندية تورطت في انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان من بينها عمليات إعدام بدون محاكمة وجرائم إغتصاب وإعتقال وتعذيب وإغتيال للعاملين في الرعاية الصحية بصورة متعمدة، وقد ساهمت نيودلهي في انتهاكات حقوق الإنسان عن طريق ممارستها المتمثلة في عدم تقديم جنودها وضباطها الذين ارتكبوا المخالفات إلى المحاكمة، وكذلك (الاكتفاء بعقوبة ضئيلة مثل وقف الترقية أو تسجيل ملاحظات بلغت النظر في ملفات أفراد القوات المسلحة رغم خطورة الجرائم التي ارتكبوها مثل الإغتيال والإغتصاب)

وتصف منظمة (آسيا ووتش) عمليات القتل الجماعي لمئات المعتقلين أسبوعياً داخل السجون بأنها (يجرى تنفيذها على أنها مسألة سياسية بحتة) وتهاجم المنظمة الدولية حكومة الهند بشدة وتتهمها بالتراخي في معاقبة الفاعلين في مثل هذه الجرائم الخطيرة والتستر عليهم في بعض الأحيان..

منظمة دولية ثالثة هي الرابطة الدولية لمنظمات حقوق الإنسان) أدانت أعمال التعذيب

والاغتصاب والقتل التي ترتكبها القوات الهندية في مراكزها بكشمير ، وأكدت ان عدداً كبيراً من الضحايا هم من الثوار المطالبين بالاستقلال أو المتعاطفين معهم ونقل تقرير المنظمة شهادات واقوال شهود عيان بشأن جرائم التعذيب الوحشي والاغتصاب واطلاق النار عشوائيا على المواطنين.

وقالت المنظمة الدولية (ان الاجراءات التي تدعى الهند انها تتخذها دفاعاً عن النفس لا يمكن ان تكون مبرراً لوحشيتها وإهدارها للقوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان) وأكدت المنظمة ان التعذيب للحصول على معلومات من المعتقلين أثناء التحقيقات هو عملية شائعة في معسكرات الاستجواب الهندية.. وإختتمت المنظمة التي تتخذ من باريس مقراً لها تقريرها بمطالبة السلطات الهندية باحترام حقوق الانسان في كشمير وغيرها من المناطق وإيجاد حل عادل وسلمي للقضية طبقاً لقرارات الامم المتحدة ومجلس الامن التي توجب إعطاء الكشميريين حق تقرير المصير وسحب قوات الاحتلال الهندي من الولاية ذات الاغلبية المسلمة وشاركت منظمة المانية هي (جمعية مناصرة الشعوب المضطهدة) في تأكيد خطورة ما يقع في كشمير من انتهاكات بشعة لحقوق الانسان . ووجهت المنظمة إنتقادات لاذعة للحكومة الهندية وجيشها الذي وصفته بأنه (ذو مستوى أخلاقي منحدر) وقالت المنظمة في رسالة وجهتها الى حكومة نيودلهي: (ان كشمير في عهد حكومتكم التي تدعى انها ديمقراطية تحولت الى معسكر تحقيق ملء بالتعذيب والارهاب.. وان فرض احكام الطوارئ على الولاية منذ أربع سنوات احوال حياة المواطنين العادية الى جحيم لا يطاق، وهم في أمس الحاجة الى العلاج والرعاية الطبية).

واعربت المنظمة الالمانية عن قلقها البالغ بشأن اوضاع مئات الالوف من المفكرين والابرياء المعتقلين بدون محاكمة، كما ادانت بشدة عمليات قتل المحتجزين على نطاق واسع وكذا قتل المدافعين عن حقوق الانسان في كشمير ، مؤكدة ان هذه الاجراءات الاجرامية لن تهرب انتصار ودعاء حقوق الانسان.

وفي يوليو ١٩٩٢ اضطر الكونجرس الامريكى الى الموافقة على مشروع قرار تقدم به السيناتور الجمهورى دان بيرلون يقضى بخصم ٢٤ مليون دولار من المساعدات الامريكية للهند عقاباً لها على ما ثبت وقوعه من ممارسات قمعية وإنتهاكات دامية لحقوق الانسان في كشمير المحتلة وقد تم إقرار المشروع بصعوبة بعد ان سبق رفضه في عام ١٩٩١، بسبب تآمر النواب اليهود لصالح الهند ذات العلاقات القوية مع إسرائيل في كافة المجالات وخاصة المجال العسكرى!!

وبالاضافة الى ما اوردته تقارير وتحقيقات المنظمات الدولية، هناك شهود عيان على المذابح والمخازى التي تقترفها قوات الاحتلال الهندية بصفة يومية. تقول الطفلة زينب على ٥ سنوات - انها رأت الجنود يذبحون امها امام عينيها بلا شفقة او ادنى إستجابة لصرخات الطفلة المسكينة التي فقدت كل اهلها بهذه الوسائل الاجرامية.

اما الطفلة كلثوم - ٧ سنوات - فهي مصابة بفرغرينا في ساقها بعد اعتداء بربرى شنته قوات الاحتلال على منزلها وكانوا قد اخذوها رهينة حتى يذعن ابوها لرغباتهم المجنونة ويرشدهم الى المكان الذى تختبئ فيه امها ليغتصبوها !!

وعندما اصر الاب الشجاع على الرفض قطعوا ساق الطفلة وتركوها تنزف بلا اية إسعافات!! وهناك الطفلة فاطمة المصابة بحالة نفسية جعلها ترتعد رعباً حين ترى الغرباء ... فقد شاهدت الهندوس يلقون بامها في نهر «جليم» إثر الاعتداء عليها!!

ويقول غلام بنى راجا - ١٩ سنة - ان قوات الاحتلال اعتقلته من منزله مع مجموعة كبيرة من شباب المنطقة واقتادوهم الى أحد مراكز الاعتقال المنتشرة في «الله اباد» و«فارانسى» و«كومباتور» و«جابابور» و«ساتنا» وغيرهم.. وهناك ضربوه مراراً بأحزمة من الجلد الغليظ كما تعرض للصعق الكهربائى لاجباراً على العمل مرشداً والتجسس على الثوار الكشميريين.

اما عبد المجيد خان من منطقة «لان كان» فهو يعانى من عجز يذنى دائم نتيجة تعرضه لتعذيب بشع مستمر في مركز إستجواب «كوارى» حيث كان الهندوس يضعون يديه ورجليه في ماء مملح لفترة طويلة ثم ينقلوه مباشرة ليضعوا اطرافه في ماء مغلي!! وترتب على هذا التعذيب المتواصل إصابته بفرغرينا في اصابعه وتركوه بلا اى علاج، وكانت النتيجة بتر اصابع يديه وقدمية وبطيبة الحال لا يمكنه الان القيام باى عمل لكسب الرزق!!

عبد الخالق سومور - ٢١ سنة - احرق الهندوس بطنه بعد اعتقاله إثر الادعاء بإطلاق اعبرة نارية في سماء القرية التى يسكن بها الضحية!!

ضحية أخرى.. شاب في عمر الزهور اسمه إخطار الدين محمد حاول الجلادون الهندوس ارغامه على الجلوس فوق جمر ملتهب ، وعندما رفض احرقوا اعضاءه التناسلية بالنار عقاباً له لانه لم يرشدهم الى مكان أحد المجاهدين!!

وفيما يلي تعرض بإيجاز لحالات أخرى من ضحايا التعذيب والقهر وجميعهم يرددون الان بحالة يرثى لها في مخيمات اللاجئين بالجزء المحرر من كشميرى

١- امير دار شاب يسكن في بلدة «ناركاه بدجام» تعرض للضرب المبرح بالعصى والهرلوات على راسه أحدث به إنفجاراً في المخ، وانقذت حياته بصعوبة بعملية جراحية.

٢- عبد العزيز شيخ محمد شفيح . اعتقله الهندوس من منزله في (تكركب وارى) وعذبوه اثناء الاستجواب حتى تحطمت ساقه، ويرقد الان رهين العلاج في مخيم «باغ».

٣- محمد يوسف فيروز وزميله حبيب الله عيد الاحد بير. مدرسان تم اعتقالهم مع آخرين يوم ٢٠ مايو ١٩٩٠ وجردوهما من الملابس تماماً في ساحة عامة امام القرويين بما فيهم النسوة واعتدى

جنديان عليهما جنسياً أمام الناس(!!!)

٤- الطاف أحمد محمد ملك من سكان العاصمة «سرينجار» اعتقلوه ٢٠ يوماً وأثناء الاستجواب وضعوه على الأرض وعلى ظهره جسم حديدى يزن ٥٠ كيلو جراماً حتى حطموا أضلاعه.

٥- أثناء اعتقال الشاب مهراج خالد محمد أمين إقتيد الى مركز تحقيق مقره الكلية الاسلامية (سابقاً) وتعرض للضرب المبرح ورش «الفلفل» فى عينيه وجراحه وذات الامر مع اخرين لا يحصى عددهم!!



## **الفصل الثالث**

# **الإغتصاب الجماعي**





## نص تقرير منظمة مراقبة اسيا ومنظمة أطباء بلا حدود عن كشمير.

يعتبر تقرير البعثة المشتركة لمنظمتي (مراقبة حقوق الانسان وأطباء بلا حدود) عن (الاجتصاب الجماعي في كشمير) من أخطر التقارير الموثقة عن المخطط الهندي الرهيب لإذلال المسلمين في كشمير وإضعاف الروح المعنوية لديهم، ومن تم تسهيل عملية التطهير العرقي، وإجبارهم على الهجرة الى باكستان أو الجزء المحرر من كشمير تمهيداً لإحلال الهندوس بدلاً منهم، وبذلك تضيع كشمير الى الأبد!! ونظراً لأهمية وخطورة التقرير رأيت أنه من الأفضل سرده حرفياً بلا أي رتوش، أو تدخل من جانبي ويكفي أن نشر الى ما تضمنته التقرير من أدلة طبية قاطعة وشهادات الضحايا وشهود آخرون، بل وإعترافات جنود ومسؤولين هندوس بوقوع مثل هذه الجرائم الفاضحة.. وفيما يلي النص الكامل للتقرير..

لقد أصبحت ولاية جامو وكشمير الواقعة بين الهند وباكستان منذ شهر يناير عام ١٩٩٠ مسرحاً لصراع وحشي بين قوات الامن الهندية والمسلمين المسلحين الذين يطالبون بالاستقلال عن الهند أو الانضمام الى باكستان.. ولقد انتهجت الحكومة المركزية في الهند سياسة قمعية في كشمير وذلك في اطار جهودها لسحق الحركة المسلحة هناك مما نجم عنه انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان من جانب قوات الجيش والقوات شبه العسكرية الهندية وطوال فترة الصراع اتخذت قوات الامن الهندية عن عمد المدنيين هدفاً لها حيث أنه من المعتقد أن الغالبية العظمى من المدنيين يتعاطفون مع الجماعات المسلحة في كشمير ولقد دأبت قوات الامن الهندية المؤلفة من قوات الجيش وفئتين من القوات شبه العسكرية هما قوات البوليس الاحتياطي المركزي وقوات امن الحدود، دأبت هذه القوات على الاعتداء على المدنيين خلال عمليات البحث عن المسلحين التي تقوم بها وكذلك تعذيب واعداد المعتقلين في السجون الى جانب قتل المدنيين في هجمات انتقامية.

ولقد قام ممثلون عن منظمتي «مراقبة اسيا و» أطباء من أجل حقوق الانسان « بزيادة لكشمير في أكتوبر عام ١٩٩٢ بغرض جمع الأدلة عن عمليات الاجتصاب وانتهاكات حقوق الانسان الأخرى وكذلك انتهاكات قوانين الحرب التي ترتكبها قوات الامن الهندية، ولقد قامت المنظمتان بإدانة هذه الجرائم باعتبارها انتهاكاً لحقوق الانسان الدولية وانتهاكاً للقانون الانساني.

ومنذ أن بدأت الحكومة الهندية حملتها القمعية ضد المسلمين في كشمير بشكل جدي في يناير عام ١٩٩٠ ازدادت بشكل كبير عمليات الاجتصاب التي يرتكبها افراد الامن والتي غالباً ما تحدث أثناء عمليات الحصار والبحث والتفتيش التي تقوم بها قوات الامن الهندية حيث يتم احتجاز الرجال من سكان كشمير في الحدائق العامة أو في أفنية المدارس، بينما تقوم قوات الامن بمداومة منازلهم بغرض تفتيشها، وكثيراً ما تقوم قوات الامن الهندية في هذه الحالات بغرض عقاب جماعي على السكان المدنيين يتمثل في الضرب والاعتداء على المواطنين وكذلك حرق منازلهم وتلجأ قوات الامن الهندية الى اغتصاب النساء كوسيلة لعقاب هؤلاء السيدات اللاتي تتهمهن قوات الامن

بالتعاطف مع المسلحين كما تعتبره وسيلة لاذلال المجتمع بأسره في كشمير ١١

وتحدث عمليات الاغتصاب ايضا خلال الهجمات الانتقامية التي تقوم بها قوات الامن الهندية ضد المدنيين في كشمير في أعقاب الهجمات التي تنفذها الجماعات المسلحة الكشميرية ففي هذه الحالات يكون اى مواطن يقيم في المنطقة التي وقع فيها الهجوم هدفا لانتقام قوات الامن الهندية حيث يتعرض المدنيون للقتل بالرصاص ويتم حرق المنازل والممتلكات الى جانب اغتصاب النساء، وفي بعض الحالات تتعرض النساء للاغتصاب لمجرد اتهامات بتقديم الطعام والملجأ للجماعات المسلحة او لرفضهن الاعتراف على اقربائهن من الرجال اعضاء الجماعات المسلحة ، غير انه في الحالات اخرى لا يكون هناك سبب واضح لاغتصاب النساء في كشمير وفي كثير من الحالات يكون اختيار الضحايا اعتباطيا فالنساء مثلهم مثل الاخرين من المدنيين يتعرضون للاعتداء والقتل لمجرد تواجدهن في المكان الخطأ في الوقت الخطأ، وحيث ان معظم حالات الاغتصاب تحدث خلال عمليات الحصار والبحث والتفتيش التي تقوم بها قوات الامن الهندية فان مجرد العيش في منطقة بعينها يمكن ان يعرض النساء لخطر الاغتصاب.

ويتضمن هذا التقرير معلومات عن بعض حالات الاغتصاب التي جرت في كشمير. وبالرغم من ان جماعات حقوق الانسان الهندية والصحافة العالمية قد تناولت في تقاريرها قيام قوات الامن الهندية بعمليات اغتصاب على نطاق واسع في كشمير الا ان ذلك نادرا ما يحظى بالادانة على المستوى الدولي، ولقد امضى ممثلو منظمتي مراقبة (حقوق الانسان) باسيا ومنظمة اطباء من اجل حقوق الانسان اسبوعا في كشمير تم خلاله تسجيل خمس عشرة حالة اغتصاب و ٤٤ حالة تعرض اصحابها لاحكام مبالغ فيها وثمانية حالات تعذيب وعشرين حالة اصابة ناجمة عن قيام قوات الجيش وقوات الامن الهندية بإطلاق النيران بصورة عشوائية على اناس غير مسلحين وقد حدث ٨٠٪ من هذه الانتهاكات خلال فترة زيارة ممثلي حقوق الانسان وخلال الايام العشرة التي سبقت الزيارة، كما قام ممثلو منظمتي حقوق الانسان بجمع وثائق عن عدد كبير من الانتهاكات التي جرت خلال الاسابيع والشهور التي سبقت الزيارة كما ان المنظمين لا تزالان تستقبلان العديد من المعلومات في هذا الصدد.

وحيث ان هذه المعلومات ترد من مصادر موثوق بها فاننا نعتقد ان هذه الانتهاكات استمرت دون فترت بل تزايدت لتشمل قتل انصار حقوق الانسان الكشميري الذين ساعدوا منظمتي مراقبة حقوق الانسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان والذين قدموا معلومات للمنظمات العالمية وللصحافة الاجنبية ١١

ان هذا التقرير هو الثاني في سلسلة تقارير تنشرها منظمنا مراقبة حقوق الانسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان حيث تتناول هذه التقارير قضية حقوق الانسان في كشمير.

وتأمل المنظمات من نشر هذا التقرير توجيه نظر المجتمع الدولي الى اللجوء الى الاغتصاب قد

اصبح تكتيكا من تكتيكات الحرب في كشمير كما اصبحت على رأس سياسات الحكومة الهندية الامن الذي دفع قوات الامن الهندية الى الاعتقاد بان ارتكاب جريمة الاغتصاب لا يوجب العقاب، ان حالات الاغتصاب التي يتضمنها هذا التقرير نذكرها على سبيل المثال حيث ان جرائم الاغتصاب التي ترتكب في كشمير من الكثرة بحيث يعجز مثل هذا التقرير ان يحويها جميعها.

ان قيام قوات الشرطة الهندية بعمليات اغتصاب يعتبر امراً شائعاً في جميع انحاء الهند وغالبا ما تكن الضحايا نساء فقيرات تنتمين الى طوائف اجتماعية ضعيفة او الى جماعات الاقليات في الهند ، فلي بعض الحالات يتم اخذ النساء رهن الاعتقال للاشتباه ان ارتكابهن جرائم صغيرة للغاية او الاتهامهن بجرائم اكبر . كما يتم اعتقال النساء كرهائن لقربتهن لاشخاص مطلوب القبض عليهم في جرائم سياسية او جنائية، كما انه يتم في بعض الحالات اعتقال النساء كوسيلة من جانب رجال الشرطة للحصول على رشوة في مقابل اطلاق سراحهن ، وتكن النساء في جميع هذه الحالات عرضة للاغتصاب من جانب رجال الامن، كما تحدث عمليات الاغتصاب على نطاق واسع خلال عمليات قمع حركات التمرد التي تحدث في انحاء مختلفة من الهند خاصة في ولاية اسام ومناطق الصراع الاخرى في شمال شرق الهند، ان قوات الجيش والشرطة الهندية تلجأ الى الاغتصاب كسلاح لتوقيع العقاب والترهيب والاكرام والاذلال والامتهان.

وفي الحقيقة لا توجد هناك احصائيات دقيقة عن عدد حالات الاغتصاب التي ترتكبها قوات الامن الهندية في كشمير غير ان جماعات حقوق الانسان قد سجلت الكثير من الحالات منذ عام ١٩٩٠ ولكن نتيجة لان حالات اغتصاب عديدة قد جرت في قرى نائية فانه يكون من المستحيل الاقرار برقم محدد، غير انه مما لا شك فيه هو ان اللجوء الى ارتكاب جرائم الاغتصاب يعتبر امراً شائعاً في كشمير وغالبا ما يمر دون عقاب!!

ان السلطات الحكومية الهندية نادرا ما تجرى تحقيقات بشأن الاتهامات الموجهة لقوات الامن والخاصة بارتكاب جريمة الاغتصاب في كشمير . وتعد محاكمة اثنين من الجنود الهنود لاغتصابهما سائحة في اكتوبر عام ١٩٩٠ هي الحالة الوحيدة على حد علمنا التي سمحت الحكومة الهندية بنشرها على العامة ، وقد تم الحكم على الجنديين بالسجن بيد انه حتى شهر ابريل عام ١٩٩٣ كان الجنديان لا يزالان في مواقعهما العسكرية حيث ان القضية لا تزال امام محكمة الاستئناف.

وبالرغم من ان الحكومة الهندية ادعت انها امرت باجراء تحقيقات حول ما تردد عن حدوث حالات اغتصاب الى جانب اتخاذ اجراءات ضد المذنبيين الا ان السلطات الهندية لم تعلن حتى الان عن اية محاكمات او عقوبات ضد اى من رجال الامن المتورطين في مثل هذه القضايا وبالرغم من انه ليس هناك دليل على اجازة عمليات الاغتصاب باعتبارها احدى سياسات الحكومة الهندية في كشمير، إلا ان عدم محاكمة ومعالجة المسؤولين عن عمليات الاغتصاب او عدم الاعلان عن إتخاذ اى اجراء ضد رجال الامن المتهمين في جرائم الاغتصاب، يعني ان السلطات الهندية تكون بذلك قد

أظهرت ان ممارسة الاغتصاب هو امر يمكن التسامح فيه والتغاضي عنه. ولقد حاول مسئولو الحكومة الهندية في ردهم على تقارير الصحافة وجماعات حقوق الانسان بشأن حوادث الاغتصاب حاولوا التشكيك في شهادة النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب باتهامهن بانهن متعاطفين مع الجماعات الكشميرية المسلحة.

### نبذة قانونية

ان الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية يحرم التعذيب وجميع الاشكال الاخرى من التعامل غير الانساني الذي يتسم بالقسوة والاذلال، وقد صدقت الحكومة الهندية على هذا الميثاق، كما صدقت على اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام ١٩٤٩.

وتتناول المادة الثالثة من اتفاقية جنيف الصراعات الداخلية حيث تحرم قتل وتعذيب واساءة معاملة المدنيين سواء من جانب القوات الحكومية أو من جانب الجماعات المسلحة وتحرم المادة الثالثة بوضوح عملية الاغتصاب الذي يعد تعاملا وحشيا وانتهاكا للكرامة الشخصية.

وبالرغم من ان الصراع في كشمير لا يفي حاليا بالشروط اللازمة لتطبيق البروتوكول الثاني لاتفاقية جنيف (والذي يحكم ايضا الصراعات الداخلية) ولكن بأسلوب مختلف الا اننا نعتقد ان هذا البروتوكول يعتبر مرشدا حاسما بالنسبة لما تحرمه المادة الثالثة والخاصة بانتهاكات الكرامة الشخصية، والبروتوكول الثاني يجرم انتهاكات الكرامة الشخصية، اشكال الاعتداء الانحطاطي، ان التعليق الذي نشرته اللجنة الدولية للصليب الاحمر يوضح ان هذا البروتوكول يؤكد ويكمل المادة الثالثة لانه يظهر بوضوح ضرورة التاكيد على حماية النساء اللاتي قد تصبحن ضحايا للاغتصاب أو ممارسة الدعارة بالاكراه أو الاعتداء المنحط.

وبالرغم من ان الخط الفاصل بين المعاملة غير الانسانية القاسية وبين التعذيب ليس واضحا تماما سواء في القانون الانساني او قانون حقوق الانسان الا ان الاغتصاب يعتبر ايضا انتهاكا للميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية وللمادة الثالثة وذلك فيما يتعلق بالتعذيب، ان الاتفاقية التي تناهض التعذيب والانماط الاخرى من التعامل أو العقاب غير الانساني والذي يتسم بالقسوة والاذلال يضع تعريفا للتعذيب يتمثل في اعتباره اي ألم حاد أو معاناه سواء كان ذلك جسدياً أم عقلياً يقع عن عمد على شخص بفرض الحصول منه أو من شخص آخر على معلومات أو اعترافات تعرضه للعقاب نتيجة لقيامه هو أو الشخص الآخر بعمل ما أو نتيجة للشك في قيامه بهذا العمل أو تعرضه هو أو الشخص الآخر للترهيب أو الاكراه لاي سبب يركز على التمييز من اي نوع، وحينما يقع هذا الألم أو هذه المعاناة من جانب مسئول عام أو بتحريض من مسئول عام أو من جانب شخص يمتلك سلطة رسمية.

وعندما يقوم أي طرف في أي صراع مسلح سواء داخليا أو دوليا باللجوء الى الاغتصاب أو بتقلبه

من مقاتلية بهدف احدث الام حادة ومعاناة قاسية وذلك بغرض الاكراه على الطاعة او انزال العقاب او التهيب او الحصول على معلومات او اعترافات فان ذلك نوع من انواع التعذيب.

ولقد كان الاغتصاب حتى وقت قريب لا يحظى بالادانة او التحقيق الدولي بما في ذلك الاغتصاب الذي يرتكب في اطار الصراع المسلح، ففي الماضي كان الاغتصاب يعتبر من «غنائم الحرب» او يتم اعتباره حوادث عارضة في الصراع او شكل ما اشكال التجاوزات الجنسية التي تدفعها نزاع شخصية وليس تجاوزا في استخدام القوة ينطوى على مسئولية عامة.

ولقد تم توزيع التقارير التي تشير الى اللجوء الى الاغتصاب على نطاق واسع كتكتيك من تكتيكات الحرب في يوغوسلافيا السابقة ثم توظيفه في تركيز الانتباه على مور الاغتصاب في الحرب في اشارة الادانة الحالية، ويتعين زيادة نطاق الادانة ليشمل اللجوء الى الاغتصاب في الصراعات الداخلية.

واخيراً فان القانون الجنائي الهندي يجعل من التعذيب جريمة ويفرض عقوبات محددة على رجال الشرطة او قوات الامن التي تتهم بالاغتصاب، فطبقاً للمادة ٣٧٦ (١) من قانون العقوبات الهندي فان اقل عقوبة يمكن الحكم بها على جريمة الاغتصاب هي السجن لمدة سبع سنوات.

بالاضافة الى ذلك فان القانون الجنائي في التعديل الذي ادخل عام ١٩٨٣، اضاف لأول مرة جريمة الاغتصاب في السجن، وحدد عقوبة قدرها السجن عشر سنوات لضباط الشرطة في حالة اغتصابهم النساء رهن الاعتقال، كما يمكن ان تزداد مدة العقوبات لتصل الى السجن مدى الحياة هذا بالاضافة الى امكانية اشتغالها على دفع غرامة.

كما نصت المادة ٣٧٦ (٢) (ب) من قانون العقوبات الهندي على ان ضباط القوات شبه العسكرية والقوات المسلحة يخضعون ايضا لنفس العقوبات.

ولقد ادى التعديل الذي ادخل عام ١٩٨٣ في القانون الجنائي الهندي الى حدوث تغيير في شروط توفير الادلة خاصة تلك المتعلقة بموافقة المتهم. وبالرغم من التغييرات التي ادخلت على القانون فانه لا يوجد دليل على ان السلطات لديها النية على تنفيذه، بل ان المادة ١٥٥ (٤) من قانون الشهادة الهندي لا تزال سارية المفعول والتي تنص على انه يمكن التشكيك في صدق الشاهد من جانب الطرف الاخر، او بموافقة المحكمة او من جانب الطرف الذي استدعى الشاهد عندما يكون الشاهد قد تمت محاكمته من قبل في قضية اغتصاب او محاولة اغتصاب.

ويكشف عرض احكام قضايا الاغتصاب في السنوات السبع بعد ادخال التعديل في القانون ان القضاة استمروا في بناء قراراتهم غالبا على «شخصية» الضحية المقتصة ان القوانين العسكرية الهندية خاصة قانون الجيش والتشريعات الموازية له والتي تحكم القوات شبه العسكرية الفيدرالية، تشكل ايضا محاكم عسكرية وتفرض عقوبات على افراد هذه القوات المسؤولين عن

عمليات الاغتصاب، غير انه قد ثبت بشكل عام ان المحاكم العسكرية في الهند ليست على الدرجة الكافية من الكفاءة للتعامل مع انتهاكات حقوق الانسان الخطيرة بل انها تعمل على إخفاء الأدلة وحماية الضباط المتورطين.

وفي هذا التقرير فإن منظمتي مراقبة حقوق الانسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان اوصتا بمحاكمة العسكريين وشبه العسكريين المشتبه فيهم في حالات الاغتصاب امام المحاكم المدنية.

### ٣- عمليات اغتصاب ترتكبها قوات الحكومة الهندية في كشمير.

ظهرت تقارير الاغتصاب التي قامت بها قوات الامن الهندية في كشمير بعد وقت قصير من الاجراءات الصارمة التي اتخذتها الحكومة الهندية في يناير ١٩٩٠، وبالرغم من التاكيد من ان الجيش والقوات شبه العسكرية كانت ضالعة في عمليات اغتصاب واسعة النطاق فإن حالات قليلة هي التي قامت السلطات الهندية بالتحقيق فيها، وحتى هذه الحالات التي اعلنت السلطات الهندية اجراء تحقيق فيها لم تسفر عن اجراء محاكمات جنائية لافراد الامن المتورطين فيها.

### نموذج للإفلات من العقوبة

من الحالات المعروفة ما حدث في مايو ١٩٩٠ حيث تم احتجاز واغتصاب عروس صغيرة بواسطة جنود قوات حرس الحدود حينما كان موكب عرسها متجها الى منزل زوجها كما تم اغتصاب عمتها!! كما اطلقت قوات الامن النيران على الحفل فقتلت رجلا، واصابت العديدين وزعمت الحكومة الهندية انه وقع تبادل لاطلاق النيران «بين القوات الهندية والميليشيات المسلحة» اثناء حفلته العرس، غير انه بعد نشر الحادث في الصحف المحلية والعالمية امرت السلطات الهندية الشرطة باجراء تحقيق، وبالرغم من ان التحقيق توصل الى ان النساء قد تم اغتصابهن فعلا فإن قوات الامن لم تتعرض للمحاكمة على الاطلاق!!

وفي يوليو ١٩٩٠ قامت شرطة سوبور بتسجيل قضية ضد قوات الحدود لاغتصابهم (هاسينا من حامير كاديم) والتي تبلغ من العمر اربعة وعشرين عاما وذلك في السادس والعشرين من يونية عام ١٩٩٠ وطبقا لما ذكره الاطباء في المستشفى الفرعي في سوبور فإن قوات حرس الحدود انتشرت في المنطقة السكنية المجاورة لهم في الحادية عشرة مساء بعد عملية تبادل لاطلاق النيران بينهم وبين جماعات مسلحة، وبعد ذلك قامت قوات حرس الحدود بعملية بحث في المنطقة السكنية، وذكر الاطباء انه عندما تم احضار هاسينا الى المستشفى كانت تعاني من نزيف مهبل.

وذكر تقرير المراقب الطبي انه كانت هناك علامات للعض في الوجه والصدر والذدين وخدوش في الوجه والصدر والرجلين وجروح في المنطقة التناسلية، وقد قامت الشرطة في الخامس من يوليو ١٩٩٠ باعداد تقرير تضمن اتهام بعض افراد القوات حرس الحدود بعملية الاغتصاب، وبالرغم من

ذلك، وطبقا لمعلومات منظمتي مراقبة حقوق الإنسان في اسيا واطباء من اجل حقوق الإنسان ، فإنه لم يتم التحقيق في القضية حتى الان!!

وهناك حادثة الاغتصاب التي جرت في الثالث والعشرين من فبراير عام ١٩٩١ لسيدة من قرية كونان بولبوروا على ايدي بعض جنود الجيش الهندي التابعين للكتيبة الرابعة لرماة الراجيوتانا الهندوسى وتعطى هذه الحادثة مثالا حيا على فشل الحكومة الهندية في اجراء تحقيقات عادلة وفي محاسبة افراد الجيش المتهمين باتهامات تتعلق بانتهاك حقوق الانسان، ولقد وقعت حادثة الاغتصاب هذه خلال قيام وحدة من الجيش بعملية تفتيش في القرية، قام رئيس القرية والشخصيات المهمة الاخرى بابلاغ مسئولو الجيش بحادثة الاغتصاب في يوم السابع والعشرين من شهر فبراير غير ان هؤلاء المسؤولين انكروا هذه الاتهامات ولم يتخذوا اى اجراء وقام احد القضاة المحليين الذين زاروا القرية بمطالبة الشرطة باجراء تحقيق اكثر شمولاً في حادثة الاغتصاب.

ولقد تم اخباره ان المسؤولين في دلهي قد انكروا هذه الاتهامات دون مناقشة الموضوع مع مسئولى الولاية، وأخيرا صدرت الاوامر الى الشرطة باجراء تحقيق غير ان هذا التحقيق لم يبدأ ابدا بحجة ان ضابط الشرطة المكلف باجراء هذا التحقيق كان في اجازة في ذلك الوقت لم بعد ذلك قام رؤسأؤه بنقله الى مكان اخر.

ونتيجة للإنقذادات الموجهة للتحقيقات التي تجريها الحكومة الهندية فقد طلب بعض مسئولو الجيش من مجلس الصحافة بالهند والذي لا يضع للحكومة باجراء تحقيق في حادثة الاغتصاب هذه، ولقد قام المجلس بارسال لجنة الى الغرب وذلك بعد ما يزيد عن ثلاثة شهور من وقوع الحادثة ، وبعد ان قامت اللجنة باجراء عدد من المقابلات مع عدد من النساء من المحتمل تعرضهن للاغتصاب خلصت الى ان التناقض الذى اشتملت عليه الشهادة التي ادلت بها هؤلاء السيدات الى جانب تغير عدد النساء السلاتي يحتمل وقوعهن ضحية الاغتصاب قد جعل تهمة الاغتصاب، لا اساس لها ولقد قامت اللجنة بدراسة التقارير الطبية التي تركزت على فحوص طبية تم اجراءها على النفتين وثلاثين امرأة بعد اسبوعين وبعد ثلاثة اسابيع من وقوع الحادثة اى يومى ١٥ مارس و ٢١ مارس وقد أكدت الفحوص الطبية انه حدث تمزق لغشاء البكارة لثلاثة من النساء غير المتزوجات ، غير ان اللجنة قررت ان هذه الادلة الطبية لا قيمة لها حيث ان الفحوص الطبية المتأخرة لا تثبت شيئا كما ذكرت اللجنة ان مثل هذه السحجات تعتبر أمراً شائعاً بين سكان كشمير، كما عزت اللجنة تمزقات غشاء البكارة الى عوامل طبيعية او اصابات او ممارسات جنسية قبل الزواج!!

وعلى الرغم من ان نتائج الاختبارات ليست دليلاً كافياً لاثبات تهمة الاغتصاب، فإن هذه النتائج تؤدى الى اشارة شكوك قوية حول رواية الجيش للاحداث في كونان بوشبوروا. فالأسلوب الذى تكذب به السلطات العسكرية والحكومية الهندية ادعاءات الاغتصاب وعدم انتهابها



الاجراءات التي يمكن ان تؤدي الى ادلة خطيرة في اى قضية — وخاصة فيما يتعلق بالاختيارات الطبية غير الرسمية للضحية المدعية — مما يشوه سلامة التحقيق — الامر الذي يظهر حرص السلطات الهندية الشديد على حماية القوات الحومية من تهمة تتعلق بانتهاكات حقوق الانسان وتحت هذه الظروف، فان خمس اللجنة لإلغاء اى دليل يناقض رواية الحكومة للاحداث، يظهر الحكومة على انها لا تلقى بالا للتعرض للنقد على المستوى الداخلى والعالمى، وانما ما تهتم به هو عدم اظهار الحقيقة، غير ان التقرير يروج لرأى الحكومة فيما تتعرض له من نقد على المستوى الدولى مؤكدة ان الاتهامات الموجهة للجيش ما هي إلا «خدعة كبيرة تروج لها الجماعات المسلحة والمتعاطفين معهم في كشمير والخارج وذلك لاعادة وضع كشمير في جدول الاعمال الدولى كقضية لحقوق الانسان.

وقد قامت قوات الامن الهندية بايذاء اولئك الذين حاولوا اعداد وثائق حول حوادث الاغتصاب، ففي نوفمبر سنة ١٩٩٠ تم القبض على د.ك.، جراح في مستشفى انانتناج الاقليمي، بعد ان اتخذ الترتيبات المطلوبة لطبيب امراض نساء لفحص سبع سيدات ادعين انهن تعرضن للاغتصاب من جانب قوات الامن الهندية، وقد ذكرت النساء اللاتي حضرن الى المستشفى أثناء ودية د.ك الليلية ان قوات الامن هاجمت حفل زفاف وقامت باغتصابهن بما في ذلك العروس!!

وفي التاسع والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٩٠ قامت قوات البوليس المركزى الاحتياطي بمحاصرة منزل الطبيب والقاه القبض عليه، وقامت هذه القوات بوضع عصابة على عينيه مع اثنين من اصدقائه كانوا موجودين معه في ذلك الوقت ثم تم اقتيادهم الى معسكر حربي وسالت قوات الامن د.ك. لماذا قمت باحضار طبيب امراض النساء؟ وعندما اجابهم: انا اتعامل مع الناس بصرف النظر عن هويتهم، بادروا بضربه بالعصى والجنائز المدفنية، وتم ضرب زملائه بنفس الطريقة وظل الثلاثة محتجزين لمدة أربعة ايام.

وحتى عندما تصدر الاوامر باجراء تحقيقات، فانها لا تؤدي الى محاكمات فقد صدر امر قضائي بالإستفسار عن حالة خمس سيدات ذكرت التقارير تعرضهن للاغتصاب قرب انانتناج في الخامس من ديسمبر ١٩٩١ غير ان القاضي لم يتسلم التقرير على الاطلاق وطبقا لما ورد في «كشمير تايمز» في الرابع من يناير ١٩٩٣ فان الحكومة المحلية امرت بالتحقيق في ٨٧ حادثة قتل واغتصاب وحرقت منازل الا ان هذه التحقيقات لم تسفر عن صدور احكام جنائية!!

ولقد جرت سبع محاكمات في الفترة ما بين ابريل ١٩٩٠ ويوليو ١٩٩١ بشأن حوادث اغتصاب وموت في السجن والاحتجاز غير القانوني واطلاق جنود الجيش النيران على مدنيين بلا تمييز غير ان هذه المحاكمات لم تسفر الا عن طرد ضابط واحد، وكان اشد عقاب للضباط الباقين إما الإستبعاد مؤقتا او علامات، إستياء شديد في ملفاتهم!!

وقد اعدت منظمتا مراقبة حقوق الانسان باسيا واطباء من اجل حقوق الانسان وثائق بشأن

١٥ حالة من حالات الاغتصاب التي قامت بها قوات الجيش الهندى وقوات حرس الحدود، وقد وقعت الفتان من هذه الحالات خلال زيارة فريق المنظمين لكشمير ، والثالثة حدثت قبل ذلك بةةة شهر.

وحسب المعلومات المتوالة فان السلطات الحكومية امرت باجراء تحقيق فى حالة واحدة فقط من هذه الحالات، ولم يتم الاعلان عن نتائج هذا التحقيق حتى مارس عام ١٩٩٣

### اغتصاب فى شويان

فى ليلة العاشر من اكتوبر سنة ١٩٩٢ دخلت وحدة من الجيش تتالف من اثنين وعشرين جنديا مدججين بالسلاح قرية شاك سيدابورا والتي تبعد اربعة كيلو مترات جنوبى مدينة شويان فى مقاطعة بولو فى عملية بحث عن مسلحين مشتبه فيهم وفى انفاء عملية التفتيش قام الجنود بعملية اغتصاب جماعية لعدد من النساء يتراوح من ست الى تسع سيدات من بينهن فتاة فى الحادية عشر من عمرها وسيدة فى سن الستين!!

وتقابل فريق منظمى مراقبة حقوق الانسان فى اسيا واطباء من اجل حقوق الانسان مع طبيبة امراض نساء ومساعدة جراح فى مستشفى شويان الاليمى والتي قامت بالكشف على سبع من النساء فى الحادى عشر من اكتوبر وكشفت على الاثنين الاخرين فى الثانى عشر من اكتوبر، وصرحت الطبيبة بان سبعا من النساء احضرهن فى الساعة الواحدة والنصف صباحا ضابط مركز الشرطة المحلية لجامو وكشمير فى شويان، وقالت لمنظمى حقوق الانسان: ان جميع النساء كن يكن واخبروها بان «شيئا سيئا» قد حدث حوالى منتصف الليل حيث جاء خمسة وعشرون من رجال الجيش الى القرية واتجهوا اليمنازلهم ، وقد قام الجنود باتهامهن باطعام والتستر على المسلحين ووجه اليهم الجنود اسئلة عن عدد المسلحين الذين قاموا لديهن.

وقد قامت الطبيبة باجراء اختبارات على السائل المنوى وفحصت النساء السبع كل على حدة فى ذلك اليوم، وحينما ذكرت منظمة اطباء من اجل حقوق الانسان ان عدد الحالات تسع اتجهت الطبيبة فى اليوم الثانى عشر من اكتوبر الى القرية التى ورد فى التقرير ان عمليات الاغتصاب قد جرت بها حيث قامت بالكشف على السيدتين الاخرين حيث تبلغ احدهما (ن) العشرين من عمرها بينما تبلغ اختها (ا) الثامنة عشر، وفى الرابع عشر من اكتوبر حضر مساعد الشرطة فى مركز شرطة جامو وكشمير فى شويان ويدي غلام نابى واحضر السيدتين الى المستشفى لعمل الاختبارات كاملة.

ووصفت الطبيبة للمنظمين ما وجدته فى النساء التسع كالآتى:-

(ز) ١١ سنة لديها خدوش وكدمات فى الصدر وبالوجه وضعف فى منطقة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها ونصف سنتيمتر من المهبل، وتجلطت الدماء التى نزلت من التمزقات وكانت نتيجة اختبار السائل المنوى ايجابية.

(س) ٦٠ سنة ، ليس لديها أية علامات جروح في كل جسدها ، منطقة المهبل ضعيفة وكان اختبار السائل المنوي إيجابياً.

(هـ) ٢٠ سنة ، لديها ضعف حول منطقة المهبل وتم تمزيق غشاء بكارتها.

(ب) لديها علامات خروج في الصدر والبطن ، وكان اختبار السائل المنوي إيجابياً.

(ا)، ١٨ سنة ، منطقة المهبل ضعيفة وغشاء بكارتها ممزق.

وقالت ان اختبار السائل المنوي لـ (ج)، (س)، (ا)، (ب) كان سلبيا ولكن كان لديها الضعف وبعض علامات الجروح.

واعلنت الطبية للمنظمتين انها اعطت نسخة من التقرير الطبي لضباط مركز الشرطة المحلية ، وانه في الثاني عشر من اكتوبر حضر ضابط عسكري الى المستشفى ليسال عن الحادث وقامت الطبية باخباره بنتائج الاختبارات.

ولقد تقابلت المنظمتان مع النساء اللاتي قصصن الروايات التالية:-

(س) . حوالى ٢٥ سنة ، شهدت بانه في ليلة العاشر من اكتوبر كانت في المنزل الذي يمتلكه حماها الذي يبلغ من العمر سبعين عاما وزوجته ، وكان الإثنين في المنزل في ذلك الوقت.

وأخير حماها المنظمتين بانه في الثاء الليل كان هناك طرق على الباب ودخل ثلاثة جنود وسالوا «امين نساء المنزل» واستمر قائلا اخبرتهم بانهن نائمات ، فدخلوا الى حجرة النوم لكي يفتشوها وعندما بدوا عملية التفتيش امروني بالخروج وقام جنود اخرون بحجزى.

وتقول س للمنظمتين:

قام احد الجنود بحراسة الباب وقام اثنان باغتصابى ، لقد قالوا «لدينا اوامر من الضباط باغتصابك، قلت: «يمكن ان تقتلوني لكن لا تفتصبوني» وظلوا هناك لمدة نصف ساعة حيث قام اثنان باغتصابى كما قام اثنان اخران باغتصاب اخت زوجى ثم رحلوا وتم اطلاق سراح حماها بعد نصف ساعة.

وقالت (ا)، (ن) للمنظمتين انهما كانتا نائمتين سويا عندما حضر الى المنزل في منتصف الليل ثمانية أو تسعة جنود. وعندما ذهب اخاهما للباب ليستطع الامر ، قال «لقد حضر الجيش ليفتش منزلنا» ، ودخل اربعة جنود المنزل وامروا باخراج الاب والاخ خارج المنزل ، ودخل الجنود الى الحجرة التي تقام بها السيدات ، وقالت (ا)، (ن) للمنظمتين : الجنود

لم يقولوا اى شيء عندما دخلوا ولكن كانوا يتكلمون فيما بينهم ولم نستطع فهمهم ولقد غطوا اعيننا وافواهنا بالملابس وامرونا بالرقود.

وتقول «ن» و«ا» ان كل الجنود اغتصبوها «وضربوا اخت زوجها البالغة من العمر عشر سنوات باعقاب البنائى والقوابها خارج الغرفة» وقالت «ن» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه كان هناك قرع على باب منزل اهل زوجها فى منتصف الليل تقريبا.

وعندما ذهب والد زوجى ليرى من بالباب ، دفع بعيدا ودخل ثلاثة جنود الحجرة وامرونى ان ابعد ابنتى جانبا، وعندما رفضت ، النقطها اقدم ووضعها فى احد اركان الحجرة، طلبت الا يلمسنى فقال لى :«لدينا اوامر ، لماذا نفعل؟» فما كان منهم الا ان اغتصبونى جميعً.

وقالت «ز» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان انه حضر اربعة جنود الى المنزل ودخل اثنان فقط بينما ظل الاخران بالخارج وقالت انه عندما فتح والدها الباب ركله الجنود بالاقدام وابعدوه، وعند هذه النقطة إنهارت «ز» ولم تستطع ان تكمل رواية ما حدث.

وقالت (ج) ان ثلاثة جنود دخلوا الى منزلها واخذوا زوجها الى الخارج ودخل واحد منهم فقط الى الحجرة.

قال لى :«على ان افتشك » قلت له ان النساء لا يفتشن ولكنه قال /«لدى اوامر» ثم مزق ثيابى واغتصبنى.

وقالت (س) .(ب) ان ثلاثة جنود دخلوا حجرتها وامروها ان تخلع ملابسها وعندما رفضت قائلة انها امراة عجوز ضربها احيهم فى صدرها فوقعت ثم وضع احدى يديه على فمها ونزع سروالها واغتصبها.

وفى رد على طلبات منظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لمعلومات من الحكومة حول الحادث، قالت السلطات ان وحدات الجيش المتمركزة بشكل طبيعى فى «شاك سيدابورا» قامت بعمليات تفتيش للقرية بناء على معلومات بان بعض المسلحين مختبئين هناك، واضافت السلطات ان عمليات البحث تمت ما بين الساعة العاشرة والساعة الثانية إلا الربع وانه تم خلالها تفتيش سبع منازل بحضور رجل مسن واعترف مسؤولون كبار بالحكومة ان البحث كان مخالفا لقواعد الجيش التى تحرم على الجنود دخول القرى بعد حلول الظلام.

وفى البيان الذى قدم لمنظمة مراقبة حقوق الانسان فى اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان ادعت السلطات الهندية ان سكان المنازل السبعة تعرفوا على ثلاثة جنود مؤكدين انهم هم الذين فتشوا كل المنازل !! ومن الصعب تصديق ان الثلاثة جنود قاموا بعمليات الاغتصاب فى عدة منازل فى مدة ساعة و٣٥ دقيقة !! واضافت بيانات الحكومة ان «امراتين من اللاتى ادعين اغتصابهن كن زوجات لإرهابيين «هما «تاكوب حسين » قائد كتيبة من حزب المجاهدين ومحمد

يعقوب» قائد لحدى فرق نفس المجموعة المسلحة.

وكما اشرنا انفا، فان القوات الامنية في كشمير تستخدم الاغتصاب كسلاح ضد النساء المشتبه في انهن متعاطفات مع او على صلة بمن يدعى انهم مسلحون، وبينما لا تعرف منظمتا حقوق الانسان ما اذا كانت مثل هذه الشكوك دافعا للجنود المسؤولين عن اغتصاب هؤلاء النساء ام لا، فانه من الواضح ان السلطات تستخدم اتهام النساء بانهن على صلة «بارهابيين» لكي يضعفوا الثقة بشهادتهن وكذلك لكي، (على الاقل ضمنيا) يتهربوا من المسؤولية.

وحتى اذا كان لتلك الاتهامات اساس من الصحة فان ذلك لا يبرر باى حال من الاحوال استخدام قوات الامن للاغتصاب.

وتدعى البيانات الحكومية ايضا ان اربعة فقط من النساء خضعن للكشف الطبي وبالتالي شككوا في صدق شهادتهن، وكانت منظمتا حقوق الانسان قد حصلنا على ادلة طبية محددة وشهادات عن كل الحالات التسع، وقال مسئولو المستشفيات ان الادلة كانت قد قدمت لمسئولي الجيش ايضا وهو ما يفترض ان يكون عاملاً عاماً في قرار الحكومة بالامر باجراء تحقيق في القضية.

ولقد حاول بيان الحكومة بشكل خاص ان يضعف الثقة بشهادة «ز» ذات الاحدى عشر ربيعاً قائلاً: تبين الناء التحقيق انه لم يكن هناك اية علامات ظاهرة على وجود جروح بها او ما يدل على تعرضها لإعتداءات جسدية، كما انها لم تظهر اى خوف او فزع وبدت وكأنها غير متذكرة للحادثة المزعومة، وفي السواقع فان الطبيب والذي فحص «ز» في اليوم التالي للحادثة اكد ان غشاء بكارنها مرق وان الدم تجلط حول المرق، وان المنطقة المحيطة بالمهبل كانت حساسة وعندما وصفت «ز» لمنظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان كيف تم اغتصابها انهارت وعجزت عن استكمال الحديث.

وطبقا للجريدة اليومية الصادرة باللغة الإنجليزية «كشمير تايمز» والتي صدرت يوم ١٤ اكتوبر ١٩٩٢، فان الشرطة في «شوبيان» قد سجلت حالة جنائية لاغتصاب جماعى ارتكبهت القوات الامنية في ١٣ اكتوبر وقال البيان ان الجريمة قد احيلت الى «فرع الجريمة» وهو فرع خاص للتحقيقات في الشرطة، ومنذ ابريل ١٩٩٣ لم تعلن الحكومة عن نتائج التحقيقات ولم يتخذ اى اجراء لمقاضاة ومعالجة المسؤولين عن تلك الجريمة.

**اغتصاب في هاران»**

ولقد وقعت هذه الحادثة يوم ٢٠ يوليو ١٩٩٢ الناء عملية تفنيش عسكرى قرب مدينة هاران والتي تقع على بعد ٢٥ كم تقريبا من «سرنجار» وقد اجرت منظمة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان لقاء مع «ج» والتي تقيم في هاران حيث قالت انه في حوالى الساعة السادسة

والنصف دخل خمسة جنود ساحة منزلها وامروها ان تقدم لهم بعض الماء ، لم قام الننان من الجنود بسحبها الى غرفتها ونزع احدهما عنها ملابسها بينما وقف الاخر عند الباب وقالت الضحية:

صفعنى الجندى الاول ثم القانى على الارض حيث سقطت على قطعة خشب جرحت ظهرى واغتصبني الجنديان وفقدت الوعي وعندما افقت وجدت زوجى قد وضع بطانية يغطيني بها.

امراة اخرى نرّمز لها بـ (هـ) قالت لمنظمتى حقوق الانسان انها كانت في منزلها في حوالى الساعة التاسعة صباحا عندما دخل اثنان من جنود السيخ الى منزلها وكانت «هـ» حاملا في ذلك الوقت وبقي جنود اخرون خارج المنزل ، قالت:

قالوا لى انه يجب على ان اذهب معهم الى محل لكي يفتشوه وقال والدى انه سيذهب معهم ولكنهم قالوا: «لا» هي التي يجب ان تحضر رفضت ثم طلب اُحدهم بعض اللبن وعندما اعطيته له تحسس الندى ودفعنى الى احد الاركان ثم وضع اُحدهم يده على فمى بينما كان الاخر يحمل مسدسا وامرونى ان استلقى على الارض واغتصبني اُحدهم ثم فقدت الوعي.. بعدها بثلاثة ايام ذهب «هـ» الى طبيب.

وتقول «ف» والده «هـ» انها كانت في فراشها عندما حضر الجنود، حاولت الهروب عندما رأت الجنود يدخلون حجرة هـ ولكن جنوداً آخرين امسكوا بها واعادوها الى الغرفة، ولم تغتصب او يعتدى عليها، وقد طالبت منظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا وكذلك منظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان معلومات من الحكومة الهندية عن الحادث ولكن منذ ابريل ١٩٩٣ لم تتلقيا اى رد!! اغتصاب «جوريتها خار»

لقد ارتكبت قوات الامن الاغتصاب كنوع من الانتقام من المدنيين حيث يعتقد ان معظمهم متعاطفين مع المسلحين ، ومثل هذا الانتقام كان يحدث عادة بعد هجمات المسلحين على دوريات الامن، وفي احدى هذه الحالات والتي وقعت في يوم اول اكتوبر ١٩٩٢، تعرضت دورية كانت عائدة من هجوم على قرية باخه كار في مقاطعة هانوارا لهجوم من المسلحين، وقتل احد افراد الدورية، وبعد الكمين، انطلق جنود قوات الامن الهندية في ثورة واهتياح الى قرية باتنيكوت القريبة «فقتلوا عشرة افراد واضرموا النيران في المنازل ومخازن الحبوب، وبعد ان غادروا باتنيكوت دخلوا قرية جوريتها خار.

«ب» عمرها ٣٥ عاما ومقيمة في جوريتها خار شهدت بانه في يوم ١ اكتوبر ظهراً كانت في منزلها مع اخت زوجها ووالدته عندما دخلت قوات الامن المنزل، انتظر احد الجنود بالخارج بينما دخل الاخر الى الحجرة والتي كانت هي فيها مع طفلها «قالت «ب» لمنظمة مراقبة حقوق الانسان في اسيا ومنظمة الاطباء من اجل حقوق الانسان، لقد صوب الجندى مسدسه تجاه الطفل وامرني ان ابعده

جانبا، رفضت فضربي بمؤخرة البنديفة على ظهري ووضع يده على فمي، ثم القاني ارضا ونزع عني ملابسني واغتصبني ثم سمعنا صوت طلقات بالخارج وغادر المنزل.

«ز» التي تبلغ من العمر ٢٥ عاما قالت ان قوات الامن دخلت حجرتها حيث كانت تطعم طفلها واضافت وهي تخفي وجهها:

القاني احدهم على الارض ووضع قطعة قماش على فمي ثم غطوا عيني. هددني احدهم قائلا إذا صرخت سنقتل اطفالك.. ثم اغتصبني.

وفي يوم ٢ اكتوبر ١٩٩٢ أخذت الشرطة المرأة الى طيبة في هاندوارا اكدت ان النساء تم التحرش بهن بشكل حاد ولكن لم يكن من الممكن القول ما اذا كان الاغتصاب قد حدث ام لانهن لم يكن عناري.

ثم قابلت بعثة منظمتي حقوق الانسان ام فتاه تبلغ من العمر ثلاثة عشر عاما تعيش في نفس البلدة وصفت الاغتصاب كما لو كانت هي، وليس ابنتها، التي تعرضت للاغتصاب وذلك على ما يبدو لكي تحمي ابنتها من الفضيحة والذل ، فهي كضحية يمكن ان تصبح منفية اجتماعيا ولا يمكنها ان تتزوج ابدا امرأة رابعة في القرية تدعى «س» والتي كانت قد وضعت مولوداً في ١٨ اغسطس قيل انها اغتصبت ايضا في نفس الهجوم، وقال الشاهد الذي اجرت معه منظمنا حقوق الانسان لقاء ان «س» قد اصابها زهول منذ الحادث وتتردد في الحديث الى الاغراب.

وطلبت منظمنا حقوق الانسان معلومات من الحكومة عن هذه الحالات، ولكنهما كالعادة لم تتلقيا أية معلومات من حالات الاغتصاب هذه!!

## **الفصل الرابع**

# **رداً على مزاعم الهند**





رفضت الهند كل المقترحات الدولية، وبصفة خاصة مقترحات باكستان الداعية الى حل القضية بالسبل السلمية.

وتزعم الهند أن فترة إستقلال جامو وكشمير إنتهت يوم ٢٦ أكتوبر عام ١٩٤٧ م .. وهي تستند في ذلك الى بعض الوثائق المصطنعة وهي:

١- وثيقة ضم جامو وكشمير الى الهند، وهي وثيقة تزعم الهند أن المهرجا حاكم جامو وكشمير) وقعها يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ م أى قبل الاجتياح الهندى للولاية بيوم واحد فقط.

ب- قبول حاكم عام الهند اللورد مونتباتهم والمؤرخ أيضا بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ م.

ج - رسالة من المهرجا الى اللورد مونتباتن بذات التاريخ طلب فيها تدخل القوات المسلحة الهندية مقابل الانضمام الى الهند وفقاً لشروط زعم انها موجودة بوثيقة مرفقة كما تتضمن الرسالة تعيين كشميرى صديق لنهرو هو الشيخ عبد الله ليراس الحكومة المؤقتة بالولاية.

ويزعم الهندوسى أيضا ان اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند أرسل رداً الى المهرجا يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ - ذات تاريخ الاجتياح العسكرى الهندى - يوافق فيه على كل ما سبق مؤكداً أنه فور عودة الامن والنظام الى الولاية سوف يتم الرجوع الى الشعب لتسوية موضوع الانضمام للهند.. وشاء الله جلت قدرته ان يتولى الرد على مزاعم الهند مؤرخ اجنبى شهير هو المحقق الانجليزى «إسترلامب» حتى لا يقدح في شهادته أحد بحجة انه منحاز للجانب الاسلامى.

وقد اصدر «إسترلامب» كتاباً تحت عنوان (كشمير ميراث متنازع عليه) يعتبر في الأوساط الغربية حجة علمية وتاريخية في قضايا منطقة جنوب شرق اسيا باسرها، ومن خلال مجموعة من الأدلة والبراهين ببساطة ويسر عجيبين.

يقول العلامة إسترلامب انه لاحظ ان كل الوثائق الهندية المزعومة مؤرخة بيوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ أى قبل الغزو الهندى للولاية بيوم واحد، ويقال ان اللورد مونتباتن اصر على توقيع المهرجا بنفسه على قرار التدخل العسكرى الهندى في ولاية يفترض انها كانت مستقلة . ووقع كل المراقبين في خطأ قبول يوم ٢٦ أكتوبر المزعوم كتاريخ حقيقى صحيح لكل الوثائق والمراسلات التى تستند اليها الهند.

والواقع كما يقول «إسترلامب» ان خدعة مكررة قد تم تمريرها، وان هذا التاريخ «مزور» وبلبت «إسترلامب» ذلك ببراهين قاطعة من خلال السجلات ومذكرات رئيس وزراء جامو وكشمير في ذلك الوقت ويدعى «موشاند مهاجان» وكذلك المراسلات المطبوعة مؤخراً والمنسوبة الى جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند إبان الاحداث ، وكل هذه السجلات والمذكرات والمراسلات - التى حققها إسترلامب - تقطع بان ما تم سرده على انه احداث وقعت يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٧ هى قصص ملفقة وغير حقيقية على الاطلاق !!

## ومن الأدلة التي يسوقها المؤرخ العالمى لإثبات هذا التزوير:

١- لم يكن المهرجان موجوداً في العاصمة سرينجار يوم ٢٦ أكتوبر المشار إليه، بل كان طوال ذلك اليوم مسافراً بطريقة البر الى «جامو» وكان رئيس وزرائه . س. ماهاجان مسافراً بدوره مع المسئول الهندى «ق. ب. مين» مسئول شؤون الولايات. وتؤكد مراقبون بصورة قاطعة من وجودهما طوال يوم ٢٦ أكتوبر وليلة ٢٧ أكتوبر في (نيودلهي) عاصمة الهند، ولم تكن هناك أية وسيلة اتصال بين نيودلهي والمهرجانا المسافرين برأ، واستقل الاخران (مين وهاجان) الطائرة في العاشرة من صباح ٢٧ أكتوبر ١٩٤٧ بعد بدء الغزو العسكرى، ولم يقابلا المهرجانا الذى عاد بدوره من (جامو) إلا بعد ظهر يوم ٢٧ الذى تم فيه الاحتلال ويخلص من كل ذلك الى ان كل الوثائق لم يتم التوقيع عليها يوم ٢٦ كما تزعم الهند، وإنما جاء التوقيع بعد ظهر يوم الاحتلال بقوة السلاح (هذا إذا افترضنا انه قد تم التوقيع المزعوم بالفعل)

ويؤكد المؤرخ البريطانى ان توقيع الاتفاقيات لصالح الهند بعد تدخلها العسكرى يثبت قطعاً انها تمت بالإكراه السافر، ولا يمكن الإطمئنان الى سلامتها او صحة ما ورد بها.

أكثر من ذلك.. يثير المؤرخ الذكى نقطة أخرى بالغة الأهمية وهى انه لو كان صحيحاً حدوث تبادل للرسائل بين المهرجانا واللورد مونتباتن ، فلا بد للرسالة التى تاتى رداً عليها ان تكون بتاريخ لاحق للرسالة الأولى. وقد تصادف إذاعة أنباء تحركات (ق. بى مين) ورئيس الوزراء (ماهاجان) بصورة صحيحة عبر جريدة (لندن تايمز) الشهيرة، التى أثبتت وصول الرجلين الى مطار سرينجار بعد ان دخلته القوات الهندية. ولما كانت الهند تزعم ان الرجلين حملتا رسالة اللورد ورسالة المهرجانا ، فإن تطور الاحداث على هذا النحو يقطع بأن رسالة المهرجانا الخاصة بطلب التدخل العسكرى قد أملت عليه بالقوة عقب احتلال كشمير بساعات.

هذا أيضاً إذا افترضنا صحة مزاعم الهند حول طلب المهرجانا.

ومن الأدلة القوية على تزوير الوثائق الهندية ان حكومة نيودلهي نشرت وثيقتان فقط يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٤٧ وهو اليوم التالى للغزو العسكرى لكشمير.. ولم تنشر الوثيقة الأهم، وهى وثيقة طلب الانضمام المزعوم الى الهند!! ولم ترسل صورة الوثيقة الى باكستان عند بداية التدخل الهندى السافر في جامو وكشمير ، كما لم ترسل صورة منها الى الامم المتحدة ضمن اوراق القضية التى أحالتها الهند الى مجلس الأمن الدولى !! فلماذا أخفت الهند هذه الوثيقة الخطيرة الحاسمة من وجهة نظرها !!!

كذلك لم يتضمن ما يسمى (بالكتاب الأبيض) الذى أعدته الهند سنة ١٩٤٨ م (ويتضمن وجهة نظرها الرسمية حول قضية جامو وكشمير) لم يتضمن وثيقة الضم!! والمثير للسخرية والارتباب ان الهند زعمت ان الوثيقة ضاعت من المهرجانا !!

وبدلاً من الوثيقة الاصلية لدمت الهند صورة خالية من التوقيع!!

ويرى المؤرخ البريطاني (إسترلاب) أنه حتى لو كانت رسالة اللورد مونتباتن الحاكم العام للهند في ذلك الوقت صحيحة، فإنها تتضمن شرطاً واضحاً هو الرجوع الى شعب جامو وكشمير للموافقة على إنضمام الولاية الى الهند..

والرجوع الى الشعب بمشاركة الامم المتحدة هو ما اطلق عليه فيما بعد بالإستفتاء العادل الحر، وهو ما ترفض الهند السماح بتنفيذه حتى الان ضاربة بالقرارات الدولية عرض الحائط!!

ويفجر «الإسترلاب» قنبلة هائلة في وجه الهنود في ختام دراسته التاريخية للنزاع، معلناً رفضه للزعم بأن المهرابا حاكم كشمير وقع على أية وثيقة لضم الولاية الى الهند، ويؤكد أن ذلك لم يحدث قط اكثر من ذلك يتهم المؤرخ العالمى الحكومة الهندية صراحة بأنها لفتت وثيقة للضم لا اساس لها على الإطلاق ولا اصل.

ويحلل الإسترلاب موقف المهرابا سنة ١٩٤٧ بقوله أن الرجل واجه فوضى داخلية تتصاعد حدثتها يوماً بعد الآخر، وخشى انفلات الزمام من يده، وربما دفعه ذلك الى طلب معونة عسكرية هندية للسيطرة على الموقف، ولكن بدون أدنى رغبة أو تفكير في التنازل عن إستقلال ولاية جامو وكشمير.. ويضيف المؤرخ البريطاني أن الهند ما طلعت في البداية وأرجات مساعدتها للرجل عن قصد، لتجعله يصل الى حالة من الياس والانهييار فيوافق على الانضمام الى الهند كشرط لتساعده الأخيرة (عسكرياً) على الإحتفاظ بمقعده، ولكن المهرابا الماكر رفض توقيع أية وثيقة قبل عودة الاستقرار والنظام الى الولاية، واضطرت الهند الى التدخل عسكرياً بدون وثيقة الضم، ثم إصطنعت بعد ذلك وثيقة مزورة لتفطيتة الموقف بعد تهرب المهرابا من التوقيع على مثل هذه الوثيقة.

وفي نهاية دراسته التاريخية الحاسمة يؤكد «إسترلاب» أن تزوير الوثائق من الجانب الهندى على هذا النحو يكشف طبيعة النوايا الهندية الحقيقية في كشمير . فقد تدخلت القوات الهندية في ولاية مستقلة وكانت تعلم ذلك جيداً رغم الإدعاء الكاذب من جانب الحكومة الهندية بأنها كانت تدافع عن نفسها!!

وللاسف لو كانت باكستان تعلم منذ البداية بحقيقة التزوير الهندى الفاضح لتغير الموقف تماماً في المحافل الدولية، ولو كانت الامم المتحدة على دراية بهذا التزوير في بداية النزاع لتلأشى تماماً التعاطف الملحوظ من جانبها تجاه الموقف الهندى.. ويحسم المؤرخ البريطاني القضية قائلاً: «تأسيساً على كل هذه الحقائق فإن أية محكمة دولية محايدة ستقرر بوضوح أنه ليس الهند اى حق مطلقاً في البقاء داخل جامو وكشمير..

مراسلات الهندوس

وفي بحث قيم حول تحديد الطرف المعتدى في ولاية جامو وكشمير وأبعاد المخطط الهندى

للتدخل العسكرى هناك، يؤكد المؤلف الدكتور خان زمان مرزا الأستاذ بمعهد الدراسات الكشميرية في جامعة ازاد كشمير بمظفر اباد (عاصمة كشمير المحررة) يؤكد المؤلف ان التدخل الهندي كان مدروساً ومعداً له منذ فترة طويلة قبل الإجتياح الفعلي الذي تم في أكتوبر ١٩٤٧ م. فليس صحيحاً ان الهند أرسلت جحافلها العسكرية الى كشمير المستقلة بعد ان طلب حاكمها المهرابا ذلك بيوم واحد كما يزعمون، والصحيح ان الكونجرس الهندي خطط منذ فترة طويلة قبل ولادة دولة باكستان لإضعافها وخنقها قبل او بعد الولادة، ومن بين الوسائل التي تضمنتها الخطة لتحقيق ذلك إحتلال كشمير للتحكم في الطرق ومنايع الأنهار الثلاثة التي تعتمد عليها الحياة في باكستان بصورة مطلقة.

كما ان إحتلال كشمير ذات الموقع الاستراتيجي يكفل للهند مكانة إستراتيجية تحاول إستغلالها لزراعة الاستقرار في باكستان.

ايضاً كان اللورد مونتباتن حاكم الهند (إبان الإحتلال الإنجليزي للمنطقة) صديقاً حميماً للبانديت نهرو وعائلته، وعلى العكس تماماً كان عدواً حاقداً على القائد الاعظم محمد علي جناح مؤسس دولة باكستان الاسلامية.

وكان من الطبيعي ان يستغل الهنود هذا العداء المستحكم إلى أقصى قدر ممكن، وتم لهم ما أرادوا إذ تعاون معهم مونتباتن وكان ان مكّنهم في النهاية من احتلال جامو وكشمير وعلى خلاف مزاعم الهند كلية، فإن باكستان لم تمارس أية ضغوط على اللورد مونتباتن أو المهرابا حاكم كشمير، والعكس هو الصحيح تماماً ومن بين الأدلة التي تقض هذه الضغوط (ومن ثم تكشف النوايا الهندية المسبقة لإلتهاام كشمير) فقرة من رسالة وجهها القائد الهندي كريسنا ميمون في ١٣ يونيو ١٩٤٧ م يحذر فيها من مجاملة باكستان، ويطلبه صراحة بالعمل على ضم كشمير الى الهند رغم أغلبية سكانها المسلمين: «إذا إختارت كشمير لسبب او لآخر الإنضمام الى باكستان سيكون هناك تطور خطير بهذا الصدد، وإذا كانت بريطانيا ستؤيد ذلك فإنه سيكون أمراً مؤسفاً وخطراً، وسيكون موقف الهند ساخطاً للغاية، وإذا حدث إنضمام كشمير وأقاليم الحدود الشمالية الغربية لباكستان فسوف تتلاشى أهداف خطتنا المشتركة (!!!)»

(من مجلد «نقل السلطة ومؤلفه نيكولاس مانسرخ - المجلد رقم ١١ ص ٣٩٠ - ٣٩١).

ومن البراهين التي يسوقها خان زمان مرزا فقرات عديدة من المراسلات بين رئاسة الكونجرس الهندي وه ستولين حكوميين بارزين. تثبت ممارسة السلطات الهندية لضغوط مكثفة على مهرابا كشمير لإرغامه على الانضمام الى الهند. وقد إعترفت لجنة العمل المنبثقة عن الكونجرس الهندي بوقوع أعمال قمع علنية مخيفة في كشمير (وكذلك الصحف الهندية والغربية الشهيرة مثل التايمز اللندني والفيجار والفرنسية ومجلة «تايم» الأمريكية «والنيوزيك» وغيرها التي تنشر دائماً جرائم - اطلت الإحتلال ضد المسلمين) ورغم اعترافها بالجرائم حاولت لجنة الكونجرس الهندي

الإصلاح بين المهراجا والشيخ عبد الله زعيم حركة (اتركوا كشمير) المطالبة بتحرير كشمير من أيدى تدخلات هندية في شئونها وأيضاً كانت الحركة تطالب بإبعاد المهراجا الغريب عن حكم الولاية المسلمة. وتطورت الأحداث على نحو أدى إلى سجن الشيخ عبد الله ورفاقه قادة حركة تحرير كشمير لمدة ٣ سنوات (رغم الصداقة المزعومة بين نهروا والزعيم الهندي والشيخ عبد الله زعيم كشمير)!!

وفي مراسلات سردار باتيل - ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٠ التي سجلها دورجا داس المجلد رقم ١ ص ٢٣ - ٢٤ - وردت مكاتبات بالغة الخطورة والدلالة على تحركات وتدخلات الهند الحربية التي تعود لسنوات طوال قبل الاحتلال الفعلي لجامو وكشمير. من هذا ما أورده المؤلف حول القضية التي أثارها تشوبرى حميد الله رئيس مجموعة حزب المؤتمر الاسلامي في برلمان كشمير بجلسة يوم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ التي جاء فيها: (التمس من البرلمان مناقشة امر ذو أهمية كبرى وهو المتعلق بقلق المسلمين من تعهد رئيس وزراء الولاية للسردار باتيل بانتهاج سياسة الكونجرس الهندي في كشمير، وقمع كافة الميول نحو تنمية الايدولوجيات الباكستانية في ولاية جامو وكشمير) من خطاب كاك الى باتيل في يوم ١٣ أكتوبر ١٩٤٦ م وسجله دورجا داس في كتاب «مراسلات سردار باتيل السابق الإشارة إليه، وفي صفحة ٢٥ من ذات المرجع (مراسلات باتيل) أورد المؤلف احتجاجاً آخر بجلسة تالية للبرلمان الكشميري، أثاره العضو المنتخب بالرام داس الذي قال: (نود مناقشة قضية في غاية الأهمية، هي محاولات لجنة العمل المنبثقة عن حزب الكونجرس الوطني الهندي للتدخل في شئون ولاية جامو وكشمير الداخلية، ويتضح ذلك من قرار إرسال وفد الى كشمير، وهو امر يتناقض تماماً مع سياسة الحزب المعلنة التي تؤكد عدم التدخل في شئون ولاية كشمير الداخلية).. ولغة براهين أخرى عديدة على أن حزب الكونجرس الهندي الذي شكل حكومة مركزية مؤقته ظل يمارس ضغوطاً شديداً على الولايات لإجبارها على الانضمام الى الهند

في وقت من الأوقات كان غماندى متوترأ على اعتبار أنه فشل في تحقيق مهمته التي كرس حياته من أجلها وهي منع قيام باكستان وضم كشمير واستخدام مونتباتن كل الوسائل لإقناعه والتخفيف عنه) نص ما ورد بكتاب «مهمة مع مونتباتن» ص ١١٠ للمؤلف ان كمبل جونسون. ومن هذه الفقرة يتضح أن القادة الهنود كانوا يحاولون خلق باكستان وضم ولاية جامو وكشمير وسائر الاقاليم الواقعة على الحدود الشمالية الغربية لمحاصرة بقية الاقاليم التي انضمت الى باكستان، وبهذا تجد باكستان نفسها مضطرة الى الاتحاد مع الهند مرة أخرى. وذات الأفكار وردت بقرار حزب الكونجرس المؤرخ في ١٤ يونيو ١٩٤٧ م الذي جاء فيه:

«إن لجنة حزب الكونجرس لعموم الهند ترى أنه في حالة هدوء الأوضاع الحالية يمكن معالجة مشاكل الهند من منظور جديد حيث تفشل نظرية أن شبه القارة مكونة من امتين، وسوف يتخلل انصراف هذه النظرية عنها» من السجل الهندي يناير / يونيو ١٩٤٧ ص ١٢٢

وتجب ملاحظة ان قادة حزب الكونجرس الهندي لم يكونوا جادين جدا في التدخل بشئون كشمير الداخلية فحسب وحتى قبل الإعلان عن الخطة ، بل انهم كانوا حريصين جدا على ضم ولاية جمو وكشمير للهند ، لذلك فانهم التمسوا من اللورد مونتباتن ان يستخدم نفوذه في ذلك وفي هذا المجال فان تعليقات ( في . بي . مينون ) تستحق الذكر

### دور مونتباتن

ويمكن تقرير ما يلي .

بعد الاعلان عن خطة ٣ يونيو وعندما كان اللورد مونتباتن يناقش مصير الولايات الهندية كان قلقا بشكل خاص حول كشمير . فكشمير تتمتع باكثر مساحة بالمقارنة مع بقية الولايات الهندية كما ان الغالبية العظمى من سكانها من المسلمين ويحكمها المهراراجا الهندوكى ، وكان اللورد مونتباتن يعرف سير هارى سنغ جيدا فقد كان ضمن موظفى امير ويلز عند زيارة امير الولاية لبريطانيا في ١٩٢١ - ١٩٢٢ م . وقبل دعوة كانت موجهة اليه منذ امد بعيد لزيارة كشمير وذهب الى هناك في الاسبوع الثالث من شهر يونيو .

( في . بي . مينون . قصة اتحاد الولايات الهندية ص : ١٩٤ )

وقبل التعليق على ابعاد زيارة مونتباتن لكشمير فانه من المفيد الاشارة الى ملاحظات في . بي . مينون :

« وعندما اتصلت بسرदार باتيل ذكرت له مختصر الخطة التى تقدم بها اللورد ليتليتف و بينت فوائد انضمام الولايات للهند .. فبذلك يمكن ضمان وحدة الهند الاساسية وعند تبني الدستور الجديد فانه سيكون بوسعنا التخلي عن التفاصيل غير الضرورية فيما يتعلق بالعلاقة بين الولايات والمركز ، واضحت للسردار كيفية صياغة القوانين . فموضوع الدفاع هو امر لا يسع ايه ولاية ان تقوم به كما ان الشؤون الخارجية ترتبط ايضا بالدفاع ونظرا لان الولايات الهندية - وحتى اكبر الولايات فيها - لم تمارس ذلك من قبل مطلقا ، فانه لن تأمل ممارسة الشؤون الخارجية بصورة فعالة . اما فيما يتعلق بالمواصلات فانه امر يتعلق بالخطوط الحياتية للولايات ، ولا يسعها القيام باى شيء دون تعاوننا ، ووضحت ان الاضطرابات الطائفية في شمال الهند قد جعلت حكام الولايات غير المسلمين يتجنبون الباكستان واقترحت ان نستفيد من تلك التطورات لصالحنا ، واذا لم نطلب أية تعهدات مالية او تعهدات اخرى فان حكام الولايات لن يكونوا غير راضين عن اقتراحنا » غير ان الوقت المتوفر لدينا قليل جدا فاذا اردنا انضمام تلك الولايات للهند فيجب ان ننفذ ذلك قبل ١٥ أغسطس !! » ان اهم امر يجب ان نأخذه في الاعتبار هو امن البلاد العام ، فعند موافقة حكام الولايات على ( الدفاع ) لا تشمل العدوان الخارجى فحسب بل على الامن الداخلى ايضا ، وكان سردار ميالا للموافقة على الاقتراح ، وقد اقترح عليه ان يضع الاقتراح امام نهر و ان يحصل على

موافقته ولم يكن من المستحسن تقديم ذلك الاقتراح بصورة مكتوبة خوفا من تسربه والدعاية الناتجة عن ذلك التي قد تكون مضرّة بالخطّة وفي اليوم الثاني اعلّمني سردار ان نهرو يتفق مع اقتراحى اذا امكن تحقيقه وكان يبدو لى ان نهرو يشك فى نجاح الخطّة، كما ان سردار نفسه لم يكن متفائلا جدا، لانه كان يشك فى قدرتنا على تنفيذ الخطّة خلال مدة اسابيع قليلة قبل ١٥ اغسطس ، ولكننى اكدت لسردار ان ضيق الوقت نفسه قد يؤدى الى إنجاح الخطّة».

وبالمصادفة فاننى اقترحت ضرورة تعاون اللورد مونتباتن نظرا وعلاقته مع العائلة ونفوذه على حكام الولايات ووافق سردار من صميم قلبه على ذلك وطلب منى ان اتصل به دون اى تاخير»

«وبعد يوم او يومين قابلت اللورد مونتباتن وذكرت له حديثى مع سردار وخطتنا، وطلبت منه المساعدة على انضمام الولايات للهند فيما يتعلق بالامور الثلاثة (الدفاع والخارجية والمواصلات) ولقت له انهم لن يخسروا شيئا من ذلك، واذا نجح فى تحقيق الانضمام فانه سيكون له دور عظيم، وشعرت انه تائر تاثيراً كبيراً بملاحظاتى التى جاء فيها انه يمكن التنازج جروح التقسيم لدرجة كبيرة فى حالة انضمام الولايات للحكومة الهندية، وان تلك الخطوة قد تؤدى الى تحقيق وحدة البلاد الاساسية واود ان اعترف اننى خشيت مؤقتاً من مخاوف ان يتاثر اللورد مونتباتن براء مستشاريه ولكن لدهشتى وفرحتى وجدته يقبل الخطّة، وناقش اللورد مونتباتن الخطّة مع سردار وادت المباحثات الصريحة الى تطابق وجهات نظر الطرفين. واود ان اضيف ان نهرو فوض اللورد مونتباتن - بعد مصادقة مجلس الوزراء - بمهمة اجراء مباحثات مع حكام الولايات حول مسألة الانضمام كما فوضه ايضا فى التعامل مع حيدر اباد».

( فى . بى مينون المصدر السابق ص : ٩٧ - ٩٨ )

اما فيما يتعلق بدعوة المهرابا هارى سنغ للورد مونتباتن لزيارة كشمير فقد كتب القاضى محمد يوسف صراف فى كتابه (الحرب الكشميرية من اجل الحرية) التعليقات التالية:

«لا يوجد اى دليل على حصول لقاء بين المهرابا ومونتباتن فيما بين ١٩١٢ - ١٩٤٧ م ولذلك فمن المثير ان نذكر مونتباتن بالدعوة الموجهة اليه سنة ١٩٢١ م ولابد وان يكون قد وجد ما فيه الكفاية لتبليتها بعد مضى ٢٥ عاماً (محمد يوسف صراف الحرب الكشميرية من اجل الحرية المجلد رقم ٢ ص ٧٥٦).

ولا يخفى ان زعماء الكونجرس قد طلبوا المساعدة النشيطة للورد مونتباتن من اجل ضمان انضمام الولايات للهند لاسيما ولاية جامو وكشمير . فقد زار مونتباتن سرينغر فى الفترة ما بين ١٨ و ٢٣ من يونيو سنة ١٩٤٧ م بطلب من زعماء الكونجرس الهندى لذلك فمن المناسب الاشارة الى «رسالة حول كشمير» ارسلها نهرو الى مونتباتن فى ١٧ يونيو سنة ١٩٤٧ م . وفى هذه الرسالة تستحق الفقرات ٢٢ و ٢٣ و ٢٧ و ٢٨ ان نورد نصها فيما يلى:



« ٢٢ — لا يمكن مواجهة الموقف في كشمير دون تغييرات رئيسية تؤدي الى تنصيب حكومة مسؤولة في كشمير على أن يكون المهراجا رئيسها الدستوري ، وفي الواقع لا يوجد هناك أي خيار آخر وإذا لم نتبع ذلك فإن موقف المهراجا لن يكون في مامن أما في حالة انضمام المهراجا الى الجمعية التأسيسية الهندية واتخاذ خطوات الإصلاح في الولاية، فإنه سيضع نفسه مع الشعب، كما سيحصل على دعم الشيخ عبد الله وأقوى حزب في الولاية والذي على الرغم من أن غالبية المسلمين إلا أنه يضم أيضا الهندوكيين والسيخ».

« ٢٣ — وقبل تحقيق ذلك فإن الخطوات الفورية الواجب إتخاذها تشمل عزل السيد كاك من رئاسة الوزراء وإخراج الشيخ عبد الله وزملائه من السجن.. ويقال أنه يوجد هناك سجناء آخرون من أعضاء الرابطة الإسلامية (المؤتمر الإسلامي) ولا يوجد هناك أي سبب لعدم الإفراج عن أولئك السجناء أيضا. وفي حالة سوء سلوك أي شخص في المستقبل فيمكن اتخاذ الإجراءات ضده»

« ٢٤ — إن ما سيحدث لكشمير هو أمر يحمل الأهمية الأولى للهند طبعاً ليس بسبب أحداث السنة الماضية فحسب بل لأن الولاية هي ذات مواقع استراتيجية هام كدولة حدودية»

«وتوجد كافة العناصر التي تشجع التعاون السلمي السريع مع الهند... وموارد الولاية ضخمة جدا لكنها «من المؤسف» تنتهج سياسة قمعية بواسطة شخص لا توجد لديه رؤية واضحة وأدى طموحه الشخصي الكبير الى تقريب الولاية من حافة الدمار، ويوجد اجماع اليوم تقريبا بين كافة الطبقات والفئات في كشمير على ضرورة عزل السيد كاك. أما أين سيذهب فهو أمر من الصعب قبوله لأنه جعل نفسه غير مقبول في كل مكان في الهند ولاسيما في كشمير ولكن مهما يكن الحال فلا بد من عزله عن السلطة، أما الخطوة الفورية الثانية الواجب إتخاذها فهي الإفراج عن الشيخ عبد الله والزعماء السياسيين الآخرين، ومن الواضح لا يمكن التوصل الى أية شروط لإطلاق سراحه. وعند إطلاق سراح الشيخ عبد الله فإنه يستشعر بلا أدنى شك زملائه في كشمير وخارجها قبل أن يقوم بأية تصرفات ولولا انشغال نهر و كان في كشمير منذ أمد بعيد ، وهو لا زال يفكر بالذهاب الى كشمير بالقرب العاجل. كما أن غاندي هو الآخر ينوي الذهاب الى هناك قريباً».

« ٢٨ — في حالة بذل أية محاولة لدفع كشمير للانضمام الى الجمعية التأسيسية الباكستانية، فمن المتوقع حصول اضطرابات كبيرة لأن حزب المؤتمر الوطني لا يحبذ ذلك كما أن موقف المهراجا سيكون صعباً للغاية، لذلك فإن الموقف الطبيعي الواضح هو انضمام كشمير الى الجمعية التأسيسية الهندية، وهذا الأمر سيحقق الطلبات الشعبية بالإضافة الى رغبات المهراجا، ومن السخف التصور أن الباكستان ستخلق مشاكل إذا حصل ذلك»

(نيكولاس ما نسرخ. تحويل السلطة المجلد رقم ١١ ص ٤٦ الى ٤٨) (رسالة البانديت نهر و حول كشمير)

## تعليق:

ومن محتويات رسالة البانديت نهرو حول كشمير المذكورة ومن رسالة كريشنا مينون الى اللورد مونتباتن، ووصف في. بي. مينو لمباحثاته مع مونتباتن، يتضح جليا ان إدعاء الكونجرس الهندي بأنه لم يحاول ممارسة الضغوط لانضمام ولاية كشمير للهند هو خلاف للحقيقة وتزييف للتاريخ والحقائق الثابتة.

وحول زيارة اللورد مونتباتن الى كشمير تجدر الإشارة الى ان الزيارة قد تمت بناء على رغبة زعماء الكونجرس الذين أرادوا نائب الملك ان يزور الهند، وان يبذل اللورد مونتباتن الجهود اللازمة من اجل ضمان انضمام ولاية جامو وكشمير للهند. ولم تكن الزيارة تلبية لدعوة وجهها المهراجا الى اللورد مونتباتن، كما نود ان نذكر انه لولا حرص زعماء الكونجرس الهندي على تلك الزيارة لما رفع مونتباتن تقريرا حول المباحثات التي أجراها مع المهراجا ورئيس وزرائه الى البانديت نهرو، يقول السير كوثارد كورتفيلد الذي كان المستشار السياسي لنائب الملك ما يلي:

«كانت هناك خلافات بيني وبين اللورد مونتباتن حول كشمير وحيدر اباد، فقد نصحت بأن تتاح الفرصة للولايات لتقرير مصيرها بعد الاستقلال حيث سيكون من الممكن التوصل الى اتفاق حول هذا الامر بين الهند والباكستان، وان كلا القضيتين «اي كشمير وحيدر اباد» يمكن ان تخلفا نوعا من التوازن بين الهند والباكستان، ولكن مونتباتن لم يعط انتباهها لنصيحتي وعندما زار كشمير خلافا لاهوائه فإنه لم يصطحب معه مستشاره السياسي، فما قلته عن كشمير لم يكن له اي وزن، لان نهرو كان مصمما على انضمام الولاية للهند»

(سي. ايج فيليب وماري دورين وينرايت (تقسيم الهند السياسية والابعاد) : ١٩٣٥ - ١٩٤٧

ص ٥٣١

ويدهى في. بي. مينون في كتابه «صفحة اتحاد الولايات الهندية» ص ٣٩٤ ان اللورد مونتباتن قد اعلم المهراجا انه في حالة انضمامه الى الباكستان فان الهند ستعتبر ذلك عملاً غير ودي تجاه الحكومة الهندية وعبر عن نفس وجهة النظر ان كيمبل جونسون ص ٣٨٣ - اما مؤلفو كتاب (الحرية في منتصف الليل ص ٢٥٠) فقد كشفوا ان المهراجا لم يأمر بصورة قاطعة بالانضمام للهند بل انه عرض ان ترسل فرقة مشاة من اجل الحفاظ على وحدة اراضي كشمير».

ولم يجر اللورد مونتباتن مباحثات مسبقة مع البانديت نهرو حول كشمير بل انه يعترف بمايلي.

«واعرب نهرو عن اسفه لانني لم اتمكن من حل الازمة الكشميرية لانه كان يرى انه لا يمكن حل الازمة إلا باطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن واقرار حقوق الشعب وكان نهرو يريد التوجه الى كشمير شخصيا لمعالجة القضية نيابة عن صديقه ومن اجل حرية الشعب».

(نيكولاس ما نسيرغ المصدر السابق ص ٥٩٣ للتفاصيل الكاملة راجع المصدر السابق ص ٥٩١-٩٣)

### المراسلات بين حكومة المهراجا وقادة الكونجرس الهندي

يدعى قادة الكونجرس الهندي انهم لم يتدخلوا بشئون كشمير الداخلية ولم يمارسوا الضغوط على المهراجا ورئيس وزرائه لانضمام الولاية الى الهند. ويدعون انه بعد ان احتل رجال القبائل كشمير التمس المهراجا انضمام الولاية للهند. وبعد ذلك ارسلت الحكومة الهندية قواتها الى ولاية جامو وكشمير ، بينما الحقيقة خلاف ذلك كما يتضح الامر جليا من الوثائق التي اشرنا اليها انفاو هي وثائق تاريخية ذات قيمة قانونية كبيرة. فالحقيقة هي ان اللورد مونتباتن وقادة الكونجرس الهندي ظلوا على اتصال دائم بالمهراجا. كما ان الزعماء الهنود بصورة عامة والبانديت نهرو وسردار باتيل بصورة خاصة ظلوا على اتصال مستمر بالمهراجا ورئيس وزرائه مستفيدين من خدمات صديقهم ومؤيدهم اللورد مونتباتن - فقد كان القادة الهنود يستخدمون كل الضغوط والممارسات للحصول على تأييد المهراجا ورئيس وزرائه من اجل انضمام الولاية الى الهند وفي ٣ يوليو ١٩٤٧ م ارسل سردار باتيل رسالة الى البانديت رام جندرة كاك لاقناعه بإطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن لتمكينه من الانضمام الى الجمعية التأسيسية الهندية في ١٥ أغسطس ، وقال :

«ولا بدوان تتركوا ان الهند في ١٥ أغسطس - على الرغم من تقسيمها ستكون حرة في ذلك الوقت، وستنضم الغالبية العظمى من الولايات الى الجمعية التأسيسية الهندية، واننى اعتقد على الرغم صعوبات ولاية كشمير فلا يوجد لديها اى خيار اخر».

مراسلات سردار باتيل: ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ص ٣٢

وهكذا فان قادة الكونجرس الهندي لم يمارسوا الضغوط على المهراجا ورئيس وزرائه لاقامة علاقات وثيقة مع الكونجرس فحسب، بل انهم استخدموا خدمات اللورد مونتباتن من اجل ممارسة الضغوط على المهراجا هارى سنغ لانضمام الولاية الى الهند وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة الى ان نهرو وغاندى كانا حريصين على زيارة سرينجار من اجل ضم كشمير للهند ولإطلاق سراح الشيخ عبد الله من السجن. وعلى الرغم من ان حاكم دوغرا كان يعارض انضمام الولاية الى الباكستان الا انه لم يود زيارة قادة الكونجرس لكشمير نظرا لان الغالبية العظمى من سكان الولاية هم من المسلمين، ولذلك فانه لم يوافق في البداية على زيارة غاندى، غير ان اللورد مونتباتن كان ملتزما لقادة الكونجرس الهندي بانضمام كشمير للهند لدرجة انه اخذ يمارس الضغوط ضد المهراجا - ففى رسالته التى كتبها في ١٢ يوليو ١٩٤٧ م أخطر غاندى بما يلى.

«اننى مستعد طبعا لإرسال اى رد تريده للمهراجا فإما ان ارسل اليه رسالة مفصلة أو برفقة عن طريق المقدم البريطانى المقيم في كشمير، واكرر باننى اضع نفسى تحت خدمتك في هذه المرحلة

لكننى اشعر بضرورة مناقشة محتوى الرد معى، لذلك ساطلب من احد الموظفين التابعين لى ان يتصل بك هاتفيا لتقرير موعد الزيارة اليوم أو غدا

(نقل السلطة . المجلد ١٢ ص ١١٤-١١٥)

شاهد من أهلها

نص رسالة البانديت نهرو الى سردار باتيل بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٤٧ م

« دور جاداس »مراسلات سردار باتيل ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ( ص ٤٥ - ٤٧ ) عزيز ولا يهابى.

اننى اكتب اليك عن كشمير ولقد قابلت مهاجان قبل ان يذهب الى هناك وتكلمت معه وشعرت ان اسلوبه قد لا يكون ناجحا كليا.

٢- ويبدو لى انه من الواضح على ضوء التقارير العديدة التى تسلمتها، ان الموقف هناك خطير ومتردى فالرابطة الإسلامية فى البنجاب واقليم الحدود الشمالية الغربية تقوم باستعدادات للدخول فى كشمير باعداد كبيرة وعند مجيئ الشتاء فان كشمير ستعزل عن الهند والطريق الوحيد المفتوح عبر وادى جيلهم - وخلال الشتاء لا يمكن استخدام طريق جامو ولا الخطوط الجوية التى ستظل مغلقة لاسيما فى نهاية اكتوبر وبداية نوفمبر - وفى الواقع فان المواصلات الجوية ستكون صعبة حتى قبل ذلك التاريخ.

٣- اعتقد ان استراتيجية الباكستان هى التسلل فى كشمير الان والقيام بعملية كبيرة عند عزل كشمير بسبب الشتاء القادم.

٤- ان نجاح هذه الاستراتيجية او عدم نجاحها انما يعتمد على القوات المعارضة لها. واشك فى مقدرة المهرجا وقواته على مواجهة الموقف دون الدعم الشعبى - فسيكونون منعزلين عن الهند واذا ظل شعب الولاية ضدهم فسيكون من الصعب مواجهة الموقف ويبدو ان المجموعة الرئيسية التى ستساندهم هى مجموعة المؤتمر الوطنى برئاسة الشيخ عبد الله واذا ظل المؤتمر الوطنى معزولا بطريقة او اخرى او محايدا فان المهرجا وحكومته سيكونان فى معزل عن الشعب وسيجد الشعب الباكستانى مجالا حرا نسبيا امامه

٥- لذلك فان من المهم اقامة علاقات ودية بين المهرجا والمؤتمر الوطنى للحصول على دعم شعبى ضد باكستان ، وفى الواقع يبدو لى انه لا يوجد اى طريق شعبى اخر غير هذا الطريق امام المهرجا (اى اطلاق سراح الشيخ عبد الله وقادة المؤتمر الوطنى واقامة علاقات ودية معهم والسعى الى التعاون معهم ثم الاعلان عن الانضمام للاتحاد الهندى) وعند التحاق الولاية بالهند فسيكون من الصعب على الباكستان احتلالها رسميا او بصورة غير رسمية دون المجابهة مع الاتحاد الهندى.. اما فى حالة تاخير انضمام الولاية للهند، فان الباكستان ستسير قدما دون خوف من العواقب لاسيما وان الشتاء سيعزل كشمير.

٦ - لذلك يبدو لي ان من الضروري والعاجل ان تنضم الولاية بصورة مبكرة للهند كما من المهم ان يحصل ذلك بعد اقرار السلام بين المهرجا والمؤتمر الوطني وتعاونهما لمواجهة الموقف، وهذه ليست مهمة سهلة ، ولكن يمكن القيام بها نظراً لان الشيخ عبد الله حريص على ان يكون خارج الباكستان وسيعتمد علينا اعتمادا كبيرا في اهداء النصيح له. وفي نفس الوقت لا يسعه قيادة شعبه معه ما لم يكن هناك شيء ثابت امامه ، ولا يسعني في الظروف الحالية تحديد تلك الامور، ولكن الشيء الرئيسي هو انه ينبغي على المهرجا ان يحصل على صداقة وتعاون الشيخ عبد الله ، وهذا اعتقاد مختلف الاقليات في كشمير ايضا. والذين لا يجدون اى دعم اخر يعتمدون عليه. ولا اعتقد ان بوسع المهرجا ان يستمر بحكمة لمدة طويلة دون وجود لسم رئيسي من الشعب يدعمه. وستكون ماساة في حالة عزل المؤتمر الوطني.

٧ - ولا يسع اى فرد ان يضمن ما الذى سيحصل في هذا الموقف المعقد - لكن الطريق الذى اقترحه يبدو لي هو الافضل واكثر السبل احتمالا من المحتمل جدا ان يثمر ولا يسع المرء نسيان عنصر الوقت وينبغي عدم وجود اى تاخير، لان التأخير سيعزلنا عن كشمير كلياً نظراً لموسم الشتاء القادم.

٨ - لقد حاولت ان اشرح هذا الامر برمته لمهاجان واخشى انه يقدر جرة مما قلت له فقط ولا اعرف النصيحة التى اسديتها له وغنى عن القول ان نصيحتك سيكون لها اثرها اما على المهرجا او على مهاجان..

٩ - وفي الوقت الحاضر لا زال الشيخ عبد الله وزملاؤه في السجن ، ويبدو لي ان ذلك سييء جدا على مستقبل التطورات ، وليسوء الحظ فان المهرجا غير قادر على اتخاذ القرار بسهولة.

١٠ - واننى امل ان يكون بوسعك ان تقوم بعمل ما في هذا الموضوع لتعجيل الامر ولتحويل الامور في اتجاهها الصحيح، ولاشك ان المؤتمر الوطني يعتبر ذخرا كبيرا لنا في حالة التعامل معه بصورة صحيحة . وسيكون من المؤسف خسارة الشيخ عبد الله الذى اعطانا تأكيدات على معارضة الباكستان والتعاون معنا والالتزام بنصيحتنا.

١١ - واود ان اضيف ان جوهر الامر هو ان الامور يجب ان تعمل بصورة تمهد لانضمام كشمير الى الهند باقرب فرصة ممكنة وبالتعاون الشيخ عبد الله.

المجهل ، سردار والا يهاب باتيل

نيودلهي

المخلص جواهر لال

## **الفصل الخامس**

# **قرارات الأمم المتحدة**



طبقت الهند المثل العامى المصرى الشهير: «ضربنى وبكى، وسبقنى وإشتكى» !! إذ أنها احتكت جامو وكشمير في أكتوبر سنة ١٩٤٧ ثم بادرت بعرض القضية على مجلس الامن الدولى اول يناير سنة ١٩٤٨ م... وزعمت الهند في عرضها على المجلس أن باكستان هى المسئولة عن إثارة القلاقل في كشمير!! وطالبت الهند مجلس الامن بأن يرغم باكستان على سحب رجال القبائل الذين دخلوا الولاية.. وشاءت عدالة السماء ان تخيب خطة الهند، فلم يصدر مجلس الامن القرار الذى كانت تتمناه، وإنما طالب الطرفين بوقف اية اعمال أو تحرشات جديدة تزيد من حدة الموقف، وتم تشكيل لجنة دولية خاصة بقضية كشمير، ومكونه من أعضاء ينتمون الى الولايات المتحدة الامريكية وعدة دول اوروبية والارجنتين، وقرر المجلس إيفاد اللجنة الى الهند وباكستان على الفور للتحقيق في القضية. وبعد المحادثات مع كلا الجانبين ومسح المنطقة، إتخذت اللجنة الدولية قراراً وافق عليه الطرفان، وفيما يلى نص قرار اللجنة الدولية:

### الجزء الاول أو «أمر وقف إطلاق النار»

أ- وافقت حكومتا الهند وباكستان على ان تقوم القيادة العليا لهما باصدار اوامر وقف إطلاق النار بصورة منفصلة، وفي نفس الوقت، لجميع القوات تحت سيطرتها في ولاية جامو وكشمير في القرب فرصة ويطبق عملياً ويوافق عليه تناسلياً في غضون أربعة ايام بعد ان تقبل الاقتراحات من قبل الحكومتين.

ب- ان القيادة العليا للقوات الهندية والقوات الباكستانية وافقتا على الامتناع عن القيام بآية إجراءات من شأنها أن تزيد من الطاقات العسكرية للقوات التى تحت سيطرتها في ولاية جامو وكشمير.

ج - يقوم كلأ من القائد الاعلى للقوات المسلحة الهندية والباكستانية بالحث على تقديم أى تغيرات ضرورية محلية في الوضع الحالى يكون من شأنها تسهيل وقف إطلاق النار.

د - تقوم اللجنة بتعيين المراقبين العسكريين والذين سيعملون تحت سلطة اللجنة ويتعاون القيادتين للإشراف على كيفية تطبيق وقف إطلاق النار.

هـ - وافقت حكومتا الهند وباكستان على ان تطالبا شعبيهما بالمساعدة في خلق والمحافظة على ظروف مناسبة من أجل تهدئة الأوضاع ومزيد من المباحثات

### الجزء الثانى: إتفاقية الهدنة:

بعد قبول الاقتراحات الرامية الى وقف مباشر للعداء كما تم في الجزء الاول، فإن كلتا الحكومتين تقبل المبادئ الآتية كاساس لصياغة إتفاقية الهدنة

اولاً: نظراً لان وجود قوات من باكستان في ارض ولاية جامو وكشمير يشكل تغيراً مادياً في الوضع لهذا توافق الحكومة الباكستانية على سحب قواتها من الولاية.



ثانياً: ستستخدم الحكومة الباكستانية القصى جهودها لضمان انسحاب القبائل من ولاية جامو وكشمير وان لا يعمك المواطنون الباكستانيون هناك خاصة الذين دخلوا بهدف القتال

ثالثاً: في انتظار الحل النهائي فان الاراضى التى ستخليها باكستان سيتم إدارتها من قبل سلطة محلية وتحت اشراف اللجنة.

رابعا: عندما تبلغ اللجنة الحكومة الهندية بان رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين المشار اليهم قد انسحبوا، فان ذلك سينهى السبب الذى تواجدت من اجله القوات الهندية في جامو وكشمير، بالإضافة الى ذلك فان القوات الباكستانية تنسحب من ولاية جامو وكشمير وتوافق الحكومة الهندية على البدء في سحب العدد الاكبر من قواتها من الولاية على مراحل يتم الموافقة عليها مع اللجنة.

خامساً: وفي انتظار الموافقة على الشروط لتسوية نهائية للموضوع في ولاية جامو وكشمير، ستحتفظ الحكومة الهندية بادنى ما يمكن من قواتها على الخطوط الموجودة حالياً لوقف ، اطلاق النار والتي تعتبر ضرورية لمساعدة السلطات المحلية في مراقبة وضع الامن والقوانين وستقوم اللجنة بمراقبة الاماكن التى تعتقد بانها ضرورية.

سادساً: تؤكد حكومة الهند ان حكومة ولاية جامو وكشمير ستقوم باتخاذ كل الاجراءات ضمن سلطتها للاعلان بان السلام والامن والقوانين سيتم حمايتها وسيتم ضمان جميع الحقوق الانسانية والسياسية.

سابعاً: سيتم الاعلان عن التوقيع على النص الكامل لاتفاقية الهدنة او البلاغ الرسمى الذى يحتوى على المبادئ التى تمت الموافقة عليها بين الحكومتين واللجنة.

### الجزء الثالث

تؤكد الحكومة الهندية والحكومة الباكستانية رغبتهما في ان مستقبل ولاية جامو وكشمير سيتم تقريره طبقاً لرغبة الشعب، وبهذا الصدد وافقت الحكومتان على الدخول في مشاورات مع اللجنة لتقرير وضمان اوضاع عادلة ومتساوية للتاكيد على سهولة التعبير الحر.

وخلاصة قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ هى وقف اطلاق النار وإبرام اتفاقية هدنة مع إعادة تأكيد الرغبة في إجراء استفتاء في كشمير كذلك الاقرار بتعيين مراقبين عسكريين للإشراف على مراعاة وقف اطلاق النار وقد قبلت كل من الهند وباكستان قرار اللجنة بتاريخ ١٣ اغسطس ١٩٤٨.

قرار يناير ١٩٤٩

بعد سلسلة من الاتصالات مع ممثلى الحكومتين ارسلت اللجنة توصياتها الخاصة بالاستفتاء

في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ لكل من الباكستان والهند لقبيلتا مقترحات وتوصيات اللجنة حيث تم ادراجها في قرار اللجنة المؤرخ في ٥ يناير ١٩٤٩ م:

## نص القرار

### لجنة الامم المتحدة للهند وباكستان.

استلمنا من حكومتى الهند وباكستان في بلاغين رسميين بتاريخ ٢٢ ديسمبر و ٢٥ ديسمبر ١٩٤٨ قبول المبادئ التالية والتي هي مكتملة لقرار اللجنة في اغسطس ١٩٤٨ م:

١ - مسالة ضم ولاية جامو وكشمير الى الهند او باكستان سيتم تقريرها من خلال الطرق الديمقراطية المتمثلة في إستفتاء حيادى حر.

٢ - سيتم إجراء الاستفتاء عندما ترى اللجنة بان وقف اطلاق النار ومعاهدة الهدنة التي نظمت في الجزئين اولا وثانيا في قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ قد تم تنفيذها.

٣ - يعين امين عام الامم المتحدة بالاتفاق مع اللجنة منظم استفتاء والذي سيكون شخصية عالية مرموقة وحاصل على الثقة وسيتم تعيينه رسميا في المكتب من قبل حكومة جامو وكشمير.

٤ - يقوم منظم الاستفتاء بانشاء السلطات في جامو وكشمير والتي يعتبرها ضرورية لتنظيم واجراء الاستفتاء والتاكيد على حرية وحياد الاستفتاء.

٥ - يتمتع منظم الاستفتاء بسلطة تخوله حق تعيين موظفين ومساعدين ومراقبين عندما يشعر بضرورة ذلك.

٦ - بعد تطبيق الجزئين اولا وثانيا من قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ م وعندما تقتنع اللجنة بعودة الاوضاع السلمية في الولاية ستقرر اللجنة ومنظم الاستفتاء والاستشارة مع الحكومة الهندية ترتيبات القوات الهندية في الولاية ، وان هذه الترتيبات ستتم لضمان استفتاء حر في الولاية.

٧ - وبشأن الاراضى التي تمت الإشارة اليها في القرار، فان الترتيبات النهائية للقوات المسلحة في المنطقة سيتم تقريرها من قبل اللجنة ومنظم الاستفتاء وبالتشاور مع السلطة المحلية.

٨ - يطلب من جميع السلطات المدنية والعسكرية وجميع العناصر السياسية للولاية التعاون مع منظم الاستفتاء في الاعداد من اجل اجراء الاستفتاء.

٩ - حرية عودة جميع مواطني الولاية الذين تركوها بسبب الاضطرابات الى الولايات المجاورة، وممارسة جميع حقوقهم كمواطنين ومن اجل تسهيل العودة سيتم تعيين لجنتين. واحدة تحتوي على مرشحين من الهند، والاخرى على مرشحين من باكستان وستعمل اللجنتان طبقا لتوجيهات منظم الاستفتاء، وستعاون حكومتا الهند وباكستان وكل السلطات داخل الولاية مع منظم الادارة

في جعل هذه الشروط نافذة المفعول وعلى جميع الاشخاص غير مواطني الولاية الذين كانوا فيها لاغراض غير قانونية قبل ١٥ اغسطس ١٩٤٨ الخروج من الولاية.

١٠ - جميع السلطات ضمن ولاية جامو وكشمير يجب أن تتأكد من التعاون مع منظم الاستفتاء في الامور التالية:

ا - لا تهديد ولا اكراه او تخويف او اى نوع من التأثير.. بفرض على المواطنين في الاستفتاء .

ب - لا تفرض اية قيود على النشاطات السياسية القانونية في جميع انحاء الولاية.

بمعنى حماية حرية جميع رعايا الولاية في التعبير عن وجهة نظرهم في التصويت حول مسألة انضمام الولاية الى الهند او الى باكستان بدون اعتبار العقيدة او النسب او الحزب وستكون هناك حرية صحافة والقاء الخطب والاجتماع وحرية السفر في الولاية بما فيها حرية الدخول او الخروج الشرعية.

ج - اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين.

د - تزويد الاقليات في جميع انحاء الولاية بالحماية الكافية.

هـ - منع الاحتفال واستغلال الناس.

١١ - يستطيع منظم الاستفتاء الرجوع الى لجنة الاسم المتحدة للهند وباكستان للمبت في المشاكل التي يراها تتطلب المساعدة وتقوم اللجنة من جانبها بتكليف منظم الاستفتاء باجراء ما يراه مناسباً نيابة عنها فيما يخص المسؤوليات المخولة له، في نهاية الاستفتاء سيقدم منظم الاستفتاء تقريراً حول النتائج الى اللجنة والى حكومة جامو وكشمير .

ثم ستوضح اللجنة لمجلس الامن الدولي ما اذا كان الاستفتاء حراً وحيادياً ام لا ؟

١٢ - حول ارشادات معاهدة الهدنة فان تفاصيل الاقتراحات القادمة ستوضع بالاستشارة الموجودة في الجزء ٢ من قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ . ويشترك منظم الاستفتاء مشاركة تامة في هذه المشاورات.

١٣ - توصية حكومة الهند وباكستان لاتخاذ اللازم للامر بوقف اطلاق النار الذي يكون سارى المفعول بدقيقة واحدة قبل منتصف ليل الاول من يناير ١٩٤٩ والالتزام بالاتفاقية التي تم التوصل اليها عن طريق قرار اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ ، والتعهد بالعودة في المستقبل القريب الى شبه القارة لته في المسؤوليات التي فرضت من قبل القرار في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ وبالتأكيد على المبادئ المذكورة.

ملاحظة: توصلت حكومتا الهند وباكستان الى وقف اطلاق النار قبل منتصف ليلة ١ يناير

١٩٤٩ بدقيقة واحدة كما هو منصوص عليه في القرار السابق ذكره ثم تعين خط وقف القتال في ٢٧ يوليو ١٩٤٩ م.

## باكستان وقرارات الامم المتحدة

قبلت باكستان القرارين السابقين على اساس الشروط التالية:

١ - تسريح قوات كشمير الحرة وتجريدها من السلاح خلال مرحلة الاستفتاء بعد استكمال العمليات المنصوص عليها في المادتين اولا وثانيا من قرار ١٣ اغسطس ١٩٤٨ م.

ب- سحب الجيش الباكستاني في وقت واحد مع انسحاب الجيش الهندي.

ج - عدم المساس بسيادة ولاية كشمير ووحدةها.

د - عدم السماح بدخول عسكريين او مدنيين تابعين لحكومة الادارة الباكستانية او الحكومة الهندية الى المنطقة التي تجلو عنها القوات الباكستانية لا باسم الادارة ولا باسم السيطرة.

هـ - يستمد المشرف على الاستفتاء سلطته من السلطات المعنية على جانبي خط الهدنة اى من كل من حكومة الولاية ومن حكومة كشمير الحرة.

و - لما كانت المناطق الشمالية مناطق خالية وكانت تحت السيطرة الفعلية للقيادة الباكستانية العليا، لذا فلا يسمح بمراكز لحاميات هندية في تلك المناطق.

### قرارات أخرى لمجلس الأمن

لم تكن قرارات الامم المتحدة الخاصة بكشمير متمثلة فقط في قرارى ٨ اغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ ولكن كانت هناك قرارات أخرى هي:

١ - في ١٤ مارس ١٩٥٠ اتخذ مجلس الامن الدولي قراره رقم ٨٠ والترح فيه تحديد خط وقف اطلاق النار المحدد سلفا في ٢٧ يوليو ١٩٤٩ كما قرر تعيين ممثل للامم المتحدة للمساعدة في تنفيذ برنامج الاخلاء من القوات المسلحة والترتيب لتولى مدير الاستفتاء مهمة.

٢ - اتخذ مجلس الامن قراره رقم ٩١ لعام ١٩٥١ (٢٠ مارس ١٩٥١) وقد نص على انه بعد ان تلقى المجلس تقرير ممثل الامم المتحدة واحيط به علما. وبعد ان اكد ان عقد الجمعية التأسيسية التي اوصت بها في كشمير وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية العمومية يؤتمر عموم جامو وكشمير ، وعلى ان اى عمل تقوم به الجمعية لتحديد الشكل المستقبل وتبعية الولاية كلها او اى جزء منها يشكل تحديد مصير الولاية وفقا لمبدأ ارادة الشعب التي يعبر عنها من خلال الطريقة الديمقراطية لاجراء الاستفتاء الحر النزيه الذى يتم تحت رعاية الامم المتحدة فان المجلس.

أ - يصدر تعليمات لممثل الامم المتحدة بان يتوجه الى شبه القارة لاخلاء ولاية جامو وكشمير عسكريا على اساس قرارى اللجنة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ م.

ب - دعوة الاطراف الى قبول التحكيم في حالة النجاح في التوصل الى اتفاق خلال مناقشتهم مع

ممثل الامم المتحدة وذلك بشأن نقاط الخلاف.

ج - ان تسهم مجموعة المراقبين العسكريين في الاشراف على وقف اطلاق النار في الولاية.

د - تغيير ممثل الامم المتحدة بأمريكي بعد استقالة الممثل البريطاني.

٢ - بذلت محاولات عام ١٩٥٧ لاهياء قضية كشمير في الامم المتحدة.

٣ - استخدم الاتحاد السوفيتي السابق في ١٩٦٢ حق الفيتو ضد قرار وضع مشروعية مندوب ايرلندا على بناء تقرير ممثل الامم المتحدة.

٤ - اجتمع مجلس الامن الدولي في مايو ١٩٦٤ لكن لم يتخذ قرارا بشأن قضية كشمير.

تلك هي قرارات الامم المتحدة الخاصة بقضية كشمير حتى عام ١٩٦٤ م وكانت للقضية مسارات اخرى بعد قيام الحرب الثانية بين الهند وباكستان عام ١٩٦٥.

### تعنت الهند

رفضت الهند تنفيذ التزاماتها بموجب القرارات الدولية المذكورة واصرت على نزع سلاح قوات كشمير الحرة أولاً قبل ان تقوم بسحب القوات الهندية من المنطقة ، الامر الذي يخالف القرارات .

كما طالبت بالسماح لها بالاستيلاء على اجزاء إستراتيجية من المناطق الشمالية للولاية رغم نص القرار على عدم السماح لاي هندي مبنياً كان ام عسكرياً بدخول المناطق الخالية!!

وعندما اقترحت الامم المتحدة لجوء الطرفين الى مبدأ التحكيم لحسم النزاع على النقاط الخلافية رفضت الهند رغم موافقة باكستان!!

وكان لزاماً على اللجنة الدولية إعادة الملف مرة أخرى الى مجلس الامم المتحدة الذي كلف الجنرال (مال نوتن) بالعمل على تسوية خلافات الطرفين واقتراح الجنرال إخلاء كشمير من جميع القوات العسكرية تماماً وتحويلها الى ولاية مدنية، ووافقت باكستان ايضاً ورفضت الهند!!

حاولت دول الكومنولث التوفيق بين الطرفين للمساعدة على اجراء الاستفتاء الحر المستقل تطبيقاً لقرارات مجلس الامن، وقدمت ثلاثة مقترحات متتالية رفضتها الهند كلها، وقبلتها باكستان، مما يقطع بان الهند كانت عازمة على المضي في طريق تكريس الاحتلال العسكري، ولم يكن لجونها الى الامم المتحدة سوى مناورة خبيثة لتخدير الطرف الاخر وكسب الوقت لصالحها . وفي مارس ١٩٥١ رفضت الهند مجدداً اقتراح رئيس المجلس باللجوء الى التحكيم لحل النقاط الخلافية بين الجانبين ولم يجد مجلس الامن الدولي مفرأ من تعيين ممثل جديد للامم المتحدة في كشمير هو الدكتور (فرانك جراهام) الذي تدخل في اخر لحظة لمنع محاولة هندية مكشوفة لتمرير اتفاقية لضم كشمير عبر جمعية تاسيسية تكونها الهند من بعض عملائها تحت قوة السلاح. وفشلت هذه المحاولة.

لم قدم الدكتور جراهام مشروعا يقضى بسحب القوات العسكرية الهندية والباكستانية من ولاية كشمير ، وقد قبلت باكستان المشروع دون اى تحفظ ورفضته الهند !! بعد ذلك تقدم الدكتور جراهام باقتراح اخر وهو تخفيض القوات المراقبة على جانبي وقف اطلاق النار الى ما كانت عليه في ١ يناير ١٩٤٩ م فقبلت باكستان ورفضت الهند!!

### مسلسل الرفض الهندي

في ١٦ يوليو ١٩٥٢ م اقترح الدكتور جراهام تحديد عدد الجنود الباكستانيين الذين يحق لهم ان يربطوا على الحدود بسنة الالف جندي وبتحديد عدد الجنود الهنود بثمانية عشر الفا، فوافقت باكستان على الدخول في البحث على هذا الاساس لكن الهند رفضت الاقتراح بامرة واعلنت اصرارها على الاحتفاظ بـ ٢١٠٠٠ جندي من جانبيها وبقوة مدنية قوامها ٤ الالف فقط من باكستان.

وازاء هذا التفاوت الضخم في الاعداد والذي اقترحه الهند اعلن الدكتور جراهام فشل مهمته وغادر شبه القارة الهندية.

وعادت القضية مرة اخرى للمجلس الذي تبني بدوره اقتراح الدكتور جراهام وطلب من كل من الهند وباكستان الدخول في مباحثات مباشرة للوصول الى حل، وعاد الدكتور جراهام الى الهند ودخل الطريقان في المباحثات وتوصلا الى الاتفاق التالي:

١ - يحسم النزاع وفقا لاماني الشعب بطريقة الاستفتاء

٢ - يعين مشرف للاستفتاء في نهاية ابريل ١٩٥٤ م.

٣ - تنشأ لجان من الخبراء للنظر في المسائل التمهيدية.

٤ - بذل الجهود لتجنب الدعاوى العدوانية والعمل على خلق جو ملائم للعمل.

وبعد ذلك اعلن رئيس وزراء الهند ان قبول باكستان للمساعدات الامريكية قد غير مجرى المفاوضات وبذلك بادت كل المساعي الحميدة بالفشل!!

حدث مجلس الامن في قرار له في ديسمبر ١٩٥٢ م حكومتى الهند وباكستان على الموافقة على تقلييل القوات العسكرية في الولاية بحيث تكون ما بين ٩,٣ الالف على الجانب الباكستاني من خط وقف اطلاق النار، وما بين ١٨,١٢ الفا على الجانب الهندي فوافقت باكستان ورفضت الهند!!

وازاء كل انواع الرفض السابقة لم يبق امام باكستان الا العودة الى مجلس الامن الدول للبحث عن حل. فتقدمت اسلام اباد بشكوى في ٢ يناير ١٩٥٧ وتقدم ممثلو استراليا وكوبا وبريطانيا والولايات المتحدة بمشروع قرار مشترك يطلب استخدام قوات الامم المتحدة في المنطقة المتنازع عليها. وقد وافق جميع الاعضاء على هذا المشروع إلا الاتحاد السوفيتي السابق الذي استخدم الفيتو ضد المشروع !! وعلى الاثر عرض مشروع اخر اغفل فيه الإشارة الى قوات الامم المتحدة فاقره

المجلس بعشرة اصوات وامتنع الاتحاد السوفيتى عن التصويت وقد قبلت باكستان هذا المشروع ورفضته الهند!!

في ١٤ مارس ١٩٥٧ م ارسلت الامم المتحدة وسيطها الدولي الدكتور يارنج السويدي الاصل الى باكستان والهند لاكتشاف السبل الممكنة للتسوية . واخيراً اقترح الدكتور يارنج على الطرفين قبول احالة الامور المتنازع عليها الى لجنة محكمة حيادية فقبلت باكستان ورفضت الهند هذا الاقتراح بحجة انه لا يتفق مع سيادة كشمير وحق الهند والتزاماتها فيها اضافة الى ان قبول التحكيم يشكل اعترافاً بحق باكستان في القضية!!

في عام ١٩٥٨ م عاد الدكتور فرانك جراهام واقترح بان يقوم مجلس الامن الدولي بمطالبة الجانبين بما يلي.

١ - اعلان السلام

٢ - احترام قرار وقف اطلاق النار

٣ - القيام بدراسة تطويرية حول كيفية ادارة وحماية الاجزاء غير المسيطر عليها من قبل القوات الهندية بعد سحب القوات الباكستانية منها وامكانية تعيين قوات الامم المتحدة فيها.

٤ - الموافقة على شروط الاستفتاء والتي هي موجودة في قرارات لجنة الامم المتحدة بشأن الهند وباكستان.

٥ - اجتماع رئيسي الحكومتين تحت اشراف ممثل الامم المتحدة.

ولم تتخل الهند ايضا عن رفضها المستمر لجميع قرارات ومحاولات الامم المتحدة فرفضت هذا الاقتراح ايضا في حين وافقت عليه باكستان!!

**إندلاع الحرب**

كانت النتيجة لفشل كافة المساعي الدولية في حل ازمة كشمير هو زيادة التوتر بين الهند وباكستان . وزاد من هذا التوتر الاعلان الذى اعلنه وزير داخلية الهند في ١ يناير ١٩٦٥ م بان كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، كما اعلن وزير الدفاع الهندي ان القوات الهندية التي كانت تعبر خط وقف اطلاق النار في الماضي سوف تفعل ذلك مرات اخرى اذا دعتها الضرورة الى هذا. وتوترت العلاقات اكثر عندما اعلن رئيس وزراء الهند الجديد «شاسترى» تصميمه على اعتبار كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند.

وعلى اثر ذلك اندلعت الحرب بين البلدين في ٥ اغسطس ١٩٦٥ م واستمرت الحرب ١٧ يوما.

ولما اشتدت الحرب شعر مجلس الامن الدولي بخطورة الحالة، فعقد جلسة طارئة في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٥ م واصدر قراره رقم ٢١١ بوقف اطلاق النار بين البلدين وسحب القوات الى المواقع التي كانت

تحتلها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ م في فترة لا تتعدى ٢٥ فبراير ١٩٦٦ م وعلى مراعاة شروط وقف إطلاق النار وخط وقف إطلاق النار وتم تنفيذ هذا الاتفاق فعلاً. وقد طلبت باكستان خلال جلسة مجلس الأمن هذه حل مشكلة كشمير التي هي أساس هذا النزاع ، ولكن المجلس وعد باتخاذ ما يمكن اتخاذه من اجراءات لتسوية المشاكل السياسية التي ينطوى عليها النزاع الهندي الباكستاني دون ان يذكر القضية الكشميرية صراحة!!

### اتفاقية طشقند

عمل الاتحاد السوفيتي السابق على انتهاء الازمة بين الهند وباكستان وحلها حلاً سلمياً بع اشتعال الحرب بين البلدين مباشرة، فقد تسلم الرئيس الباكستاني محمد ايوب خان دعوة من موسكو يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٥ م لعقد لقاء مع «لال بهادر شاستري» رئيس وزراء الهند في طشقند بجمهورية اوزبكستان، وفعلاً تم الاجتماع في يناير ١٩٦٦ م بحضور رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي السابق، وتمخض الاجتماع عن توقيع اتفاقية عرفت باتفاقية طشقند،، وقد نصت الاتفاقية على ما يلي:

أولاً: يوافق كل من رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يبذل كل منهما قصارى جهده لإحلال علاقات حسن الجوار بين باكستان والهند وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وهما يؤكد ان بموجب الميثاق الا يعتمدا الى القوة وان يسويا المنازعات بالوسائل السلمية، واقربا بان مصالح السلام في بلديهما ومصالح شعبيهما لم تصب نفعاً من جراء استمرار التوتر بين البلدين، وعلى هذا الاساس جرى البحث بشأن جامو وكشمير ووضح كل من الفريقين موقفه.

ثانياً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على وجوب انسحاب جميع القوات المسلحة التابعة للبلدين الى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل ٥ أغسطس ١٩٦٥ م وذلك في موعد اقصاه يوم الخامس والعشرين من شهر فبراير عام ١٩٦٦ م ، وعلى الفريقين ان يلتزما بشروط وقف إطلاق النار عند وقف القتال.

ثالثاً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان العلاقات بين باكستان والهند ينبغي ان تقوم على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين

رابعا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على الا يشجعا اى دعاية موجهة ضد البلد الاخر وان يشجعا الدعاية الرامية الى تنمية العلاقات الودية بينهما.

خامساً: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يعود المندوب السامي الباكستاني في الهند والمندوب السامي الهندي في باكستان كل الى منصبه وان تعود البعثتان الدبلوماسيتان في كلا البلدين الى عملهما الطبيعي ، وعلى الحكومتين ان تلتزما بميثاق فيينا سنة ١٩٦١ م بصدد العلاقات الدبلوماسية.



ساسيا: وافق رئيس جمهورية باكستان ورئيس وزراء الهند على ان يأخذا بعين الاعتبار الاجراءات التي من شأنها إعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية والمواصلات الى ما كانت عليه، وكذلك إعادة التبادل الثقافي بين باكستان والهند، وان يتخذا الاجراءات لوضع الاتفاقات القائمة بين باكستان وبين الهند موضع التنفيذ.

سابعاً: وافق الطرفان على ان يصدرا تعليمات الى السلطات في بلديهما، للقيام بإطلاق سراح اسرى وإعادتهم الى بلادهم.

ثامناً: وافق الطرفان على وجوب استمرارهما في بحث القضايا الخاصة بمشاكل السلاجين والمشردين والهجرة غير المشروعة واتفقا ايضاً على ان يعمل كلاهما على طلي الظروف التي تحول دون هجرة السكان كما اتفقا على ان يبحثا في إعادة الاملاك والاموال التي استولى عليها كل من الطرفين نتيجة النزاع.

تاسعاً: وافق الطرفان على وجوب مواصلة الاجتماعات على اعلى المستويات وعلى مستويات اخرى فيما يختص بالشؤون ذات الصلة المباشرة لكل من البلدين وقد اقر كل من الفريقين بالحاجة الى القامة لجان باكستانية هندية مشتركة للتقدم بتقاريرها الى حكومتيهما للبحث فيما يجب إتخاذه من خطوات اخرى.

### الموقف الباكستاني من اتفاقية طشقند.

لخص الرئيس الباكستاني محمد ايوب خان موقف بلاده من اتفاقية كشمير في خطاب وجهه للامة الباكستانية في ١٤ يناير ١٩٦٦ م وفي النقاط الاتية.

اولاً: ان باكستان تريد السلام للعالم كله وعلى هذا الاساس قبلت مبدأ تسوية الخلافات بالوسائل السلمية وعن طريق التفاهم المتبادل.

ثانياً: ان باكستان اوضحت مراراً ان السبب الاساسي في النزاع هو الخلاف حول جامو وكشمير وهناك قرار من مجلس الامن الدولي بشأن هذه القضية ينص على احقية شعب جامو وكشمير في ان يقرر ما اذا كان يريد الانضمام الى باكستان او الى الهند ، وان الهند تعهدت امام الامم المتحدة بمنح شعب الولاية الحق في ان يقرر مستقبله بملء هريته.

ثالثاً: ان اتفاقية طشقند لم تغير اراء باكستان القومية حول كشمير وما زال حق الشعب الكشميري في تقرير مصيره ومستقبله كما هو لم يمس ولم يتأثر.

اتفاقية طشقند ليست غاية في حد ذاتها ولا يمكن ان تصبح بحد ذاتها نقطة تحول في علاقات باكستان مع الهند إلا عندما يحصل شعب جامو وباكستان على حقه في تقرير مصيره وينتهى كل شك او غموض حول هذا الموضوع.

## حرب ١٩٧١م

لم تشهد قضية (جامو وكشمير) احداثا ذات اهمية او تطورات يمكن رصدتها في الفترة ما بين يناير ١٩٦٦ م حتى عام ١٩٧١ م سوى قيام الحرب بين الهند وباكستان اواخر عام ١٩٧١ م بسبب الحركة الانفصالية في شرق باكستان والتي ادت الى قيام دولة بنجلاديش المستقلة.

ولم يستطع مجلس الامن الدولى في ٤ ديسمبر ١٩٧١ التوصل الى قرار بشأن الحرب الهندية الباكستانية مما جعله يحيل المسألة الى الجمعية العامة التي دعت البلدين في ٧ ديسمبر ١٩٧١ م الى وقف اطلاق النار فوراً وسحب قواتهما المسلحة الى الحدود وكان مجلس الامن الدولى قد اجتمع في الفترة من ١٢ حتى ٢١ ديسمبر ١٩٧١ م . واتخذ قراره رقم ٣٠٧ لعام ١٩٧١ م الذى يطلب فيه وقفاً دائماً لاطلاق النار واييقاف الاعمال العسكرية في كافة مناطق النزاع حتى يتم سحب القوات الى مناطق الحدود والى المواقع التي تحترم خط وقف اطلاق النار في جامو وكشمير ، ويطلب من سكرتير العام للأمم المتحدة ان يحيط المجلس دون تأخير بالتطورات ذات العلاقة بتنفيذ القرار، ويقرر المجلس ان يظل على صلة بالموضوع وان يستمر في النظر فيه بنشاط ومتابعة وقد تم وقف اطلاق النار رسمياً وفعلياً يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ م.

### اتفاقية (شمالاً) ١٩٧٢م.

في يوليو ١٩٧٢ م اجتمع الرئيس الباكستاني (ذو الفقار علي بوتو) برئيسه وزراء الهند (انديرا غاندى) في مدينة (شمالاً) بالهند، وتم التوصل الى اتفاقية بين البلدين عرفت باسم (اتفاقية شمالاً) والتي تتكون من جزأين اساسيين..

الاول: يتعلق بنتائج الحرب التي نشبت بين البلدين عام ١٩٧١ م وهو جانب تم الالتزام به وتنفيذه رسمياً وعملياً، والجزء الثاني يتعلق بالقضية الاساسية التي كانت سبباً في النزاع الدائر بين البلدين وهي قضية كشمير التي لا تزال بدون حل حتى الآن. هذا وقد اشارت (اتفاقية شمالاً) كثيراً من اللغط وسوء الفهم لدى الكثيرين من المهتمين بقضية كشمير المسلمة اضافة الى ان الهند نهبت الى تفسيرات بعيدة كل البعد عن مضمون وروح الاتفاقية خاصة الجزء الثاني المتعلق .  
بالقضية الكشميرية.

### رؤية الهند للاتفاقية

اولاً: ترى الهند ان اتفاقية شمالاً تلغى جميع قرارات الامم المتحدة السابقة والخاصة بحل قضية كشمير، كما تزعم ايضاً ان باكستان بتوقيعها على هذه الاتفاقية لا يحق لها اشارة قضية كشمير مرة اخرى امام الامم المتحدة او اى محفل دولي اخر!!

وترتكز الهند في ذلك على الفقرة الواردة في الاتفاقية والتي تنص على ما يلي:

(ويقرر البلدان تسوية الخلافات بينهما بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات الثنائية او

بأية وسائل سلمية أخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين، وحتى تتم التسوية النهائية لاي مشكلة من المشاكل بين البلدين لا يقوم أى جانب من طرف واحد بتغيير الوضع، ويمنع البلدان تنظيم او مساعدة او تشجيع ايه اعمال تضر بالحفاظ على العلاقات السلمية التى تتسم بالانسجام بين البلدين).

والرد على هذه الرؤية الهندية بسيط للغاية للأسباب الآتية:

(١) ان الفقرة (١) من اتفاقية شمالا تقول (تحكم مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة العلاقات بين البلدين) معنى ذلك ان ميثاق الأمم المتحدة هو الأساس في بناء العلاقات بين البلدين، والأمم المتحدة هي ذاتها التي اصدرت قرارات وارسلت اللجان والمبعوثين لحل الأزمة الكشميرية ولم تستجب الهند لكل تلك الجهود.

٢ — ان المادة التي تستند عليها الهند في اتفاقية شمالا والسابق ذكرها اشارت الى وسيلتين محدودتين للوصول الى حل وهما:

(١) المفاوضات الثنائية.

(ب) ايه وسائل سلمية أخرى يتم الاتفاق عليها من الجانبين.

ومن المعروف ان ذكر تعبير المفاوضات الثنائية في تلك المادة ليس بالامر الجديد المستحدث وذلك لان الفقرة رقم ٢٣ (١) من ميثاق الأمم المتحدة يطالب اطراف اى نزاع قد يؤدي استمراره الى تهديد السلام والامن الدوليين، يطالبهم بالبحث اولا عن حل ذلك النزاع بالتفاوض السلمي والتحقيق والوساطة وان امكن التحكيم والحل القانوني او اللجوء الى الهيئات والمحافل الإقليمية التي تتبع لها دول النزاع او اتباع اى ترتيبات او وسائل سلمية أخرى تختارها تلك الاطراف المتنازعة.

لقد فشلت جميع الجهود الثنائية لحل أزمة كشمير بين الهند وباكستان فالشعب الكشميري ما زال حتى اليوم يعاني من عدم الاستفتاء الذي هو حقه الشرعي في تقرير مصيره ، وهل يكون معنى ذلك الفشل القائم حتى الان لا تلجأ باكستان الى وسائل سلمية أخرى كما نصت اتفاقية شمالا نفسها؟ فالوسائل السلمية الأخرى حددتها اتفاقية شمالا في اللجوء الى ميثاق الأمم المتحدة حيث نصت المادة (١) منها على ما يلي:

(في ظل الظروف الحالية الخطيرة فان الضرورة تُلْزِمُ بالاحتكام الى مجلس الامن الدولي استنادا للبند رقم ٣٧ من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على انه اذا فشل اطراف النزاع وفقا للبند رقم ٣٣ في التوصل الى حل لذلك النزاع بالوسائل المحددة في ذلك البند فان على تلك الاطراف اللجوء الى مجلس الامن الدولي لذلك الغرض واذا تبين لمجلس الامن ان استمرار النزاع قد يشكل خطرا على سلام وامن الدولتين في البند ٣٦ فإن يصدر توصياته بشأن التوصل الى حل لذلك النزاع كما يراه مناسبا).

(٣) اذا كانت الهند تدعى بان اتفاقية شمالا لا تعطي باكستان الاحقية في عرض قضية كشمير على الامم المتحدة ، فلماذا لجأت هي الى مجلس الامن الدولي بعد الانتفاضة الشعبية الكشميرية واتهمت باكستان بمساندة ما اسفته الارهاب في كشمير، وطالبت مجلس الامن الدولي ببحث باكستان على وضع حد للارهاب المزعوم في كشمير وعلى منع الكشميريين من تجاوز خط الهدنة الحدودي بين شقي الولاية ؟ اليسست هذه المطالب الهندية من مجلس الامن تعد دعوة الى تمويل القضية والخروج بها عن إطار اتفاقية شمالا ؟ ام ان اللجوء الى الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي هو حق فقط للهند وليس حقا لباكستان!!

(٤) ان اى اتفاقية يتم التوصل اليها بين دول مختلفة لا يمكنها ان تكون بديلاً لميثاق الامم المتحدة ما دامت هذه الدول اعضاء بالمظنة الدولية، وإذا كان هناك تناقض بين نصوص هذه الاتفاقية وميثاق الامم المتحدة فان الاولوية تكون لميثاق الامم المتحدة وليس للاتفاقية؟ وهناك نص ثابت في ميثاق الامم المتحدة يحسم هذه المسالة الفقهية فنجد ان المادة رقم ١٠٣ من الميثاق تنص على ما يلي:

(في حالة وجود خلاف بين التزامات الدول الاعضاء في الامم المتحدة في ظل الميثاق الحالي والتزاماتها في ظل اتفاق دولي اخر فان التزاماتها وفقا لهذا الميثاق تكون هي السائدة).

وبهذه الردود الاربعة على ادعاء الهند ان اتفاقية شمالا سلبت باكستان الحق في الشارة قضية كشمير امام الامم المتحدة ، يتضح ان اتفاقية شمالا ما سلبت هذا الحق ابدا من اطراف النزاع بل هي حلقة اضافية الى جانب قرارات الامم المتحدة وليست بديلا لها. وان الاتفاقية لا تشكل باى حال من الاحوال نغيا لقرارات الامم المتحدة ولا يمكنها ان تكون كذلك. واخيرا اذا كانت الهند متأكدة من حقها في السيطرة على كشمير فلماذا تخشى اللجوء الى الامم المتحدة ؟ ولماذا تخشى التحكيم الدولي وترتكز على نصوص لها الف معنى ومعنى للهروب من مواجهة المجتمع الدولي؟؟

### خط الهدنة

ثانيا: الرؤية الهندية لاتفاقية شمالا تذهب الى ان الاتفاقية جعلت من كشمير جزءا لا يتجزأ من الهند وان القضية حلت حلا نهائيا من خلال هذه الاتفاقية وتستند الهند في الشارة هذا الادعاء على الفقرة الاتية من الاتفاقية (ان على طرفي النزاع الالتزام باحترام خط الهدنة في ولاية جامو وكشمير الذى تم اقراره في اتفاق وقف اطلاق النار الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧١ م، دون الاعتداء على الاوضاع المعترف بها من كلا الطرفين ، ولا يحق لاي من الطرفين إحداث تغيير من جانب واحد رغم الخلافات بينهما حول القضية وحول الظلال القانونية للاتفاقية).

فالهند ترى ان هذه العبارة تمثل اعترافا بالسيادة الهندية على الجزء الذى تحتله من كشمير والذى تسيطر عليه لان معناها في نظر الهند ان اتفاقية شمالا اعترفت بخط الهدنة الموقع في ١٧

ديسمبر ١٩٧١ كخط حدود الهند!! والرد على هذا يتمثل في النقاط الآتية

(١) ان اتفاقية شمالا تنص على ان خط الهدنة في ١٧ ديسمبر ١٩٧١ يمثل حدوداً للهند، كما انها ايضا ليست حدوداً لباكستان لكن المقصود بالفقرة السابق ذكرها هو ان الاراضي الكشميرية التي تديرها الهند وراء خط الهدنة هي الاراضي الواقعة تحت سيطرتها العسكرية. في حين ان الاراضي التي تديرها حكومة جامو وكشمير الحرة هي الواقعة تحت سيطرة القيادة الباكستانية العليا، وهذا الوضع يبقى متناقضا ومتطابقا مع قرارات وقف اطلاق النار التي تبناها مجلس الامن الدولي عام ١٩٤٨ م

٢ - إن الاتفاقية نصت على احترام خط (الهدنة) في ولاية جامو وكشمير ولم نقل (الحدود) ومن المعروف تاريخيا وفقها ان خطوط الهدنة ما كانت ابدا خطوطا للحدود بين الاطراف المتنازعة ، وتاريخ القانون الدولي خير شاهد على ذلك، لان خط الهدنة هو (حالة مؤقتة) يفرضها المجتمع الدولي على الطرفين المتنازعين حتى يتم التوصل الى (حالة دائمة بعد ذلك ، فكيف تعتبر الهند خط الهدنة اعترافاً بسيادتها على كشمير المحتلة؟

(٣) ان اعادة التعبير عن الوضع القائم بكلمات مختلفة في اتفاقية شمالا لا يمكن باى حال من الاحوال ان يغير الوضع القانوني المعترف به من الاطراف المختلفة ، علاوة على ذلك فإن الفقرة التي تركز عليها الهند لا تشكل القرار النهائي في الاتفاقية ، ولكنها مرتبطة باجزاء اخرى في الفقرة ذاتها والتي تنص على (ودون المساس بالاوضاع المعترف بها لكلا الطرفين) .

ومعروف لدى الجميع ان اوضاع كشمير المعترف بها لدى الطرفين هو ان كشمير ستقرر مصيرها ومستقبلها حسب ارادة شعبها عن طريق إستفتاء حيادي وحر وعادل . وهذا ما اكدته الهند مئات مرات خلال ١٩٤٧ و ١٩٤٨ وقبلت به عن طريق قبولها لقرارات الامم المتحدة في ١٣ اغسطس ١٩٤٨ و ٥ يناير ١٩٤٩ ، ولكن لم تنفذه حتى الان!!

٤ - لا يمكن ان تستند الهند على ان اتفاقية شمالا لم تضع حولا تفصيلية لحل قضية كشمير واعتبار ذلك نهاية المطاف (لان هذا لا يعنى باى حال تقسيم الولاية وبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه) لان الحل النهائي لا بد ان يتفق مع قرارات الامم المتحدة والتي تنص اتفاقية شمالا على ضرورة اعتبارها اساس العلاقات بين البلدين ، وان يكون الحل النهائي هو حق شعب كشمير في تقرير المصير عبر إستفتاء حر مستقل بإشراف دولي كما تنص القرارات الدولية..

#### آخر التطورات

لقد تزامن عرض الهند الاخير لاجراء محادثات بشأن كشمير مع تصاعد التوتر في الجزء الذي تسيطر عليه الهند من كشمير وذلك بسبب الحصار الاستفزازي الذي تفرضه قوات الامن الهندية على مسجد حضرت بال في كشمير الامر الذي اثار الرأي العام في باكستان، كما جاء العرض الهندي

بشان المفاوضات في الوقت الذي بدأت فيه باكستان والعديد من الدول الصديقة في التخطيط لإستصدار قرار يعبر عن القلق البالغ ويطلب باجراء تحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في ولاية جامو وكشمير ولم يكن المناخ الداخلي في باكستان مهيأ لاستئناف الحوار مع الهند في الوقت الذي يستمر فيه الحصار مفروضاً على مسجد حضرت بال في كشمير.

ولذلك طالبت باكستان الحكومة الهندية برفع الحصار عن المسجد وتحسين الأوضاع الخاصة بحقوق الإنسان في كشمير الأمر الذي من شأنه تسهيل إجراء المفاوضات الباكستانية الهندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية. ولقد أدى الرفع الجزئي للحصار المفروض على مسجد حضرت بال وتأكيدات حكومة الهند أنه ستتم مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة كشمير أدى الى اقناع باكستان بالموافقة على عقد مفاوضات باكستانية هندية على مستوى وكلاء وزارة الخارجية وفي نفس الوقت تخلت باكستان مؤقتاً عن فكرة استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير.

ولقد قبلت باكستان عرض إجراء مفاوضات على اساس حسن النيات. وتوقعت باكستان قيام الهند باتخاذ خطوات لخلق مناخ ملائم للمفاوضات منها الحد من اعمال القمع التي تحدث في الجزء الواقع تحت السيطرة الهندية من كشمير ، غير أنه للأسف لم يحدث اى تغير في السياسة الهندية والتي تطبق القمع الجماعى وعلى نطاق واسع في كشمير . وفيما يلي نماذج من الأحداث التي وقعت مؤخراً:

١- قام الالاف من القوات الهندية في يوم السبت السابع والعشرين من نوفمبر الماضى بحملة على بلدة (سويور) شنت خلالها عمليات مدماهة واسعة النطاق مما أسفر عن مقتل أعداد كبيرة من مواطني كشمير واضرام النيران في الكثير من المنازل والمتاجر ، وتؤكد التقارير ان مذبحة السابع والعشرين نمن نوفمبر يفوق عدد ضحاياها المذبحة التي وقعت في نفس بلدة سويور في يناير عام ١٩٩٣ م والتي أستشهد فيها ما يزيد عن خمسين مواطناً من سكان كشمير واضرام النار في المئات من المنازل والمتاجر في البلدة بواسطة القوات الهندية.

استمرار اعتقال العديد من زعماء كشمير أمثال سيد جيلاني و غلام نبي لوني ومولفى عباس أنصاري والبروفيسور عبد الغنى و غلام حسين ، كما يتم فرض حظر التجوال بصورة عشوائية ولفترات طويلة بالإضافة الى العديد من المصاعب التي يواجهها سكان كشمير في الحياة اليومية.

ج- استمرار القوات الهندية في نشر قوات ضخمة من حرس الحدود حول مسجد (حضرت بال) وقد أدى استمرار الحصار المفروض على المسجد إلى حرمان مواطني كشمير من أداء صلواتهم بالمسجد.

د- لقد وصل عدد القوات الهندية المتركة في الجزء المحتل من كشمير طبقاً للتقديرات المتحفظة

الى ٤٧٥ ألف جندي . ولقد قامت السلطات الهندية بإرسال مزيد من قوات الجيش الهندى لمساعدة القوات شبه العسكرية في أداء مهام الامن الداخلى، ومن أمثلة هذه المهام حصار مسجد (حضرت بال) والحملة العسكرية التى تم تنفيذها ضد المجاهدين في بلدة سوبور ، ولقد تضمنت الصحافة الهندية خلال الاسابيع القليلة الماضية تقاريراً من عدد القتل من مواطني كشمير ومن القوات الهندية فعلى سبيل المثال ذكرت الصحف الهندية ان ٣٢ شخصاً على الاقل قد لقوا مصرعهم في الفترة من ١٧ - ١٩ ديسمبر.

كما تضمنت أعمال القمع الوحشية التى تنتهجها القوات الهندية الاعتقال العشوائى للزعماء والسياسيين في كشمير واستخدام أعداد ضخمة من القوات العسكرية لفض المسيرات السلمية الى جانب عمليات القتل العشوائى ضد مواطني كشمير. ولقد أدى موت الزعيم الكشميرى البارز عبد الغنى الياس الافغانى وهو في السجن الى حالة من التوتر في الولاية حيث شهدت سريناجار والمدن الكبرى الاخرى إضراباً عاماً.

كما شهدت الولاية اضطرابات عنيفة ردد خلالها المتظاهرين الشعارات التى تدّين أعمال القتل داخل السجون، كما لقى زعيم آخر هو شامل الحق مصرعه وهو في السجن في السادس عشر من ديسمبر ١٩٩٣ م.

هـ ذكرت الصحافة الهندية ان الفترة من ٢٦ نوفمبر الى ٢٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ م شهدت مقتل وأصابة ٤٣٣ من مواطني كشمير مع مراعاة ان الصحافة الهندية دائماً تعطى أرقاماً أقل من الحقيقة بالنسبة لعدد الضحايا الذين يلقون مصرعهم على أيدي القوات الهندية.

لقد قررت باكستان عدم المضي قدماً في جهود إستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان في كشمير بعد قبولها آراء العديد من الدول الصديقة ، والتي أشارت بان إثارة مثل هذا الموضوع الآن من شأنه إفساد الحوار الثنائي بين الهند وباكستان غير أنه بدأ واضحاً الآن بما لا يدع مجالاً للشك ان الحكومة الهندية مصرّة على اتباع نفس السياسة المتمثلة في عمليات الابادة الجماعية لشعب كشمير، ولذلك فإن حكومة باكستان طالبت الدول الصديقة، خاصة تلك التى كانت قد نصحت باكستان بعدم إثارة مسألة إستصدار قرار من الامم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الانسان في كشمير ، تطالبها بان تحت الحكومة الهندية على اتخاذ خطوات من شأنها الحد من أعمال القمع في كشمير.

وطبقاً لوجهة نظر الحكومة الباكستانية بتعيين على الهند إتخاذ الخطوات الاتية:

١ - سحب القوات المتمركزة في المنطقة المحيطة بمسجد (حضرت بال)

ب - تجنب اللجوء الى القوة لفض الاجتماعات والمظاهرات.

ج - اطلاق سراح الزعماء السياسيين والمدنيين المعتقلين في كشمير والهند.

د-وضع نهاية لحملات فرض الحصار والاعتقال ضد المنبئين في كشمير.

هـ-السماح لمنظمات حقوق الانسان والاغاثة الانسانية ووسائل الاعلام العالمية باستطلاع والاحوال في كشمير.

(بى نظير بوتو تتحدث)

وعندما وصلت المحادثات الاخيرة بين الجانبين الى طريق مسدود كالعادة، بسبب استمرار العناد والمراوغة من جانب الهند لجأت باكستان الى الامم المتحدة مؤخرًا.

فقد أثارت السيدة بى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان قضية كشمير في كلمتها أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف وطالبت السيدة بى نظير بوتو الدول الاعضاء بالتمسك بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والعمل على وقف المذبحة المستمرة في كشمير المحتلة. كما وصلت السيدة بى نظير بوتو في كلمتها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التى ترتكب ضد سكان كشمير الابرياء والعزل بانها عودة الى ايام الظلام لألمانيا النازية، وأشارت الى ان الموقف في كشمير لا يحتمل السكوت مطلقًا.

وأشارت السيدة بى نظير بوتو الى ان كل ما يطالب به سكان كشمير هو الحصول على حريتهم وذكرت السيدة بوتو أنه بالرغم من سياسة القمع التى تنتهجها الهند إلا انها فشلت في فرض إرادتها على شعب كشمير الذى لا يقهر ، بل تصاعدت مقاومته للوجود الهندى.

وذكرت السيدة بى نظير بوتو في كلمتها ان القيادة السياسية في كشمير والتى تمثل ما يزيد عن ثلاثين حزباً او جماعة سياسية قد اتفقت بالإجماع على عدم قبول دراسة أى حل يتضمن استمرار الحكم الهندى في كشمير.

وفي اشارة الى المحادثات الباكستانية الهندية التى جرت مؤخرًا ذكرت السيدة بى نظير بوتو رئيسة وزراء باكستان ان باكستان كانت تأمل ان تتناول هذه المباحثات جميع جوانب النزاع بشأن كشمير وقد طالبت باكستان الهند بشدة بضرورة ايجاد حل سلمى لتسوية النزاع حول كشمير وعدم اللجوء الى الخيار العسكرى، واتخاذ خطوات حقيقية للحد من اعمال القمع في كشمير، غير ان اعمال العنف (بدلاً من ذلك) قد تصاعدت !! وأشارت السيدة بى نظير بوتو الى ان اعمال القمع في كشمير قد أسفرت حتى الان عن مقتل ما يزيد عن ٤٠ ألفاً من النساء والاطفال في كشمير !!

وطالبت السيدة بى نظير بوتو بضرورة حضور ممثلين عن شعب كشمير للتحديث أمام لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة لإخبار اللجنة بالأعمال القمعية التى يتعرضون لها. كما طالبت بضرورة قيام اللجنة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان هناك.

وقالت السيدة بى نظير بوتو انه قد ان للمجتمع الدولى ان يمارس ضغوطاً على الهند من أجل سحب القوات العسكرية الاضافية المتركة حالياً في كشمير المحتلة بهدف وضع حد لأعمال القمع



التي ترتكبها هذه القوات. وأضافت السيدة بي نظير بوتو انه قد حان الوقت لكي يقوم المجتمع الدولي بالضغط على الهند من اجل اطلاق سراح زعماء كشمير المعتقلين والغاء قوانين الطوارئ الجائرة المفروضة على كشمير ووضع حد لجميع الاعمال القمعية التي ترتكبها قوات الجيش الهندى في كشمير الى جانب السماح لمنظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية الدولية ورجال الاعلام بزيارة كشمير للتأكد من حقيقة المعاناة التي يعاني منها شعب كشمير.

وأكدت رئيسة وزراء باكستان أن إيجاد تسوية للنزاع حول كشمير تركز على تحقيق رغبة شعب كشمير ، فهي المفتاح الرئيسي لتحقيق السلام والتقدم في منطقة جنوب اسيا .. كما أكدت بي نظير بوتو مجدداً التزام باكستان بالعمل على إيجاد حل سلمي للنزاع حول كشمير مع تمهيد الطريق نحو تطبيع العلاقات بين الهند وباكستان.

## **الفصل السادس**

# **ثورة شعب**



بعد ان رفضت الهند كل السبل السلمية لحل قضية كشمير إزاء تلك الجرائم البشعة التي يتعرض لها الشعب الكشميري المسلم، كان على كشمير ان تعلن الجهاد المسلح لتحرير أرضها بالقوة من الإحتلال الهندي، وتقرير مصير شعبها بحرية كاملة وسيادة تامة.

وهكذا بدأت ثورة الجهاد في كشمير في يناير ١٩٩٠ وعلى اثر قيام هذه الانتفاضة التي شملت جميع افراد الشعب الكشميري، إتحدت جميع الحركات الجهادية تحت راية الاسلام باسم (حركة المقاومة الاسلامية في ولاية كشمير المسلمة) واصبح (على الجيلاني) هو رئيس الحركة وبعد ايام قليلة أعلنت السلطات الهندية ان هذا الاتحاد غير قانوني، وقامت على الفور باعتقال جميع رؤساء وقادة التنظيمات المشاركة فيه، وعلى رأسهم (على الجيلاني) الذي جرى تعذيبه بصورة وحشية!!

وفي أواخر عام ١٩٩١ م نقلت الحكومة الهندية (على الجيلاني) وبعض قادة الجهاد الاسلامي الى نيوبلهي، وأخطرتهم بأنها ستعطي الشعب الكشميري حريته شريطة ان تكون السيطرة المباشرة والقوانين العامة في يد الهندوس. ورفض قادة الجهاد ذلك.

ويلاحظ ان الجهاد الكشميري لم يكن متوقفا قبل تاريخ يناير ١٩٩٠ لكنه كان موجوداً ومستمراً منذ عام ١٩٤٧ م وبصورة عديدة وشتى وإنما لم يأخذ شكله العملي والمنظم الا في ذلك التاريخ بعد ان تاكد للجميع ان الحل السلمي لن يجدي شيئاً. وان المحادثات والاعتماد على الامم المتحدة لن يعطي الكشميريين حريتهم.

ادرك شعب كشمير المسلم ان الجهاد المسلح في الداخل ضد الاحتلال الهندي، لايد ان يسانده دور سياسي وإعلامي في الخارج يعمل على ايصال القضية الى المحافل الاقليمية والدولية الشعبية والرسمية والاعلامية بل والخيرية.

ولهذا تقرر انشاء (حركة تحرير كشمير العالمية) في يوم ٧/٦/١٩٩٠ م اي بعد قيام الانتفاضة المسلحة بحوالى نصف عام لملء ذلك الفراغ السياسي على المستوى الدولي، ومن اجل مواجهة الدعاية الهندية والرد عليها في كافة وسائل الإعلام العالمية فهي تقدم تعبيرا صادقا عن أعمال وطموحات الشعب الكشميري بما يتوافق مع اهداف الثورة وقرارات الامم المتحدة، وقد بدأت الحركة وفروعها في مختلف قارات العالم منذ العمل الاول لتأسيسها.

### اهداف الحركة

تتمثل الاهداف الرئيسية لحركة تحرير كشمير العاليه في :

١ - السعى على المستوى الدولي لتمكين الشعب الكشميري من ممارسة حقه في تقرير مصيره حسب القرارات الصادرة عن الامم المتحدة والخاصة بهذا الشأن.

٢ - توفير الدعم والتأييد السياسي وتعاطف الراى العام العالمى للنضال التحررى في كشمير.

٣- حماية ومساندة حقوق الانسان لشعب كشمير.

٤ - تزويد الضحايا الكشميريين بالمساعدات الاغاثية عن طريق منظمة الاغاثة الكشميرية العالمية وبمساعدة لجان وهيئات الاغاثة العربية والإسلامية.

٥ - تطوير الدراسات الاكاديمية حول قضية كشمير.

٦ - تشجيع أنشطة منظمة حقوق الانسان عن طريق المعهد العالمي للدراسات الكشميرية.

٧ - كسب تعاطف الرأى العام الدولى من خلال وسائل الاعلام والمنظمة العالمية للاعلام الكشميرى.

## إنجازات الحركة

نجحت حركة تحرير كشمير العالمية في تحقيق الانجازات الآتية.

١ - ادخال القضية الكشميرية في البرامج الانتخابية للحزبين الرئيسيين في بريطانيا للمرة الاولى في تاريخ القضية.

٢ - رغبة الحكومة البريطانية في بدء الحوار حول قضية كشمير في قمة دول الكومنولث.

٣ - ادخال مشروع قرار (حرية كشمير) في الكونجرس الأمريكى، وتقليص حجم المساعدات الأمريكية للهند بمقدار ٢٤ مليون دولار.

٤ - توقيع اكثر من ١٥٠ عضوا برلمانيا على مشروع قرار يطالب البرلمان البريطانى باصدار قرار عاجل بشأن قضية كشمير.

٥ - قرار البرلمان الاوروبى الذى ادان انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند في كشمير المحتلة ومناشدته للامم المتحدة للعمل على إيجاد حل عاجل للمسألة الكشميرية.

٦ - مشاركة وفد كشمير للمرة الاولى في مؤتمر وزراء منظمة المؤتمر الاسلامى في استانبول بتركيا وتبنى المؤتمر قرارا بدعم القضية الكشميرية والتنديد بالجرائم الهندية في الولاية المحتلة.

٧ - مشاركة وفد كشمير للمرة الاولى في مؤتمر القمة لدول منظمة المؤتمر الاسلامى واصدار المؤتمر قرارا يدين انتهاكات حقوق الانسان التى ترتكبها الهند في كشمير وحث الامم المتحدة على تنفيذ قراراتها بشأن كشمير.

٨ - المشاركة الاولى لوفد كشمير في مؤتمر دول عدم الانحياز في هراوى.

٩ - تايبيد ما يزيد على ١٠٠ سفير في هيئة الامم المتحدة للقضية كشمير.

١٠ - توقيع ما يزيد على ٣٠٠ عضو برلمانى من جميع دول العالم على عريضة قدمت الى امين

عام الأمم المتحدة من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية كشمير.

١١ - قيام الحكومة الألمانية بتوجيه انذار للهند بأن بون قد توقف مساعداتها للهند إذا استمرت الهند في السعي لتطوير ترسانتها العسكرية.

١٢ - صدور العديد من التصريحات لرؤساء ووزراء خارجية دول مختلفة تاييداً للقضية الكشميرية وإستتكاراً للممارسات الهندية في كشمير المحتلة.

١٣ - انعقاد المؤتمر الدولى حول النضال التحررى لشعب كشمير ١٣ / ٧ / ١٩٩١ م بمدينة واشنطن.

١٤ - نشر ما يزيد على ١٠٠ كتاب وكتيب ومنشور وتقرير لمنظمات حقوق الانسان، اضافة الى التقارير الشهرى الذى تصدره الحركة حول القضية الكشميرية.

وبتلك الانجازات على الصعيد الخارجى يتضح أن الجهاد الكشميرى له اكثر من جانب، فهو ليس جهادا بالسلاح فى الداخل فقط ، لكنه أيضاً جهاد بالكلمة والرأى والطرح الموضوعى والعادل للقضية.

### العالم الاسلامى وكشمير

كان لاعلان الجهاد المسلح في كشمير وقيام الانتفاضة في يناير ١٩٩٠ اثر كبير في اتساع نطاق الاهتمام الاسلامى والعالمى بقضية كشمير وذلك لسببين هما.

١ - ان القوات الهندوسية قابلت الانتفاضة وما زالت تتعامل معها بوحشية بالغة القسوة والعنف مما سبب في الحاق اقصى درجات الضرر والدمار والموت لشعب كشمير وهذا الاسلوب الهندوسى البشع كان له الاثر المباشر في هياج مشاعر المسلمين في كافة انحاء العالم وايضا انتقادات كافة المنظمات الدولية والاقليمية المعنية بحقوق الانسان.

٢ - السبب الثانى في اتساع هامش الاهتمام العالمى بكشمير هو ان الكفاح المسلح في الداخل كان يوازيه كفاح سياسى واعلامى في الخارج.

وكانت اوضح المواقف الاسلامية حيال قضية كشمير متمثلة في المواقف الصادرة عن اجتماعات منظمة المؤتمر الاسلامى سواء كانت هذه الاجتماعات لوزراء الخارجية ام على مستوى القمة ويمكن رصد اهم هذه المواقف كما يلى:

اولا: تم ادراج قضية كشمير في جدول اعمال المؤتمر التاسع عشر لوزراء خارجية منظمة المؤتمر الاسلامى الذى انعقد في القاهرة في اغسطس ١٩٩٠ وتبنى هذا المؤتمر قرارا يدعو الى تسوية سلمية للقضية وذلك وفقا لقرارات الامم المتحدة بشأنها وعلى النحو المتفق عليه في إتفاقية (شمل).

ثانيا: تبني وزراء خارجية المنظمة ذات القرار السابق وذلك في اجتماعهم التنسيقى الذى عقد في

نيويورك اول اكتوبر ١٩٩١ ودعا الوزراء الى ضرورة احترام حقوق الانسان وادانوا اعمال العنف ضد شعب كشمير.

ثالثا: في اغسطس ١٩٩١ اصدر المؤتمر العشرون لوزراء خارجية المنظمة المنعقد في اسطنبول بتركيا قراره رقم ١١ / ٢٠ حول كشمير الذى ندد فيه بالانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان للشعب الكشميرى ودعا المؤتمر الى احترام هذه الحقوق ومن بينها الحق في تقرير المصير.

كما دعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير.. وطلب المؤتمر من الامين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي تشكيل لجنة لتقصي الحقائق تقوم بزيارة كشمير.

رابعا: دعا مؤتمر القمة الاسلامي المنعقد في (داكار) في ديسمبر ١٩٩٢ الى تحقيق تسوية سلمية للقضية كشمير وفق قرارات الامم المتحدة. وندد زعماء العالم الاسلامي بالانتهاكات الرهيبة لحقوق الانسان التي ترتكبها الهند ضد شعب كشمير المسلم وطالب المؤتمر باحترام الحقوق التي من بينها حق تقرير المصير، ودعا الهند للسماح للجماعات الدولية لحقوق الانسان والمنظمات الانسانية بزيارة كشمير كما وافق مؤتمر القمة على القرارات الصادرة عن المؤتمر العشرين لوزراء الخارجية بشأن كشمير.

خامسا في مارس ١٩٩٢ اوفد مساعد الامين العام للشئون السياسية بمنظمة المؤتمر الاسلامي لزيارة باكستان لمناقشة مسالة كشمير وجمع المعلومات الحقيقية، وقام بالاجتماع مع المشردين واللاجئين من كشمير المحتلة وعانين على الطبيعة . حجم الغطاء التي ترتكبها قوات الامن الهندية، والتي اجبرت هؤلاء المشردين على القرار من بيوتهم واللجوء الى باكستان.

سادسا: اكدت منظمة المؤتمر الاسلامي في دورات عديدة قراراتها السابقة. واكدت ايضا القرار الخاص بايفاد بعثة للمساعي الحميدة باشراف رئيس المؤتمر.

### لجنة المساعي الحميدة

اجرى رئيس المؤتمر العشرين لوزراء خارجية المؤتمر الاسلامي الاتصالات اللازمة مع حكومة الهند لعرض لجنة المساعي الحميدة عليها وذلك طبقا لقرارات مؤتمر القمة الاسلامي السادس وقد قول هذا العرض بالرفض من الجانب الهندي. واعلنت الهند ان جامو وكشمير جزء لا يتجزأ منها وان لجنة المساعي الاسلامية هذه تعد تدخلا في الشئون الداخلية للهند!!!

وعندما طلبت الامانة العامة للمؤتمر الاسلامي في ٢٣ يناير ١٩٩٣ موافقة حكومة الهند على استقبال بعثة تقصى الحقائق الاسلامية وتمكينها من زيارة جامو وكشمير رفضت الهند هذا الطلب!!

واعلن وزير الشئون الخارجية الهندي بعد هذا الرفض ان بلاده رفضت طلب منظمة المؤتمر

الإسلامي و(ابلقناها ان التاشيرات لا تمنح لهذا الغرض) ! فما كان من بعثة تقصى الحقائق المشكلة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي الا ان توجهت الى كشمير الحرة من اجل تقييم الاوضاع على الطبيعة وعلى اساس البيانات والاحصاءات الحقيقية ، وقامت في الفترة من ١٤ الى ١٨ فبراير ١٩٩٢ بزيارات واسعة النطاق الى مختلف المناطق في كشمير الحرة.

### ملاحظات البعثة

استطاعت بعثة تقصى الحقائق التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ان تستمع الى شهادات الضحايا الذين استطاعوا عبور خط التفتيش الى كشمير الحرة وتوصلت الى الملاحظات الآتية:

أولاً: استطاع أكثر من ٧٠ ألف كشميري حتى الآن خلال السنوات الثلاث الماضية الفرار والهروب الى كشمير الحرة تم إسكان هؤلاء في مخيمات ١١ معسكراً وتقوم حكومة كشمير الحرة برعايتهم ومن بين هؤلاء النازحين رجال ونساء متقدمات في العمر واطفال صغار، وكل هؤلاء اما ضحايا او شهود للجرائم التي ترتكبها القوات الهندية، وكذلك قوات امن الحدود وقوات الشرطة الاحتياطية المركزية.

ثانياً: شاهدت البعثة عدداً كبيراً من ضحايا التعذيب كان بعضهم قد فقد اعضاء من اجسامهم تم قطعها باشياء حادة خلال عملية الاستجواب في مراكز الشرطة.. كما رأت البعثة ايضاً بعض النازحين الذين احرقت اجسامهم بالحامض المركز على ايدي القوات الهندوسية.

ثالثاً: اشارت جميع الاقوال الى ان القوات الهندوسية تقتل الشباب الكشميري على الفور وتتبع في ذلك سياسة (اقبض واقتل) على الذكور ما بين عمر ٧ و٥٠ سنة وتهدف هذه السياسة الى محو وابادة جيل كامل من مسلمي كشمير.

رابعاً: توصلت البعثة الى ادلة دامغة وبراهين قاطعة على اتباع القوات الهندوسية لسياسة اغتصاب المسلمات كاداة من ادوات التهيب والتخويف والاهانة ولكي يتم في نهاية الامر تدنيس الاحساس بهوية كشمير المسلم.. ومما يدعو للدهشة والاستهجان هو ان مثل هذه السياسة الوحشية تتبع ضمن سياسة دولة وتقوم بتنفيذها قوات عسكرية نظامية.

خامساً: التقت البعثة ببعض الجنود الهنود الفارين الى كشمير الحرة وقد اعترفوا بكل جرائم الجيش الهندوسي في كشمير.

سادساً: هناك عدد كبير من الكشميريين الملتجئين والنازحين الى كشمير الحرة وكانوا يفعلون محاضرين واساتذة جامعات واطباء في كشمير المحتلة، وقد اتحد هؤلاء المظلون وشكلوا جمعية لحقوق الانسان ترأب وتوفق الادلة الخاصة بكل الجرائم الهندوسية التي ترتكب ضد شعب كشمير، وقد اجرت بعثة تقصى الحقائق مقابلات مع هؤلاء الملتجئين ، ورات ادلة محصورة لاعمال القتل والتعذيب وتشوية اجساد المسلمين، ومن بين هذه الادلة روايات مفصلة بموقعها وتاريخها



وبالصفات المميزة للضحايا ، وتشمل هذه الأدلة أيضا الصفات المميزة للنساء المسلمات اللاتي أصبحن ضحايا لعمليات الاغتصاب الجماعي المنظم على ايدي الجيش الهندوسي.

سابعا: ان الوسائل التكتيكية التي يستخدمها الجيش الهندي للقضاء على إنتفاضة شعب كشمير هي وسائل استبدادية تتم غالبا في الليل، ويشمل تطويق قرى بأكملها واجراء التفتيش من بيت الى اخر وجمع الذكور وقتلهم وعادة ما تتعرض النساء أثناء ذلك الى الاهانة والاغتصاب الجماعي على ايدي مجموعات من الجنود الهنادكة.

ثامنا: توصلت البعثة ايضا الى ان هناك عدداً كبيراً من الحوادث التي وقعت في المساجد والمكتبات والبيوت التي اشعلت فيها النيران لم اطلاق الرصاص على اهالي هذه البيوت دون تمييز أثناء هروبيهم من الحريق وقد وقعت هذه الحوادث في سرينجار وكوبوارا وسوبور وعدة مدن وقرى اخرى في كشمير المحتلة.

تاسعا: توصلت البعثة ايضا الى ادلة كثيرة على قتل الاطباء المسلمين في كشمير المحتلة، لإعاقة وصول الدعم الطبي الى هؤلاء المدنيين الكشميريين الذين يصابون بالجروح برصاص قوات الهنادكة كما يتعرض العاملون في المستشفيات للعقاب لمنعهم من القيام بواجباتهم في كثير من الاحيان.

وإذا كان المعروف ان الهند تتبع سياسة القاء اللائمة على باكستان وتتهمها دائما بدعم المقاتلين الكشميريين فإن بعثة منظمة المؤتمر الاسلامي خلال زيارتها لكشمير الحرة لم تجد اى دليل يثبت هذه الادعاءات الهندية وأكدت حكومة باكستان للبعثة انها تعتبر ان من واجبها المعنوى ان تقدم دعمها السياسي والدبلوماسي التام للنضال الكشميري من اجل الحرية، ولكنها في نفس الوقت لم تقدم السلاح او تقوم بتدريب المقاتلين الكشميريين.

وان موقف باكستان ازاء قضية كشمير قائم على اساس المبادئ المعترف بها دولياً، والمتضمنة ايضا قرارات مجلس الامن الدولي ذات الصلة وترغب باكستان في إيجاد تسوية سلمية لقضية كشمير وفقا لقرارات مجلس الامن وإلتفاقية شعلا.

كما افادت البعثة بان الهند رفضت العرض الذي تقدمت به باكستان بخصوص تسوية قضية كشمير المتعلقة ولا تزال قيد البحث والتسوية، وان الادعاءات الهندية بوجود ارهاق في كشمير تدعمه باكستان لا اساس له من الصحة ولا يمكن اعتباره إلا تعبيراً عن الشعور بالنزب من قبل الهند

**الفصل السابع**

**قالوا**



في افتتاحية عددها الصادر اول يناير الماضى كتبت صحيفة «الخير» ما يلي تحت عنوان :

«محنة كشمير»

الجرائم البشعة التى تحدث في ولاية جامو وكشمير ذات الاغلبية المسلمة التى تحتلها الهند، امر لا يمكن قبوله او السكوت عليه.

وقد شهدت نهاية العام الماضى مذبحه مروعة ارتكبتها القوات الهندية في بلدة «سوبور» واستشهد خلالها مائة مسلم واصيب مائتان اخرون كما تم اعتقال الالاف وتخريب الاف المنازل والمتاجر في البلده والقرى المحيطة بها !! وتلجا سلطات الإحتلال الهندى الى قمع الغضب الشعبى الذى يندلع فور وقوع امثال هذه المذابح بكل قسوة وضراوة.

ويتم فرض خطر التجوال في معظم المناطق لفترات طويلة كما تجرى عمليات الاعتقال العشوائى ومهاجمة المساكن بصفة شبه يومية، فضلاً عن إغتصاب المسلمين جماعياً، والتعذيب البربرى وإطلاق الرصاص على الاطفال والنساء والشيوخ لإرهاب المسلمين وإجبارهم على الازعان للسلطات الهندوسية في الهروب الجماعى عبر الحدود الى دول اخرى مثل باكستان وبذلك يتم تفرغ المناطق المسلمة من ذويها!!

وهناك هدم وحصار المساجد الكبرى وأخرها مسجد «حضرت بال» الأثرية الشهير. فضلاً عن حصار المنطقة المحتلة بأكثر من ٤٧٥ ألف جندي هندي.

وقد اعترفت الصحف الهندية الرسمية بمصرع وعدد من الزعماء الدينيين المسلمين داخل السجون ونشرت الصحف ذاتها أن عدد القتلى والجرحى المسلمين خلال شهر ديسمبر الماضى وحده بلغ ٤٣٣ شخصاً سقطوا برصاص القوات الهندية الغاشمة.

وما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الانسان والصحفيين الاجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميرى المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التى جرت مؤخراً بين مسئولين باكستانيين واخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التى يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعدد سكانها.

وما زال المجتمع الدولى الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان أنين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله !! «الخير»

## الليل والرعب في كشمير

بقلم الكاتب الكشميري غلام رسول:

منذ أربعة وخمسون عاما بالتحديد ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في باريس باجماع الأعضاء الاعلان العالمى لحقوق الانسان، وكانت السحب القاتمة للوحشية الهتيرية ضد الانسانية قد انقشعت آنذاك ولكن ظل هناك خطر تكرارها مرة أخرى (في أى بقعة من العالم) يلوح في الأفق بشكل كبير يقول الاعلان (١) لكل انسان الحق في الحياة والحرية والامن (٢) لن يعيش انسان تحت نير العبودية .

(٣) لن يتعرض اى انسان للتعذيب او لمعاملة او عقوبة قاسية لا انسانية.

تكن مشكلة جامو وكشمير في معاناة أجيال من شعب كشمير بسبب انكار حقهم الطبيعى في تقرير المصير وفي الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان في كشمير وفي ابادة حقيقية لشعب محب للسلام.

لقد سجلت منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والتي تلقى احتراماً كبير على المستوى الدولى الاعمال الوحشية التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندية.

ومنذ عام ١٩٩٠م تصدر منظمة العفو الدولية تقارير عن الانتهاكات الضخمة لحقوق الانسان في كشمير على يد القوات الهندية وعن ممارسات السجن التعسفى وعن تعذيب وقتل الكشميريين المحتجزين بالسجون وعن سياسة ارتكاب جرائم الاغتصاب.

يقول السيد ب.م فندرجات المحاضر بجامعة اكسفورد الذى زار كشمير ١٩٩٢ لقد اصبح الاغتصاب امراً شائعاً وهناك ابله على استخدامه كوسيلة للترويع، وفي تقريره الذى نشره الاتحاد الدولى لجماعات حقوق الانسان في باريس يقول السيد فندرجات: ان الاغتصاب الجماعى المشين الذى ترتكبه قوات الجيش الهندى في كونان شوبورا والذى نشرت اخباره بشكل واسع في الصحف الهندية والعالمية ما زال حتى يومنا هذا الاكثر اثاراً للغثيان من بين امثله التجاوزات الوحشية للقوات الهندية ضد النساء . نعم انه اكثرها اثاراً للغثيان ولكنه ليس الحدث الوحيد من نوعه.

كما شمل التقرير ايضا حالات اختفاء الناس وتعذيب الشباب في كشمير بشكل يومية وحالات اعدام غير القانونية والتي تتكرر بشكل مفرغ.

حتى عناوين التقارير التي تصدرها منظمات حقوق الانسان والصحف الشهيرة تصور الاوضاع الخطيرة في كشمير، وفيما يل بيان ببعض التقارير التي صدرت خلال عام ١٩٩٣م.

«الجنة تحترق» : تقرير اعده تم جوسيل . بالانابة عن مجموعة البرلمان البريطانى.

«غار الهند»: تقرير نشرته جريدة لندن صنداى اوبزرفار يوم ١٧ يناير ١٩٩٣م.

الاجراءات الصارمة في كشمير (تعذيب المحتجزين والاعتداء على المجتمع الطبي) ، تقرير أعدته منظمة اسيا لحقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

حالات الاعدام دون محاكمة «الاعتصاب» الاعتقالات التعسفية حالات الاختفاء وانتهاكات أخرى لحقوق الانسان الاساسية على يد قوات الامن الهندية في كشمير التي تديرها الهند. تقرير اعده اتحاد المحامين الدولي لحقوق الانسان.

انتهاكات حقوق الانسان التي ترتكبها قوات الامن الهندية في جامو وكشمير تقرير اعده اتحاد المحامين الدولي لحقوق الانسان.

الاعتصاب في كشمير : جريمة من جرائم الحرب، تقرير أعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان.

ويستخلص التقرير أعدته منظمة اسيا لمراقبة حقوق الانسان وفرع من منظمة حقوق الانسان (في نيويورك وواشنطن) ومنظمة الاطباء لحقوق الانسان في (بوسطن) والذي صدر في يونيو ١٩٩٣م الاتي.

في اطار جهودها لسحق حركة الانفصاليين المسلحين في كشمير ، تنتهك قوات الحكومة الهندية حقوق الانسان الدولية والقانون الانساني بشكل منتظم ، ومن أسوأ تلك الانتهاكات اعدام مئات من الذين تحتجزهم قوات الامن الهندية في كشمير بعد محاكمات صورية وقد أصبحت مثل هذه الحالات من القتل سياسة ثابتة يتم تنفيذها.

وتتضمن أساليب التعذيب اللجوء الى الضرب العنيف واستخدام الصدمات الكهربائية والتعليق من الأرجل أو الأيدي وحرق الأجسام والتحرشات الجنسية والاذلال النفسي كما انه من بين الأساليب الشائعة للتعذيب سحق عضلات الأرجل عن طريق استخدام بكرات خشبية ثقيلة.

لقد لقي عشرات الالاف من سكان كشمير مصرعهم على ايدي القوات الهندية خلال أربع سنوات تقريبا منذ أن بدأت الهند حملتها القمعية في يناير ١٩٩٠ م، والتي أسفرت عن اصابة اعداد كبيرة بحالات مختلفة من العجز الكامل وبتر الأعضاء . هذا وليس هناك احصائيات محددة عما أسفرت عنه حملة القمع الهندية من خسائر في الارواح والممتلكات غير أن الاحصائيات المتوافرة توضح مدى اصرار شعب كشمير على استعادة حقوقه.. والان وبعد مرور أربعة اعوام يتواصل كفاح شعب كشمير بعزيمة قوية بما لا يدع مجالا للشك في أن شعب كشمير لم يذعن للاحتلال الهندي ولم ولن يقبل الحكم الهندي.

ولقد قامت السيدة بي نظير بوتو رئيس وزراء باكستان في خطابها الى الامة عبر الاذاعة والتلفزيون بمطالبة شعب كشمير الحرة وشعب كشمير المحتلة وشعب باكستان بتأييد دعوة تنظيم اضراب عام في الخامس من فبراير والذي دعت اليه لجنة كشمير للتجمع القومي. وقالت

السيد بي نظير بوتو ان هذا الاضراب سيثبت للعالم ان شعب كشمير يريد حلاً للمشكلة من خلال اجراء استفتاء عام طبقاً لقرارات الامم المتحدة الصادرة في هذا الشأن.

وقد حث الزعماء البارزين والمنظمات الكبرى في جامو وكشمير شعب كشمير على ارسال الخطابات والتغرافات ورسائل الفاكس الى لجنة حقوق الانسان في جنيف موضحين فيها محتنتهم المؤسفة.

وفي لاهور قامت لجنة كشمير في البرلمان الباكستاني بمراجعة الترتيبات الخاصة بتنظيم الاضراب العام في البلاد يوم السبت ٥ فبراير تعبيرا عن التضامن مع شعب كشمير الذي يناضل من اجل الحصول على حقه في تقرير المصير، ورأس اجتماع اللجنة السيد / نواب زاده نصر الله خان.

وقد اصدر المجلس المحلي لبلوتستان باجماع الاعضاء قراراً يدعو فيه حكومة الهند الى وقف الاعمال الوحشية اللا انسانية ضد شعب كشمير ويدعو أهالي بلوتستان الى المشاركة الكاملة في الاضراب المقرر تنظيمه يوم الخامس من فبراير للاعراب عن تضامنهم مع شعب كشمير الشقيق. السكوت عار على الامة.

وقال إمام الحرم المكي الشريف الشيخ السديس في إحدى خطبه « اصحبكم اليوم من مهبط الوحي والرسالة حيث تنعمون بالامن والامان الى اقصى شبه القارة الهندية حيث تقع كشمير.. قطعة من الجمال الخلاب والحداثق والغابات.. والبحيرات والأنهار.. معالم كشمير الاس تغيرت اليوم وتبدلت واستحالت نأراً مستقره.. كانت بالامس نضرة ضاحكة .. ولكنها اليوم تبدو باكية.. وكيف لا نبكى وقد قتل رجالها وعذب شيخوخها ورملت نساؤها وثكلت امهاتها ويتمت اطفالها وانتهكت اعراض نساؤها ، وهدمت منازلها ومساجدها ، وذبلت نضارتها وتحولت جحيما مستعراً ومسرحا للعدوان وميداناً للظلم والوحشية على يد حثالة من اسافل البشر يكفي من خساستهم أنهم يعبدون البقر.. في حقد اعمى وتنكر لكل ما يمت للإسلام بصلة يمارسون حرب إبادة جماعية للشعب الكشميري المسلم، ولكن لماذا كل هذا؟ والإجابة «وما تقوموا منهم إلا ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد».

كشمير أنين لا يسمع .. وجسرح ينزف. ودم يجري . ودمع لا يجفف. شغل عنها جمع كبير. وتجاهلها الاعلام العالمى، وخذلها الاعلام الاسلامى، فاصبحت قضية تكاد تكون منسية . وفي ثنانيا الاحداث مغمورة.

كم من ام وكلى القدوما زوجها ووليدها ؟ وكم من طفل برىء يحتاج لمسة حنان ووقفه عطف وشفقة ا فقدوه ابوته الحانية؟ ان كشمير تقف على فوهه بركان بوشك ان ينفجر.. فيلقى على الأخضر واليابس.. الوضع في حالة غليان مروع.. الشوارع الكشميري تغيرت معالمه فاصبح مسرحاً للكمان.. المنازل تحولت الى ثكنات عسكرية ، ووصلت انتهاكات حقوق الانسان الى درجة مذهلة ،

تعطل النظام وإنهار الاقتصاد، ومنع وصول المواد الغذائية والطبية. وفرض حظر التجوال.. كل ذلك من أجل إخفاء الماساة عن الرأي العام العالمي والإنساني وتحدث آخر الإحصاءات الموثقة عن أرقام لولا أنها حقائق ثابتة لعدت من درب الخيال .. فقد بلغ عدد الضحايا ١٠,٠٠٠ مسلم، وقد اعتقل ضعف ذلك .. وشردت ٣,٠٠٠,٠٠٠ أسرة.. وانتهك عرض أكثر من ألف امرأة.. وبقرت بطون أكثر من ٦٠٠ بريئة وأحرقت آلاف البيوت والمنازل ودمر كثير من المساجد وغير ذلك مما يقشعر من هوله الأبدان.

فيالخرى الأمة وباللهار الذى حل بها .. اين الغيرة والحمية ؟ اين النخوة والمروءة؟..»

أن ماساة كشمير ليست وليدة اليوم ولكن دخلت عقدها الخامس، والوثنيون الحاقدون عبده البقر يمارسون أبشع وسائل القمع الوحشى ضد الشعب الكشميرى المسلم دون ذنب جناه ومن غير جريمة اقترفها سوى إصراره على عقيدته وكرامته والعيش فوق أرضه في سلام ولكن اعداء الاسلام والانسانية لم يرقبوا فيهم ولا ذمة فلجأوا الى لغة الحديد والنار لابتلاع بلاد كشمير الوادعة وتصفية شعبها المسلم الابى.. ارتكبوا جرائم وحشية ياباها الدين والشرف ونصبوا المجازر في أبشع صورة لانتهاكات حقوق الانسان.

لقد وقف العالم كله بهيئاته ومؤسساته ووسائل إعلامه ووكالات أنبائه في صمت محير وتخاذل رهيب.

إن ماساة كشمير تمثل صفحة من ماسى امتنا. فيا أيها السادة والقادة.. يا أيها العلماء والمصلحون.. يا أيها الأنرياء والغيورون.. يا أيها الاعلاميون.. ما لكم صامتون وعن نصرة أخوانكم محجمون؟ إن الوضع المأساوى هناك يتطلب حلاً عاجلاً من الهيئات العالمية والحكومات الاسلامية والمنظمات الاغائية.. فهل من غضبة لله على دينه ووقفه عند حدوده؟

إن كل الغيورين من أبناء المسلمين يستنكرون الوسائل القمعية الوثنية. ويهيبون بحكومات الدول الاسلامية أن يهبوا لنصرة الشعب الكشميرى المضطهد. ويقفوا الى جوار إخوانهم في كشمير.

حتى يعود للشعب الكشميرى حقه المشروع. ويسلم من القمع والاحتلال الهندوسى.. (والله غالب على أمره) ولكن أكثر الناس لا يعلمون)..





# خاتمة

إن مصير عشرة ملايين مسلم كشميري مرهون بما سيفعله العالم الاسلامى إزاء هذه المحنة التى اكملت عامها السابع والاربعين.. وما زال الضحايا يتساقطون بالعشرات كل يوم.. ومن لم يقتله رصاص الاحتلال الغاشم ، يقتله الذل لإغتصاب إمرأته أو ابنته أو أمه أمام عينيه.. وبإلها من حياه أرحم منها الموت تحت سياط الجلادين!!

فريق ثالث من مسلمي كشمير يفتك بهم البرد في المخيمات الواقعة بمنطقة جبلية تغطيها الثلوج طيلة الشتاء ، وتتفشى فيها الأمراض والجاعة لقلة ما يصلها من إمدادات طبية وغذائية .

لقد ضرب الاحتلال الغاشم إقتصاد كشمير بـلا رحمة، واهلك كثيراً من الحرث والنسل.. حتى الثروات الطبيعية في الغابات بددها المخربون الهندوس كيلا ينتفع بها الثوار الأحرار من أبناء كشمير البواسل، الذين يصابرون ويجاهدون بأقل الإمكانيات لتحرير الأرض والعرض وبكل صراحة فإن موقف الدول الإسلامية تجاه قضية كشمير المسلمة يتسم بالتخاذل والفطور.. ومن المؤسف أن معظم الدول الإسلامية ما زالت ترتبط بعلاقات وطيدة مع النظام الحاكم في نيودلهي رغم جرائمه البشعة المستمرة في كشمير المسلمة!!

إن مجرد مصافحة بعض حكام المسلمين لحكام نيودلهي ذوى الأيدي القذرة المملوطة بدماء الأشقاء من أبناء كشمير البائسة ، لهى مصيبة كبرى لو كانوا يعلمون!! وقد حان الوقت لكى يتدخل هؤلاء لدى أصدقائهم في نيودلهي لمطالبتهم بوضع حد لمعاناة شعب مسكين لا ذنب له وهناك المنابر الدولية إذا عجزت الإتصالات الثنائية عن كبح جماح المعتدين ويمكن ممارسة ضغوط فعالة على الهند بإعادة النظر في العلاقات معها سواء الاقتصادية أو التجارية أو العلمية أو الثقافية وغيرها وربطها بشرط منطقي هو وقف الممارسات القمعية وانتهاكات حقوق الإنسان الحالية في كشمير..

وأضعف الإيمان هو إن تبادر الدول والهيئات الإسلامية بإرسال الإمدادات الطبية ومواد الإغاثة الضرورية الى مئات الألوف في مخيمات اللاجئين البائسين بكشمير المحصرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من هذه الأرواح المعذبة بغير جريرة ( إلا إن يقولوا ربنا الله ) .. صحيح أن بعض لجان الإغاثة العربية تقوم بجهود مشكور في مجال تقديم بعض المساعدات ، إلا أنها ما زالت أقل بكثير من القدر المطلوب، ويتمثل في الحد الأدنى الضروري للحفاظ على أرواح هؤلاء اللاجئين، وتوفير بعض الرعاية الصحية والمعيشية لهم في المخيمات.. ومن الضروري كذلك أن تستخدم الدول الإسلامية ما لها من نفوذ وتأثير في المحافل الدولية لحث الهيئات والمنظمات الإنسانية العالمية على المشاركة في إغاثة شعب كشمير. وتقديم كل المساعدات الممكنة للمشردين واللاجئين، وخاصة النساء والأطفال والشيوخ.. وعلى أجهزة الإعلام في الدول الإسلامية أن تتولى توعية الرأي العام العالمي

والإسلامي بإبعاد القضية، وتفنيذ مزاعم الهند، والمطالبة بإنهاء معاناة شعب كشمير المسلم، وإحترام حقه المشروع في تقرير المصير عبر إستفتاء حر مستقل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية..  
«والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» صدق الله العظيم .  
الا هل بلغت.. اللهم فاشهد .

**حمدى شفيق**

**القاهرة في أول نوفمبر ١٩٩٤م**

## الفصل الثامن

# جرائم الهندوس بالصور

الكاميرا لا تكذب... والصورة الحية أقوى من ألف كلمة وألف طلقة... والصورة المعبرة لا تحتاج إلى تعليق... وفي هذا الفصل الأخير نعرض مجموعة حية من الصور التي تظهر بشاعة ممارسات قوات الاحتلال الهندى لكشمير البائسة، بعضها لحثث القتلى التي شوهتها حراب وأسلحة الوحوش وبعضها لأهالي الضحايا المنكوبين وأمهاتهم الثكالى وأطفالهم الأيتام... وبعضها لأنقاض البيوت والمزارع والمتاجر... وأخرى لجنود يضربون المتظاهرين بكل قسوة.. ولم نجد داعياً لكتابة تعليق خاص بكل صورة.. بل تركنا التعليق للقارئ والحكم للتاريخ.

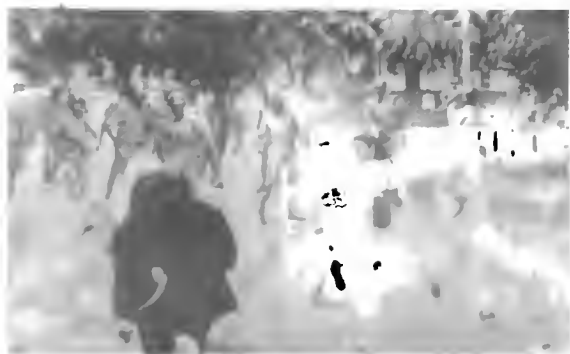
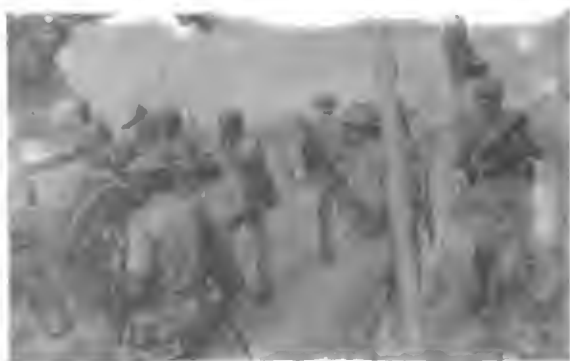


## كشمير الامس



## كشمير اليوم

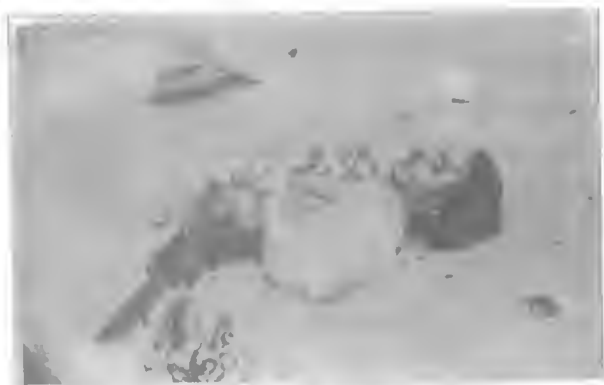




























































---

رقم الإيداع ١٠٤٦٦ / ٩٤  
L. S. B. N 977 - 00 - 7969 - 3

---

طبع بالمطبعة الفنية ت ٣٩١١٨٦٢



ما زالت الهند تفرض حصاراً حديدياً حول كشمير المحتلة بهدف منع جماعات حقوق الإنسان والصحفيين الأجانب من زيارة المنطقة وفضح الانتهاكات البشعة المتواصلة لحقوق الإنسان الكشميري المسلم!! وقد فشلت جولة المباحثات التي جرت مؤخراً بين مسؤولين باكستانيين وآخرين من الهند حول سبل تسوية مشكلة كشمير التي يقطنها عشرة ملايين مسلم يمثلون أكثر من ٨٠٪ من تعداد سكانها.

وما زال المجتمع الدولي الظالم والشرعية الأمريكية المزعومة يتجاهلان آهين الضحايا المسلمين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية بغير ذنب إلا أن يقولوا ربنا الله!!»

وفي هذا الكتاب يفضح المؤلف الصحفي المصري حمدي شفيق جرائم الاحتلال الغاشم ويفند مزاعم الهند حول كشمير المسلمة.

**الناشر**